٦

وصف مصر

الترجمة الكاملة

الحياة الاقتصادية فى مصر

فى القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازين والنقود

تأليف
صامويل برنار

ترجمة
زهير الشايب

دار الشايب للنشر
١٠ ش سليمان الحلبى - التوفيقية
ت: ٥٧٤١٣٧١ - ٥٧٢٦٨٣٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

بصدور هذا الجزء ، يكون ما اسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق ان صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالى والادارى ، وهذا هو المجلد السادس الذى يتناول الموازين او بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة فى ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به فى تقديم موسوعة وصف مصر ، مع اعادة تبويبه بشكل اقرب الى المنهجية ، اى أن الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الأصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج فى الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت فى مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، ابرزها تكرار بعض المعلومات التى توردها اكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد، او حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فاذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح فى المجلد الثانى ، وان يكن الأمر الذى نحن بصدده يتصل بأمور ثانوية او تفصيلات غير جوهرية ، فانه غير واضح فى هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل اننا نستطيع القول بأن ماقد نعده عيبا ، قد يكون من جهة اخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا او تاكيدا لصحة معلومة ما ، باعتباره اجماعا على حدوثها او وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية ان تبدا بتقديم دراسة شابرول فى المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابعت المجلدات مقسمة بالمنهج الذى اشرنا اليه ، ومع ذلك فينبغى القول بان العديد من الدراسات والمجلدات التى صدرت، مع تقسيمها حول موضوعاتها، لم تخل كلها من اعطاء لمسات عن عادات وتقاليد وطباع المصريين ونظامهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك انها مع حرصها فى التصدى لموضوعها الأصلى ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر فى ذلك العصر ، الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشىء الذى ينبغى على أن اوضحه هنا ، بعد أن تناولت المنهج الأساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرقمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الأصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد فاتنى ، واعترف بذلك ، أن اضع حدا فاصلا بين الأمرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كأن تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [ ] وأن تكون اقواس الترجمة على هيئة ( ) وهذا ماينبغى تداركه فى الطبعات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة اثناء السياق هى استدراكات سعيا للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة لن تحقق الوضوح الكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى قابلا للتعبير عن أكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى اوردها المؤلف، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيرا من أى نوع . كما حذفت بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ابراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الأمر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقة بالأصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغةالعربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، وفضلا عن ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبع الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الامانة واحترام النص المنقول فقط .

واذا كنت قد تجنبت الخوض فى المقـدمات السابقة عن الصعوبات التى اواجهها فى الترجمة ، الا فيما يختص بأمور قد يكون من المفيد الاشارة اليها ، باعتبار أن الباقى امور تتصل بشخص المترجم لا داعى لاقحـام القارىء فيها ، الا اننى لم اكن اتصور مطلقـا ان يتسبب اصرارى على تقديم هذا العمل على فصلى من عملى بصفة نهائية ، ذلك ان الجهة التى قامت بهذا العمل ، وهى للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق فى خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت ادارتها الحالية أنقبولى لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لاتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل ابعاد الموقف « تغيبا بدون اذن مشروع لمدة تزيد على عشرة أيام » فهذه هى رؤيتها للأمور واصدرت قرارها بفصـلى بصـفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درسـا جديدا : ان كل انسان يريد فعل شىء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الاطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم أشعر ببشاعتها الا عندما انطوت صفحتها الـكئيبة ، حين اراد الله لهذه الأزمة ان تنتهى لألحق بعمل جديد وان كنت اخشى ان اظل على الدوام « أتحايل » بمعنى الـكلمة للحصول على وقت اتمم فيه عملى ، وأن أتفنن فىطريقة « اختلس » بها وقتا مادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق فى مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة الا فيما يتصل بى ، فى وقت لاتتسـع الصـفحات عنـدها لنشر كل عملى وهـو مالم اقصر فيه قط هنا وهناك ذلك اننى لم أتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه. اننى لا اطلب من هؤلاء عونا قط ولـكننى ارجو فقط ان احصل على الفرصة التى تعطى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

اننى لم اتعود قط على بث الشكوى ، ويؤلمنى ، بعد كل ماتعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، ان اقرر أننى اعمل وسط ظروف انسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتنقصنى ضرورات ضروريات ، ظروف لاتدفع مطلقا لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحقات عبقرية منأحد، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فاننى لم احاول السعى لنيل حق واحد من حقوق يتمتع الوف ومئات الوف ، خشية ان يعد ذلك منى سعيا لمغنم شخصى او اتجارا بعمل لا اقصد به الا وجه الله ووجه الوطن لـكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التى لااحتاج منها الى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فاننى اخشى ، فالشكوى لذيذة والبوح سار بعد طول الم وكتمان ، ان انسى أن اسدى الشكر لكل هذه النفوس الـكريمة والعظيمة

التى وقفت الى جانبى فى محنتى ، تشد أزرى ، وتأخذ بيدى ، وتسعى جاهدة لانقاذى من مصير يدفعنى اليه بعض من طاوعتهم ضمائرهم على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبل الذى بدا من كل من تعاطفوا معى ، واكثرهم لا تربطنى بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم الا زمالة القلم ، أو هذا الشىء المشترك العظيم الذى يسمى بالأخلاق والشرف .. وامنا مصر ، اعظم واجل من كل اذى لحق بى ، حتى لقد كان هذا الطوفان من النبل كفيلا بأن يغرق كل الأحزان والآلام .

لكننى أخشى ان أحاول ذكر كل هذه الاسماء التى تكاد تشمل كل العاملين فى حقل الفكر والأدب والصحافة ، اما لأن المقام لن يتسع ، واما لأننى اخشى أن انسى اسما عزيزا على ، او اهمل دورا لشخصية نبيلة لعبته دون أن ادرى من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والأخ الكبير الدكتور عبد العزيز الدسوقى ، اصحاب فضل لدرجة لايعدون معها فقط شركاء فى العمل ،بل اصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد ان اوجه شكرى حقا للسيدة زوجتى التى تحملت معى كل هذه الظروف القاسية ، ولم تحاول قط أن تثبط من همتى أو تحثنى على الرضوح لهذه الملاحقات الظالمة برغم ما ننوء به معا من احمال ثقال .

ان هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وافضال ، بحيث تتأكد على الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا لمجرد أن شخصا واحدا يقوم به .. ذلك ان عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساندة ودعم ومساعدة وتشجيع آخرين وارجو الا يبخل احد بنصيحة أو حتى بنقد مفيد .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشرور ، وهدانا لما فيه خير مصر والمصريين .

يناير ١٩٨٠ **زهير الشايب**

الكتاب الاول

الموازين العربية

صاموئيل برنار

العنوان الاصلي للدراسة هو : « دراسة موجزة عن الأوزان العربية في الماضي والحاضر » .

حين نعنى بدراسة الاقتصاد السياسى لأمة من الأمم ، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخدمها هذه الأمة امرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى تقابلنا عند تصدينا للأمور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الأوربيين ، اهمية خاصة ، اذ ان نظام الترقيم عند هؤلاء هو نفسه عند اولئك ، كما أن الحال هو نفسه فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد راينا ان من الانسب أن نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الأوزان(*) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرية ، مقيمة بمثيلاتها فى فرنسا ، اما المقاييس والمكاييل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير ، لذلك فقد تركنا لاولئك الذين يهتمون بها ، على نحو اكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والأدب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الأقرب الى الكمال والتى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقريزى(١) ، التى قام بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستر دى ساسى ، واضاف اليها هوامش بالغة الاهمية والطرافة .

(*) تستخدم فى الترجمة كلمة الأوزان للاشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالرطل والاوقية والدرهم .. الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان وموازين فنستخدمها للاشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين ابو محمد ابو العباس احمد المقريزى (ترجمة المسيو دى ساسى) ، وبخصوص الأساليب الاملائية التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وقد كتب المقريزى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ من تقويمنـــا) .

ويورد المقريزى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النسـائى(٢) عن ابن عمـر ، الذى رواه بدوره مبـاشرة عن النبى ، (ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، أما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد اخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى قيم هذه المقاييس ، وأن يعرف باسمائها ، وأن يوضح العلاقة فيما بينها .

اما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقريزى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم ان الترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المثقال ، الدانق ، القيراط ، الاوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطـــار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم او الدراخمة هو وحدة القياس، بمعنى أن الأوزان الأخرى كانت تقدر على اساس الدرهم(٣) .

اما الفرع الأوحد الذى كان يتفرع او ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا .

---

(٢) اسم هذا الفقيه هو ابو عبد الرحمن احمد بن شـــهاب ، وكنى بالنسائى لانه ينتمى الى مدينة نساء ، احدى مدن خوراسان ؛ اما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » اى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مســتخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييـــل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، ولكلمة drachme عنـــد الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل انها هى الكلمة نفسها . وسنفصل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقـــابلة لكلمة درهم .

لكن الدانق لم يكن مستخدما فى مصر ، ومع ذلك فان الدرهم ينقسم عادة الى ١/٢ و ١/٦ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذا الفئات من الأوزان .

اما النواة(٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف فى الوقت الحالى ، او انه غير مستخدم فى مصر برغم انهم يستخدمون هناك فى معظم الاحيان وحدة من خمسة دراهم .

والأمر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (اى النصف) والذى كان يساوى ٢٠ درهما(٥) .

ويبدو ان الأوقية كانت نوعين : الأول وتزن عشرة دراهم . وفى راى البعض ٢/٣ ١٠ دراهم ، اما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقريزى بينهما فى التسمية .

ولا تزال كلمة اوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرطل(٦) هى بالترتيب : ٥/٩ ١١٥ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرطل زنة ١٢٨ درهما اما على ٤/٥ ١٢ اوقية زنة الاوقية منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ اوقية وحسب ، تزن الواحدة منها ٢/٣ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهى تطلق على جرم

---

(٤) نفاة او نواة ، وهى فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقريزى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٣٨) .

(٥) كلمة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شينا (المقريزى ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl او rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، تزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول ١٢,٠١ درهما(٧) : • .

ويقدر القنطار(٨) بـــ ١٠٨٠ دينارا ، وهو ما يصل بوزنه الى ٦/٧ ١٥٤٢ درهما ، وطبقا لقول آخرين الى ٤٠ اوقية (ولابد اننا هنا بصدد الأوقيــة زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار يزن ١١٠٠ دينار اى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة اسباع الدرهم ، وان كان يقدر فى مؤلف ابن سعيد(٩) المسمى المحكم بـــ ١٠٠ رطل . وفى النهـــاية نجد ان روايات كثيرة قد تواترت عن ان النبى قد قدر القنطار بـــ ١٢٠٠ اوقية ، ولابد انه يقصد دون جدال الأوقية زنة ٢/٣ ١٠ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطـــار فى الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ اوقية او ١٢٠٠ اوقية ، ومن هنا نرى ان تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ اوقية امر يعود الى زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن الاخطاء فى الأقوال المختلفة التى أوردها المقريزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عــــدد الدراهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لأن هذا الرقم لا يتفق لا مع التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ، فلأنه يبدو من الواضح أن هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتنـــاولها

---

(٧) يتحدث المقريزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ اوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ، مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل على الاطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا سنضمنه الجدول الخاص بالاوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من النقود (او الفضة) ، المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو ابو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى العام ٤٥٨ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١,٥ من ترجمة المسيو دي ساسي لمقالة المقريزى سالفة الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الايام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار عندنا ، أو بالاوزان الطبيـــة التى لها اسـماء وفروع واستخدامات خاصة بها .

اما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقـود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد اطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما اطلقت فى بعض الأحيـان اوزان بعينها مثـل الـ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثقال للاشارة الى الوزن نفسه(١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقـــلا) من اى مقدار ، ولكن الأمر قد انتهى بها لأن تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الايام تغير نظام النقود الذهبية او ان اوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفريعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

وتنقل الينا احدى الروايات ان الرسول قد قال بأن الدينار يســاوى ٢٤ قيراطا .

---

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جعـــل النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن أو النقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمـــة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ أوقية وبذلك يكون نصف الجرو هـذا مساويا لـ ١/١٢ من الاوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد(١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هـــذه الرواية بأن القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اذن يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيمـــوا اطرافا للمقارنة تتصف بالثبات أو ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياســـــية المناســـــبة .

وعلى سبيل المثال : فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتى كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى ان يقارنوا مقاييس الطول باطوال اجسادهم نفسها ، مثــل طول الاصـــابع والأذرع والاقدام او باتساع الاقدام او الاذرع مبسوطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الافكار البدائية بدات الأفكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سعى الانسان الى استخلاصها عن طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كمعطى مبدئى ، ثم من وزن المـــاء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعـــة علاقات او أطرافا اخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبه دائمة بالشكل عينه ، بل وعلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتّخذ الانسان من بذور النبـــاتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التى نجدها

---

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroès ، وقد توفى فى العام ٥٩٥ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنـــا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى ساسى ، المرجع الســـابق) .

عند عدد كبير من الشعوب(١٢) .

وعلى اساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المثقال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المثقال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فاننا نجد فيها على الاقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منتظم ، وانه لأمر اكبر من محتمل ان الأوزان الأعلى كانت ، قبل ان يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمثقال ، ولقد راينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على اساس الدينار او المثقال .

ويذكر ابو عبيد فى كتابه المسمى كتاب الانفال(١٣) ان المثقال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة فى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

---

(١٢) كلمة حبة بالعربية هى المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب فى غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقريزى فى مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص١٠) ان اول من اخترع استعمال الاوزان والموازين فى العصور الأولى طبقا لما ورد فى الأثر قد بدأ بتحديد المثقال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع فى البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالى جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات اى $١/١٢$ من المثقال ، ثم اجراما اخرى تساوى $١/٣$ و$١/٢$ المثقال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، واكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المثقال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقريزى بأى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث انه يذكر ان المثقال لم تتناوله اية تغييرات فلابد اننا هنا بصدد حبة اثقل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لايزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم او اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان : كتاب الانفال ، ينبغى ان نقرا فى المخطوطة : كتاب الأمثال ، لان المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الأنفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقريزى ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

اما الدرهم فقد ادخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على اصل الدرهم ، فيذهب البعض الى انه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون انه اسم لنقد فضى كانت توجد منه انواع كثيرة متداولة فى التجارة ، وانه لم يضرب (اى : يسك) على يد المسلمين(١٤) ، وان عبد الملك بن مروان قد امر بوزن واحد من اثقل هذه الدراهم وواحد من اخفها وزنا ، معا ، ثم امر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين اى ان تكون مساوية لمتوسط وزن الدراهم القديمة . واصبح الدرهم ، فى رايهم ، منذ ذلك الوقت ، وفى الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنا معتادا يستخدم معيارا لتقدير الاوزان الاخرى .

فاذا افترضنا ، تبعا لذلك ، انه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهما فمن المؤكد ان هذا الوزن قد تغير ، فى حين ظل المثقال على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة فى مقابل مثاقيل سبعة .

واخيرا ، فمن المرجح ان كانت النقود الفضية والنقود الذهبية فى الاصل من نفس الوزن(١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينار (فى الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المثقال يطلق على الوزن القديم للدينار . اما اسم الدرهم ، فقد بدا يطلق على الوزن الجديد الذى تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دوانق .

ويستنتج من هذه التغييرات ان الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقيراط المتفرع عن المثقال ، ولا للحبة . وهى وحدة الوزن الطبيعية التى قدر على اساسها المثقال .

---

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلى او الاسود ، ويزن ٨ دوانق ، اما بعضها الاخر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوانق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هى التى اخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوانق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارقى يزن ٢/٤١ من الدوانق (مقتبس من المقريزى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقريزى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تاكيد اذ هو يذكر فى مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ ان وزن دراهم فارس التى كانت متداولة قبل الاسلام كان مساويا لوزن المثقال الذهب فى حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل فى مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف راى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فيساوى فى راى بعضهم ٥٠ حبة وثلثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر متساويا للدينار او المثقال اى ٧٢ حبة .

وطبقا لراى ابو محمد ابن عطية(١٦) فان الحبة التى يقدر على اساسها الدرهم هى حبة الشعير متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع منها قط قشرتها ، وان كان قد فصل منها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوزا جسمها .

وهناك آخرون يقدرون الدرهم بـ ١/١٠ ٦ ٥٧ وواحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧ر٦١ حبة) ، الأمر الذى يصل بوزن المثقال او الدينار الى ١/١٠ ٣ ٨٢ حبة .

ويظن المقريزى بانه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧ر٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ ٢/٣ ٥٠ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تبتعد كل هذه المعطيات من اليقين والتحديد الصارم، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحددت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج من هذا الامر ان هذه الأوزان لم تكن تضعيفات دقيقة لا للدراهم ولا للحبوب ، فاما انهم صيغوا تضعيفات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضعيفات بالاسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدراهم والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مقالة المقريزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الاجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستقدم لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الاجزاء نفسها .

---

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير القرآن (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل) .

جـــــدول بأقسام أو فروع

قنطار				رطل					
يشتمل على ١٠٠ رطل زنة ١٢٨٠٠ درهما أو ١٢٠٠ أوقية زنة ١٠ ٢/٣ دراهم	يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤٠ درهما	يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال زنة ١ ٣/٧ درهم	يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو مثقال زنة ١ ٣/٧ درهم	يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤٠ درهما	يشتمل على ١٣٠ درهما	يشتمل على ١٢٨ درهما	يشتمل على ١١٥ ١/٢ درهما	أوقية زنة ٤٠ درهما	نش (نصف) زنة ٢٠ درهما
١	٨	٨ ٨/٢٢	٨ ٦/٣٧	٢٦ ٢/٣	٩٨ ١/٢٤	١٠٠	١١٠ ١٠/٢٣	٣٢٠	٦٤٠
	١	١ ١/٢٢	١ ١/٣٧	٣ ٢/٣	١٢ ٤/٢٤	١٢,٥	١٣ ١١/٢٣	٤٠	٨٠
		١	١ ١/٢٤	٣ ٢٣/٢٤	١٢ ٨/٣١	١٢ ٣١/٢٢٢	١٣ ١٠٩/٢٨٢	٣٩ ٢/٧	٧٨ ٤/٧
			١	٣ ٣/٢٤	١١ ٧٩/٩٢	١٢ ٣/٥٦	١٣ ٣١/٩٢	٣٨ ٤/٧	٧٧ ١/٧
				١	٣ ٩/٢٣	٣ ٣/٤	٤ ٢/٢٣	١٢	٢٤
					١	١ ١/٦٤	١ ١/٢	٣ ١/٤	٦ ١/٢
						١	١ ٧/٦٥	٣,٢	٦,٤
							١	٢ ١/٢	٥ ١/٢
								١	٢
									١

الأوزان العربية القديمة

أوقية		نواة زنة ٥ دراهم	مثقال أو دينار زنة ١ ٣/٧ درهم	درهم	دانق زنة ١/٦ درهم	قيراط نسبته إلى الدرهم ١/١٦٫٨	حبة أو حبة شعير	
زنة ١٠ ١/٢ دراهم	زنة ١٠ دراهم						نسبتها إلى الدرهم ١/٥٠٫٤	نسبتها إلى الدرهم ١/٥٧٫٦١
١,٢٠٠	١,٢٨٠	٢,٥٦٠	٨,٩٦٠	١٢,٨٠٠	٧٦,٨٠٠	٢١٥,٠٤٠	٦٤٥,١٢٠	٧٣٧٤٠٨
١٥٠	١٦٠	٣٢٠	١,١٢٠	١,٦٠٠	٩,٦٠٠	٢٦,٨٨٠	٨٠,٦٤٠	٩٢١٧٦
١٤٧ ٩/٣٨	١٥٧ ١/٧	٣١٤ ٢/٧	١,١٠٠	١٠٧١ ٣/٧	٩٤٢٨ ٤/٧	٢٦,٤٠٠	٧٩,٢٠٠	٩٠٥٣٠
١٤٤ ٩/٢١	١٥٤ ٢/٧	٣٠٨ ٤/٧	١,٨٠٠	١٠٤٢ ٦/٧	٩٢٥٧ ٢/٧	٢٥,٩٢٠	٧٧,٧٦٠	٨٨٨٨٤
٤٥	٤٨	٩٦	٣٣٦	٤٨٠	٢,٨٨٠	٨٠٦٤	٢٤١٩٢	٢٧٦٥٢,٨
١٢ ٣/٢٦	١٣	٢٦	٩١	١٣٠	٧٨٠	٢١٨٤	٦٥٥٢	٧٤٨٩,٣
١٢	١٢,٨	٢٥,٦	٨٩,٦	١٢٨	٧٦٨	٢١٥٠,٤	٦٤٥١,٢	٧٣٧٤,٠٨
١٠ ١/٢	١١ ١/٢	٢٣ ١/٢	٨٠ ١/٢	١١٥ ١/٢	٦٩٣ ١/٢	١٩٤١ ١/٢	٥٨٢٤	٦٦٥٧ ٧/٤٥
٣,٧٥	٤	٨	٢٨	٤٠	٢٤٠	٦٧٢	٢٠١٦	٢٣٠٤,٤
١,٨٧٥	٢	٤	١٤	٢٠	١٢٠	٣٣٦	١٠٠٨	١١٥٢,٢
١	١ ١/٣٥	٢ ٢/٣٥	٧ ٧/٣٥	١٠ ٢/٣	٦٤	١٧٩,٢	٥٣٧,٦	٦١٤ ٣٢/٧٢
	١	٢	٧	١٠	٦٠	١٦٨	٥٠٤	٥٧٦,١
		١	٣,٥	٥	٣٠	٨٤	٢٥٢	٢٨٨,٠٥
			١	١ ٣/٧	٨ ٤/٧	٢٤	٧٢	٨٢,٣
				١	٦	١٦,٨	٥٠,٤	٥٧,٦١
					١	٢,٨	٨,٤	٩ ٣٦١/٦٠٠
						١	٣	٣ ١٠٣/٣٤٠
							١	١ ١٠٣/٧٣٠

وقد سبق لنا القول بأن لدى الاوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك ، برغم انه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التى تحمل اسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفى أغلب الاحيان بالغة التباعد .

فالقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما ان الرطل المستخدم فى الاغراض الطبية عندنا به ١٢ اوقية(١٨) onices مثل رطلهم ، اما الاوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنانير(١٩) deniers ، كما تنقسم الأوقية ذات العشرة دراهم الى سبعة دنانير او مثاقيل .

أما الدينار الطبى ، وهو اثقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذى يستخدمه الصاغة فيزن نحو ٨٢٢/٧ حبة ، كما يزن الدينار ٨٢٣/١٠ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما الا بنحو ١/٧٠ على الاكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الاوزان متماثلين أو متلازمين ولا يختلفان الا فى النذر اليسير . وقد نتج عن ذلك ان الدرهم قد انقسم الى ٧٢ حبة وانه قد قورن بالجرو gros عندنا(*) . وان كان المثقال او الدينار العربى هو الأوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية او الاونسة once العربية ذات العشرة دراهم وثلث الدرهم كانت تحتوى قديما على ما يقرب من ٨ مثاقيل او ٨ جرو ، يزن كل منها ١/٢ ١ درهم ، كما كان المثقال او الدينار ينقسم كذلك ، شأنه فى ذلك شأن الجرو لدينا ، الى ٧٢ حبة ، كما اننا فى نظامنا الوزنى المسمى

---

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التى لا تختلف فى نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية الا فى ان حرف الراء هناك يتحول الى l (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية اوقية (او : وقية) هى نفسها كلمة يونانية ، وهى تماثل كذلك الكلمة اللاتينية اونكيا uncia والفرنسية اونسة once .

(١٩) اما كلمة denier عندنا فهى دون جدال نفس الكلمة العربية : دينار .

(*) وزن يعادل ١/٨ اوقية .   (المترجم)

مارك Marc نطلق اسم دينـــار denier على ١/٣ الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول(**) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينييه (الدينـــار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار او المثقال عند العرب او مع نصـــف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المثقال درهما واحدا ونصف الدرهم .

واخيرا فان لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفســـه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقـــدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الأوزان الحالية المستخدمة فى التجـــارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة، وسنوضح قيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الارقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من ارقام ازيد مما ينبغى ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الارقام التى لابد من تدوينها ، اسماء خاصة على بعض تضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترقيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا اكثر من غيره الا تطلق اسماء خاصـــة الا لمضـــاعفات العشرة ، ومع ذلك فها نحن اولا نجد ان نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على أن التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم اذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضعيفات والتفريعات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقنطـــار يساوى . . ١٠٠ رطـــل
والرطــــل يساوى . . ١٢ اوقيـــة
والاوقيـــة تساوى . . ١٢ درهمـــا

(**) يعادل الاسكروبول Scrupule نحو ١٢٩٥/١٠٠٠ جرام .

ويتداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزياتى او الرطل الكبير، وهو يتكون من ١٤ اوقية ، وان كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى أو المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزياتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) اى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة الى ١/٢ و١/٤ و١/٨ و١/١٦ وليست لهذه التفريعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقراريط التى هى اقسام من المثقال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المثقال درهما ونصف الدرهم اى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن ان ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات قمح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المثقال .

وكما سبق لنا القول فان المثقال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة التى تباع باوزان بالغة الصغر .

وقديما كانت كل سبعة مثاقيل تعادل عشرة دراهم وبتعبير آخر كان كل مثقال يعادل درهما واحدا وثلاثة اسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمثقال عند اجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وان درهما وثلاثة اسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو ١/١٤ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المثقال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المثقال الحالى ، كشأنه فيما مضى ، الى ٢٤ قيراطا(٢٠) ،

---

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل ان اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عليه اى انه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب(٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا فكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كما تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرفا جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندما تستخدم حبة الشعير طرفا للمقارنة(٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد أن يتم اختيار الحبات الاكبر حجما على نحو طفيف، واصبح المثقال معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فاذا كان صحيحا ان الناس قد اقتنعوا بأن عليهم ان يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت علاقة الدرهم بالمثقال ، واذا كان صحيحا كذلك أن حبة القمح قد بدت اكثر ملاءمة من حبة الشعير اذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الاخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا اكثر سهولة واكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى اربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل اربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرفا جديدا للمضاهاة شاع استعماله(٢٣) .

---

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب، وهى باللغة الشهرة ، فمتوطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، واوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتموجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هامش من وضع المسيو ديليل Dèlile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة وملينة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هامش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيما يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للمقريزى) .

وطبقا لذلك فان المثقال يساوى ٩٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبة(٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ قيراطا او ١٦ حبة خروب اخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغى لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها حسب ميزان مارك :	
فى المرة الأولى (الـ ١٦ حبة خروب الاولى)	٥٣ر٧٥٠ حبة
فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية)	٥٤ر٦٢٥ حبة
وقد وزنت ١٦ حبة خروب اخذت من بين اكثرها سلامة وافضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته	٥٩ر٨٧٥ حبة
ووزنت ١٦ حبة خروب اخرى اختيرت من بين تلك التى بدت لنا اكثرها استواءا وافضلها شكلا	٥٩ر٧٥٠ حبة
المجموع	٢٢٨ر٠٠٠ حبة

(٢٤) يذكر جلال الدين ابو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر ان ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات قمح ، ويزن المثقال ٢٤ خروبة » (مقتبس من مقالة عن النقود للمقريزى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فاذا كان الأمر يتعلق بالمثقال الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ٨/١٠ من الخروبة ، واذا كان المثقال يساوى درهما ونصف الدرهم فان الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المثقال مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المثقال درهما وثلث الدرهم . وهو أمر يبدو انه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى اشرنا اليه آنفا يريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات ، أن يضاهى بحبة الشعير ، ولبس بحبة القمح .

الحد الاوسط	٥٧ر٠٠٠ حبة

كما بلغ وزن ٦٤ حبة قمح ينبغى لها ان تعادل درهما واحدا :

فى المرة الاولى (شرحه)	٥٤ر٥٠٠ حبة
فى المرة الثانيـــة	٥٤ر٨٧٥ حبة
فى المرة الثالثـــة	٥٥ر٠٠٠ حبة
كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى ممتلئة وبدون اعطـــاب	٦١ر٧٥٠ حبة
وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى قمنا نحن باختيارها	٦٠ر٥٠٠ حبة
وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط	٥٧ر٨٧٥ حبة
المجمـــــوع	٣٤٤ر٥٠٠ حبة
الحد الاوسط	٥٧ر٤١٧
متوسط النتيجتين	٥٧ر٢٠٨

وبرغم ان المثقال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظـــاما وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنتقدمه عن اقســـام الأوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارىء بسهولة ، وبمجرد ان يلقى نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنفعل نفس الشيء بالنسبة للرطل الزيانى .

جـــدول
بالاوزان التجارية وتفريعاتها المتنوعة

قنطار	رطل زياتى [1]	رطل قبانى	أوقية	مثقال [1]	درهم	قيراط	حبة شعير [1]	حبة قمح
١	٨٥ ١/٢	١٠٠	١,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٢٣٠,٤٠٠	٦٩١,٢٠٠	٩٢١,٦٠٠
	١	٣ ١/٢	١٤	١١٢	١٦٨	٢,٦٨٨	٨,٠٦٤	١٠,٧٥٢
		١	١٢	٩٦	١٤٤	٢,٣٠٤	٦,٩١٢	٩,٢١٦
			١	٨	١٢	١٩٢	٥٧٦	٧٦٨
				١	١ ١/٢	٢٤	٧٢	٩٦
					١	١٦	٤٨	٦٤
						١	٣	٤

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال التجـارة .

اما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهى اسطوانية الشكل فى بعض الاحيان ، وهى فى احيان اخرى مكعبة ، او هى فى معظم الاحيـــان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بان يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوقية شــكل حلقة تحاكى هلالا ، وان كانت هذه الحلقة لا تقفل بشكل تام بحيث يمكن ان تسلك فى حبل دائرى مع المباعدة فيما بين طرفى الهلال او بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين او القمتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضــل عن الحديد اذ يتاكسد الاخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولان العمال من اهل البلاد لم يعتادوا بعد على صهره وتشكيله . ويستخدم فى صنعها النحاس الاصفر او الاحمر المخلوط بالبزموث(*) وهو ارخص من النحاس الاحمر ولا يشتد الطلب عليــه .

اما صغار باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجدون شراء الأوزان النحاسية مكلفا او باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون فى معظم الاحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل او مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

وعند شعب قليل التنور لهذا الحد ، تقوم على شئونه حكومة اقــل تطورا على هذا النحو ، فاننا نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال فى اوربا ، على عادة تحتم ان تكون للاوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن احد ان يغش فى قيمتها ، او عادة ان يوثقوا وان يدمغــوا هذه الأوزان ، وان يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدموغة على هــذا النحو ، وكل هذه امور من شانها اذا تحققت ان تسهم فى جعــل التدليس او الغش اقل يسرا واكثر ندرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برقابة يوميــة وبعقوبات بالغــة

(*) عنصر فلزى يستعمل ممزوجا بمعادن اخرى .   (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين او اوزان زائفة(٥٢) .

وفي بعض الأحيان يعاقب اقل عجز في الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة القسطاس أو ميزان الذهب .

---

(٢٥) كان أغا الشرطة يتجول في المدينة على ظهر حصان يسبقه احد العبيد حاملا امامه أوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلادوه ، ويزفه عدد كبير من العبيد او الخدم المسلحين بعصى غليظة .

ويذهب الاغا الى الأسواق والميادين العامة والأسواق العمومية وكل الاماكن التي يوجد بها تجار او باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين من واحد او اكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائي او تباعا لمزاجه الخاص.

وفي بعض الاحيان يسأل الخدم الذى قدموا لشراء بعض المـــواد الغذائية ويستعلم عن الثمن الذى ابتاعوها به وعن الوزن الذى سلمت اليهم على اساسه ، وعن التاجر الذى باعهم اياها ، ويامر بأن توزن امامه هـــذه السلع ، فاذا تبين غشا في الوزن او في تقدير الثمن . فانه يستدعى التاجر ويأمر بمعاقبته في نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرباج على اخمص القدمين .

ويمسك العبيد او خدم الاغا بالمذنب ، ويطرحونه ارضا على وجهـــه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتى الى ثلاثمائة ضربة فوق اخمص القدمين ، ويطلب المسكين العفو ، ويتضرع الى الاغا متوسلا بالنبي وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد اصبح كسيحا او تمزقت قدماه ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حمله أحد اصدقائه او احد النظارة ، ساندا اياه من تحت ابطيـــه .

وحين يضبط في بعض الاحيان نفر من باعة التطاعى متلبسين بالغش او يتاكد انهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى، فان الأغا ، لكى يقدم امثولة اكثر فظاعة ، يامر بأن تجز راس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصيغة عامة بان من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعتريه الحزن والكدر حين يلقى المذنب جزاءه ، ومع ذلك فانالعقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق في كثير من الاحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفقتها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسيء الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكي تبتزوا النقود والهدايا من التجـــار ، كما انهم في معظم الاحيان من له موازين واوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الإتاوة المبتغاة .

اما هذه الموازين المستخدمة فى مصر فتشبه الموازين المستخدمة لدينا، وقد استوردت غالبيتها قديما من اوربا .

اما الموازين الصغيرة التى تصنع فى البلاد فيعيبها فى معظم الاحيان انها صماء لا تستجيب ، اى ان رافعتها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع اعلى من نقطتى تماس كفتى الميزان ، مما يجعل الميزان اقل حساسية او ان يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر فى مجال التجارة ، وبخاصة فى الاوزان التى لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذى نعرفه باسم الميزان الرومانى (القبانى) ، وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع فى مصر .

الاوزان المستخدمة فى النقود

تصنع الأوزان التى توزن بها النقود عادة من النحاس الاصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثمن الاضلاع ، ويتم الوصول الى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، فى هيئة المكعب التى هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة فى الوقت نفسه ، كما انها اقل عرضة لأن تتلف بغتة ، بالاضافة الى ان سقوطها لن تتسبب عنه الا اضرار بسيطة سواء فيما يتصل باتلافها هى او فيما يتصل باحتمال ان تجرح ايدى واقدام العاملين .

وتزود الاوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بعروة أو مقبض يتحرك لاعلا او لاسفل ، ويحفر عدد الدراهم التى تزنها على واحد من اوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه ان الامر الجدير بالملاحظة هو ان الناس ، فى بلد نجد ضروب المعرفة بها ادنى بكثير عنها فى اوربا ، قد تبنوا منذ زمان طويل عند صناعهم للنقود فكرة التقسيم العشرى للأوزان ، برغم ان هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص باوزان البلاد (فى المجالات الاخرى) ولابد ان هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة اوضحت لصناع النقود ان هذا التقسيم العشرى ، الذى يتسق مع النظام العددى نفسه ،

هو أكثر ملاءمة فى مجال الحسابات لغير ما حد(٢٦) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات او تفريعات العشرة ، واكثر هذهالأوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالفى والألف درهم ، وذوات الـ ٥٠٠ والـ ٢٠٠ والـ ١٠٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠ والـ ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضميفات او التقسيمات اسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهى الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على اســاس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذى يستخدم فى المبادلاتالتجارية، ويمكن ان تنطبق عليه كل ما سبق لنا ان قلناه (بخصوص الدرهم فى مجال التجارة) ، وان كان قد احتفظ له بمعاييره داخل سلسلة الأوزان المتبعة فى صنع العملات والتى لا تستخدم الا اخيرة تضبط على اســاسها الموازين الاخرى ، بدلا من التماس تحديد اوزانها عن طريق حبوب القمـــح او الخـــروب .

وفى حين تبنى المصريون المحدثون النظام العشرى فى اوزان النقود ، فانهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم واجزائه ، عندما قسموه ، كدابهم فى مجال التجارة ، الى ١/٢ و١/٤ و١/٨ و١/١٦ او الى ١/٣ ، ١/٦ ، ١/١٢ كما قلنا من قبل .

اما المثقال ، على النحو الذى رايناه به من قبل ، فقل ان كان يستخدم فى مجال النقود الا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على اساس المثقال ونصف المثقال .

---

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة فى مجال التجارة تستعمل لوزن كل السلع المختلفة فيما عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان فى مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحســابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشرى .

وينقسم المثقال الى ٢٤ قيراطا ، والقيراط الى أربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى ١/٢ ، ١/٤ ، ١/٨ وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الأوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا او تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الأوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجتمعة ، على اوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فتبينا ان الأوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الأوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو أمر لابد انه يدل ، ولابد انه قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغى ان تحسب على اساس معيارات الأوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان الصغرى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطتنا الأوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم النتائج الآتيـــة :

جدول بمقارنة الأوزان المستخدمة في مجال النقد بمثيلاتها في فرنسا

الأوزان وضع المقارنة		قيمتها بالدراهم	قيمتها بالأوزان من نظام مارك الفرنسي					الإجمالي				
			كسور	حبة	جرو	أوقية	رطل	كسر	حبة	جزو	أوقية	رطل
الموازين المعيار	أولا :	٢ر٠٠٠	٠	١٣	٢	٩	١٢	٠	١٣	٢	٩	١٢
	ثانيا :	١ر٠٠٠	٥	٦	٥	٤	٦	٥	١٣	٢	٩	١٢
		١ر٠٠٠	٠	٧	٥	٤	٦					
الموازين المستخدمة والتي احتفظت بحالة طيبة	ثالثا :	٢ر٠٠٠	٠	١٦	٢	٩	١٢	٠	١٦	٢	٩	١٢
	رابعا :	٢ر٠٠٠	٥	١٤	٢	٩	١٢	٥	١٤	٢	٩	١٢
	خامسا :	١ر٠٠٠	٥	٧	٥	٤	٦	٥	١٣	٢	٩	١٢
		١ر٠٠٠	٠	٦	٥	٤	٦					
	سادسا	١ر٠٠٠	٠	٨	٥	٤	٦	٠	١٥	٢	٩	١٢
		١ر٠٠٠	٠	٧	٥	٤	٦					
	الإجمالي	١٢ر٠٠٠	وقد بلغ وزنه					٥	١٣	٥	٧	٧٥
مما يصل بوزن كل . . .		١ر٠٠٠ (درهم)	. . . .					١٢٥	٧	٥	٤	٦
وبذلك يكون وزن كل . .		١ (درهم)	كمتوسط وزن					٩٦٧١٢٥	٥٧			

وقد ظننا انه حرى بنا ان نمهل الكسر ١٢٥ . . . ر . من الحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما راينا عن الأوزان الأخرى ، وينتـــج ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الازوان المتداولة يتناقص وزنها على نحو مفـــاجىء بفعل اللمس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بقليل من الرصاص فى ثقوب صغيرة تنفذ فى احد اوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب اخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحـــد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقود ان نسبة الدرهم الى الحبة (او ان الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام مارك
٥٨ر١٨٨ حبة

وذلك بدلا من النســـبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧ر٩٦٧ حبة
بفـــارق زيادة قـــدره ٢٢١ر. حبة

او ٣٨١ . . ر . من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨ر١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نتبنى الرقم ٥٧ر٩٦٧ ، فلقد تبينـــا ان اوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضحناها فيما ســـبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها اوزان النقـــود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الاوزان الكسور(*) فى مجالى النقد والتجارة قد بدت لنا جديرة باكبر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيارفة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى أصغر كسر ممكن ، ان الحـــد الاوسط لقيمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧ر٩٧٠ حبـــة ، الامر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) اى اوزان الـ ١/٢ والـ ١/٤ والـ ١/٨ . . (المترجم)

(***)	كسر	حبة	جرو	اوقية	رطل
واعطتنا ٦٠٠ سكين(**) ذهبى صنع القاهرة ، ومن اضبط هذه العملات وزنا ٥٠٥ دراهم و١/١٤ من الدرهم ، لكنها اعطتنا بميزان اكثر حساسية صنعه المسيو كونتيه	—	٥٤	٦	٢	٣
وكان ينبغى لها ان تزن طبقا للنسبة التى سبق ان تبيناها بين الدرهم والحبة	٨٣	٥٥	٦	٢	٣
وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود ٩١٢٫٠دراهم، مما يعطى طبقا لهذه القيمة لوزن التالارى الواحد	٥٠	٢٣	٧	٠	٠
ولكن مؤلف المسيو بونفيل يصل بالوزن القانونى للتالارى الى	٠٠	٢٤	٧	٠	٠
وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها	٢١	٤	٧	٠	٠
لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه القروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ	٠٠	٤	٧	٠	٠

(**) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لمختلف الولايات الايطالية كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل الفندقلى والزر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى اليمن livre once, gros, grain, fraction. (المترجم) .

لكن كسور (أو تفريمات) هذهالعملة
اقل تماما او دقة من كســـــور (او
تفريمات) التلارى ، وحيث كانت هذه
العملة (القروش) اكثر تداولا ، فقد
كانت تفقد باستمرار قــدرا طفيفا من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثـــــرة
تداولها . ويقـــدر المسيو بونفيـــــل
متوسط وزن للقرش يبلغ ٨٣ ٢ ٧ ٠١ ٠
او ٩٢٠ ر٢٦ جـــراما .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحه بينا بها علاقة الأوزان المصرية بالاوزان من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع فى فرنسا ، وقد ضمـــمناها الاعشار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية للأوزان ثم الكسور المئوية حتى الكسر من الف . وفى النهاية قد ضربنا الى هذه اللوحة قيمة أى من هذه الأوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

لوحة بتحويل الاوزان المصرية الى الاوزان من نظام مارك والى الأوزان من النظام العشرى المستخدمين فى فرنسا

أسماء الأوزان المصرية	قيمة: بالدراهم المصرية: تساوى	كسور	درهم	بالاوزان فى نظام مارك الفرنسى: كسور	حبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	بالاوزان العشرية: كسور	ملليجرام	جرام	ديكاجرام	هكتوجرام	كيلوجرام	ميرياجرام
١ حبة قمح	١/٦٤	أو ٠ر٠١٥ر٦٢٥		٩٠٥٧	—	—	—	—	—	١٠٧٩	٠٤٨	—	—	—	—	—
١ حبة (أى حبة شعير)	١/٤٨	أو ٠ر٠٢٠ر٨٣٣		٢٠٧٦	١	—	—	—	—	١٤٣٩	٠٦٤	—	—	—	—	—
١ قيراط أو حبة خروب	١/١٦	٠ر٠٦٢ر٥٠٠		٦٢٢٩	٣	—	—	—	—	٤٣١٥	١٩٢	—	—	—	—	—
			٠ر١	٧٩٦٧	٥	—	—	—	—	٨٩٠٤	٣٠٧	—	—	—	—	—
			٠ر٢	٥٩٣٤	١١	—	—	—	—	٧٨٠٨	٦١٥	—	—	—	—	—
			٠ر٣	٣٩٠١	١٧	—	—	—	—	٦٧١٢	٩٢٣	—	—	—	—	—
			٠ر٤	١٨٦٨	٢٣	—	—	—	—	٥٦١٦	٢٣١	١	—	—	—	—
			٠ر٥	٩٨٣٥	٢٨	—	—	—	—	٤٥٢٠	٥٣٩	١	—	—	—	—
			٠ر٦	٧٨٠٢	٣٤	—	—	—	—	٣٤٢٤	٨٤٧	١	—	—	—	—
			٠ر٧	٥٧٨٩	٤٠	—	—	—	—	٢٣٢٨	١٥٥	٢	—	—	—	—
			٠ر٨	٣٧٣٦	٤٦	—	—	—	—	١٢٣٢	٤٦٣	٢	—	—	—	—
			٠ر٩	١٧٠٣	٥٢	—	—	—	—	٠١٣٦	٧٧١	٢	—	—	—	—
١ درهم			١ر٠	٩٦٧٠	٥٧	—	—	—	—	٩٠٤٠	٠٧٨	٣	—	—	—	—
١ مثقال			١ر٥	٩٥٠٥	١٤	١	—	—	—	٣٥٦٠	٦١٨	٤	—	—	—	—

	٢ر	٩٣٤٠	٤٣	١	—	—	—	٨٠٨٠	١٣٧	٦	—	—	—	—
	٣ر	٩٠١٠	٢٩	٢	—	—	—	٧١٢٠	٢٣٦	٩	—	—	—	—
	٤ر	٨٦٨٠	١٥	٣	—	—	—	٦١٦٠	٣١٥	٢	١	—	—	—
	٥ر	٨٣٥٠	١	٤	—	—	—	٥٢٠٠	٣٩٤	٥	١	—	—	—
	٦ر	٨٠٢٠	٥٩	٤	—	—	—	٤٢٤٠	٤٧٣	٨	١	—	—	—
	٧ر	٧٦٩٠	٤٥	٥	—	—	—	٣٢٨٠	٥٥٢	١	٢	—	—	—
	٨ر	٧٣٦٠	٣١	٦	—	—	—	٣٢٢٠	٦٣١	٤	٢	—	—	—
	٩ر	٧٠٣٠	١٧	٧	—	—	—	١٣٦٠	٧١٠	٧	٢	—	—	—
	١٠ر	٦٧٠٠	٣	—	١	—	—	٠٤٠٠	٧٨٩	٠	٣	—	—	—
أوقية	١٢ر	٦٠٤٠	٤٧	١	١	—	—	٨٤٨٠	٩٤٦	٦	٣	—	—	—
	٢٠ر	٢٤٠٠	٧	—	٢	—	—	٠٨٠٠	٥٧٨	١	٦	—	—	—
	٣٠ر	٠١٠٠	١١	—	٣	—	—	١٢٠٠	٣٦٧	٢	٩	—	—	—
	٤٠ر	٦٨٠٠	١٤	—	٤	—	—	١٦٠٠	١٥٦	٣	٢	١	—	—
	٥٠ر	٣٥٠٠	١٨	—	٥	—	—	٢٠٠٠	٩٤٥	٣	٥	١	—	—
	٦٠ر	٠٢٠٠	٢٢	—	٦	—	—	٢٤٠٠	٧٣٤	٤	٨	١	—	—
	٧٠ر	٦٩٠٠	٢٥	—	٧	—	—	٢٨٠٠	٥٢٣	٥	١	٢	—	—
	٨٠ر	٣٦٠٠	٢٩	—	—	١	—	٣٢٠٠	٣١٢	٦	٤	٢	—	—
	٩٠ر	٠٣٠٠	٣٣	—	١	١	—	٣٦٠٠	١٠١	٧	٧	٢	—	—
	١٠٠ر	٧٠٠٠	٣٦	—	٢	١	—	٤٠٠٠	٨٩٠	٧	٠	٣	—	—

(*) يعادل المرياجرام ١٠ كيلوجرامات ، ان تعنى ميريا عشرة آلاف . (المترجم) .

أسماء الأوزان المصرية	قيمتها بالدراهم المصرية: تساوى كسور دراهم	بالاوزان فى نظام مارك فرنسى: كسور	حبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	بالاوزان العشرية: كسور	مليجرام	جرام	ديكاجرام	هكتوجرام	كيلوجرام	ميرياجرام
١ رطل قبانى	١٤٤ر	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	—	١٧٦٠	٣٦٢	٣	٤	٤	—	—
١ رطل زياتى	١٦٨ر	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	١	٨٧٢٠	٢٥٥	٧	١	٥	—	—
	٢٠٠ر	٤٠٠٠	١	١	٤	—	١	٨٠٠٠	٧٨٠	٥	١	٦	—	—
	٣٠٠ر	١٠٠٠	٣٨	١	٦	١	١	٢٠٠٠	٦٧١	٣	٢	٩	—	—
	٤٠٠ر	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٢	٦٠٠٠	٥٦١	٠	٣	٢	١	—
	٥٠٠ر	٥٠٠٠	٣٩	٢	٢	—	٣	—	٤٥٢	٩	٣	٥	١	—
	٦٠٠ر	٢٠٠٠	٤	٣	٤	١	٣	٤٠٠٠	٣٤٢	٧	٤	٨	١	—
	٧٠٠ر	٩٠٠٠	٤٠	٣	٦	—	٤	٨٠٠٠	٢٣٣	٥	٥	١	٢	—
	٨٠٠ر	٦٠٠٠	٥	٤	—	—	٥	٢٠٠٠	١٢٣	٣	٦	٤	٢	—
	٩٠٠ر	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	٥	٦٠٠٠	٠١٣	١	٧	٧	٢	—
	١٠٠٠ر	—	٧	٥	٤	—	٦	—	٩٠٤	٨	٧	—	٣	—
	٢٠٠٠ر	—	١٤	٢	١	١	١٢	—	٨٠٨	٧	٥	١	٦	—
١ قنطار	١٤ر٤٠٠ر	٨٠٠٠	٢٨	١	١	١	٩٠	٦٠٠٠	٢١٧	٦	٣	٣	٤	٤

ملاحظـــات :

١ — ص ١١ الفقرة ٢ : **اذ أن نظام الترقيم عند هؤلاء** (اى العرب) **هو نفسه عند أولئك** (اى الاوربيين) .

فالأرقام التى نستخدمها قد جاءتنا فى الواقع من الشرق (ذلك ان نظام الأرقام عند الاغريق ومثيله عند الرومان كانا متباينين وغير وافيين) ، وان كان العرب انفسهم قد نقلوه عن الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرا بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الأمر فان العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقراون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل **بغالبية أقسام وتسميات المقاييس** .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، الفقرة ٤ : **فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة** (١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لابد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبى ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المقابلة لها فى تقويمنا ، أن نلاحظ :

١ — أن تقويمنا قد بدا قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث أن السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو ان البداية كانت هى نفسها لكان يكفى ان نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك فحيث ان التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلابد ان نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لكى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلابد فى البداية ان نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وأن نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لابد أن نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف .

٤ — ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : **كتاب السنن الكبير** .

بالعربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرائع السنة اى القواعد ، او الاحاديث .

٥ — ص ١٢ ؛ الفقرة ٥ : **درهم** . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية احيانا الى وزن ، وتشير احيانا اخرى الى عملة نقدية ، وهى من أصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة drachme او دراغمة **dragma** .

٦ — شرحه : **دينار** . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

وتعنى هذه الكلمة عادة نقدا او قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سمى باللاتينية denarius nummus لأنه كان يساوى عشرة آس (وهى وحدة نقدية وقياسية قديمة) . وقد تدوولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس ومصر . ولا نزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها النسوة اغطية شعورهن .

٧ — شرحه : **مثقال** .

وتعنى هذه الكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقد كان فيما مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم . والأصل العربى هو ثقل (فتحة فضمة) بمعنى وزن .

٨ — شرحه : **دانق** . انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

واصله هو الكلمة الفارسية دانه او دانك ويعنى حبة او بذرة النبات .

٩ — شرحه : **قيراط** ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة اصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

١٠ — شرحه ، نفس الفقرة ٤ ، **وقيـــة** (أوقية) أنظر ص ٢٢ ؛ الهــامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الـكلمة فى اليونانيـــة وزن (بتسكين الزاى) ، وهى باللاتينية اونيكا Unica ، وهى تشبه كثيرا الـكلمة اليونانية .

١١ — شرحه : **نش** (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهى كلمة عربية محرفة من كلمة نصـــف او نص (بفتح النون او ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة او الدارجة تكاد تحذف كل النقط او العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محددا الا عن طريق الاستعمال او التعود ، مما يكون سببا فى تحور او تغير النطق فى معظم الأحيـــان ، والى تفاوته من بلد لاخر ، وتلفظ هـــذه الكلمة فى مصر عادة نص (بضم النون) وتعنى نصف او منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث ان المدينى او البارة حاليا هو اصغر عملة نقدية متداولة فان كلمة نص تعنى لدى العامة مدينى . يقول الموزون (او الشحاذون) هات نص ، او اعط نص اى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال ايضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفا ؟ (اى مدينى واحدا) .

١٢ — شرحه : **رطل** ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والاصل رطل (بفتح الراء او ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : **قنطار** ، انظر ص٢٢ ، هامش١٧ ، وهى بالفرنسية Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كنتاريوس Centarius او كنتاريوم Centarium ، ولعل الاوربيين قـــد نقلوا عن العرب بعض الالفاظ الدالة على الأوزان مثل قيراط وقنطار ، وان كان العرب انفسهم قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الاغريق والرومان الذين حكموا العرب لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم٧ : **فى مؤلف ابن سعيد المسمى المحكم .**

والمحكم بالعربيــــة معنـــاها الواضـــح او الدقيـــق والمتفق عليه على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفقرة الأولى : **فى كتابه المسمى الكبير** . والكبير فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير او البحث الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : **يرى المسيو دى ساسى أنه بدلا من هذا العنوان ينبغى أن نقرأ فى المخطوطة ١ كتاب الأمثال .**

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمته لمقالة الموازين والمكاييل للمقريزى أنها تقرأ بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde كتاب الأثقال ، وان من الواجب أن نتشبث بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : **درهم بغلى .**

قل أن يستطيع المرء بيان منشأ او معنى هذه التسمية ، وان كان الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا أيضا عن الدرهم البغلى ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن) ويبدو أن صفة الأسود قد اعطيت لهذا الدرهم لأن الفضة تكتسب بمرور الزمن او بفعل النار اللون الأسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بان يدعك .

١٨ — شرحه : **درهم طبرى** ، ويحتمل انه يعنى درهم طبرستان فى فارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : **درهم جفارقى** وبالعربية **درهم جوارقى .**

ونحن نجهل معنى أو اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفقرة الاولى : **وقد سبق لنا القول بان لدى الأوربيين ماهو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند أولئك .**

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لغالبية العلوم والفنون ، او سواء كانوا قد استقوها من الهند او من فارس ، فلقد نقل الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة اخرى ، فحيث خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالى ، فقد حمل

هؤلاء واولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم ، ولقد راح الاوربيون ، خلال الحروب الصليبية ينهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة فى ذلك الوقت ، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الاغريق والرومان ، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب ان تدخل الى اللغة العربية الفاظا اوربية لكى تشغل مكان الفاظ ومصطلحات اكثر قدما ، فى مجالى العلوم والفنون ، لتعبر عن افكار او معانى مماثلة .

وهكذا فمن العسير فى غالبية الاحوال ، فى علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الأصل او المنشأ الحقيقى لبعض الافكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم ، لكن الترجيح ، بصفة عامة ، وحين لايكون مصدر الاشتقاق معروفا على نحو جيد ، يصبح فى جانب اللغة الاقدم ، مالم تكن الكلمة مناقضة لسياق او مقتضيات هذه اللغة ، فاذا لم يكن لهذه الكلمة من اصل قط فى اللغة الاقدم ، فى حين نجد لها فى الوقت نفسه اصلا فى اللغة الأحدث ، فلن يكون ثمة شك فى انها قد جاءت من هذه اللغة الاخيرة .

٢١ — ص ٢٤ ، الفقرة الاولى **رطل زياتى** .

ولعل فى هذا تحريفا لكلمة **زيادتى** ومعناها **الذى زيد عن طريق الاضافة** ، والرطل الزياتى هو الرطل المزيد او الاكبر ثقلا ، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشىء ، كما يتم وزن الاشياء كبيرة الحجم ، وبصفة خاصة البضائع التى تكون عرضة لما يسمى فرق الوزن (او طبة الميزان) ، بالاوزان الرومانية ، حيث يساوى الرطل ١٦٨ درهما ولا يحتسب فى الوقت ذاته الا على انه ١٤٤ درهم ، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة فى العادة فرق وزن (او طبة ميزان) او وزن الاجولة والآنية والاغلفة .. ولتعويض عدم الدقة فى عمليات الوزن ، وهو الامر الناتج عن طريقة تصميم او بناء الميزان الرومانى الذى يكون من العسير ان نقدر عن طريقه الفروق فى الاوزان الضئيلة ، عما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان العادى الذى يطلق عليه اسم **ميزان** .

٢٢ — شرحه : **رطل قباني** .

وكلمة قباني معناها وزان ، وبصفة خاصة الشخص الذى يستخدم الميزان الذى نسميه **روماني** romain وباللتينية statera والرطل القباني، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذى يزن ١٤٤ درهمـا ، وهو يستخدم بصفة خاصة كي توزن به في ميزان ذى كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يمسكونها باليد او يعلقونها بحبل ، لكنهم لايستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التى تتسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الاول : **ويضاهي القيراط حبة الخروب** ،انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ، ولهذا الفعل وليس للوصف أصل في العربية ، ومع ذلك فان هذا الاشتقاق خاطيء ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التى يتصيدها النحويون العرب المجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور باللغة الرهافة . فمن الواضح ان كلمة **قيراط** وتقابلها عندنا كلمة karat أو kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التى لها نفس المعنى ، فالفعل **قرط** (بتشديد الراء) ، والذى يعني اعط الشيء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما نعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضآلة القيمة ، قريب مما نقوله نحن في لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

اى : لا اعطي مقابله شروى نقير (وكلمة zeste بالفرنسية تعني الباف اللحاء العالقة بخصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — **خروبة** .

٢٥ — **حبة او حب** (*)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : **صراف والاصل صرف بمعنى غير** .

ويقوم الصرافون (او الصيارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(*) تكتفي الملاحظتان ٢٤ و٢٥ باعطاء المقابل العربي وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لاجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) اذ يلزم جهد وعناية ووقت رجل او اكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الأهمية ، بسبب كثرة انقسام وتفريعات النقود .

٢٧ — ص ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : **فى كتابه المسمى المسالك .**

والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الأوصاف (او المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — ص ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : **اغا الشرطة .**

ويطلقون عليه فى العربية اسم **المحتسب** من الاصل حسب اى عد او اجرى الحساب (انظر الهامش رقم ٩٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة النقود للمقريزى) ، واغا كلمة تركية تعنى الضابط الآمر (القومندان)

٢٩ — شرحه ، الفقرة ٢ : **ويذهب الاغا الى الأسواق والميادين العامة والأسواق العمومية (بازار) .**

وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومقفولة على نحو قريب الشبه بمثيلاتها فى فرنسا والتى تقام داخل ابنية او اسوار وتحيط بها اماكن العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : **أما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرباج .**

وتعنى هذه الكلمة (كرباج) الشيءالمبرم (بتشديدالراء) او المفتول، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شيء يشبه التضبيب او العصا يماثل سوط السايس عندنا ، او بتعبير اكثر دقة ، يماثل مانسميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضا منه يصنع من سيور من جلد الفيل او الكركدن ، ويسميه اهل البلاد عصب او تضبيب الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : **ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبى (الفلقة) .**

فحيث ان كل الوسائل التى يستخدمها العرب لايقاع العقاب (بالمذنبين) بالغة البساطة ، فانهم يستخدمون للامساك بقدمى الشخص

المعـــاقب ((بفتح القاف) بضربات الكرباج ، مايشبه قوسا مصنوعا من الحبال ، وفرعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويضمون اسفل الساقين بالحبال ، ويقوم اثنـــان من الرجال برفع قدمى المــذنب سامين كل منهما الى الاخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفى القوس.

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : **تالارى (أو : تالر) .**

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر (الدراسة الثانية فى هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا فى المتن وفى غالبية الهوامش والملاحظـــات والتعليمات التى أشارت بها وتبنتها شعبة العلوم والفنون فى مصر ، اما فى الهوامش التى ليست سوى استشهادات (منقولة) ، فقد كان علينا أن نحتفظ بنمطها الاملائى نفسه التى استخدمه المسيو سلفستر دى ساسى .

الكتاب الثانى

النقود العربية

تأليف : صاموييل برنارد

((العنوان الأصلى الدراسة : ((بحث حول النقود المتداولة فى مصر)) وقد جاء بالهامش انها قد نشرت عام ١٨٢١)) .

المقـــدمة

هدف وجدوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الأمر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا، بشكل تتفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والأحداث ، وبعهود الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بمدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم علينا القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الاهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم، وبقدر ماتكشف مثل هذه المنشئات عن الكثير من تطورات الأحداث ، بقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للأوربيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصور الغابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الأرشيف) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظم المالية والتجارية ، فان من الأمور الاساسية فى الوقوف على تعداد اى شعب ، الالمام بنظام النقود السائد عنده ، والالمام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الأمم الاخرى ، وكذلك الالمام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الاثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التىيمكن ان تتجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والاساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة تقاليده وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافكارنا لن يفوتها بالقطع ان تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والذى قدم لشكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسـوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ اهتمامه بهذا الامر حد انه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الاهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون اخرى ، ويمكنها أن تقدم فكرة اكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته امة من الامم .

موضـوع واقسام هذه الدراسة

كنا قد انتوينا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربيـة التى قـد نتعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Marcel بصفة خاصة بموضوع المنشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد امكنه ان يجمع عددا كبيرا من هـذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثارتها للاهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى أن اعطيه تلك التى امكننى ان احوزه منها ، تاركا له مهمة أن يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى اتفرغ بشكل اكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وسنتناول فى الباب الأول النقود العربية والاجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغييرات التى اصـابتها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

اما فى الباب الثـانى ، فسنتصـدى للنظام النقدى الحالى عنـد المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما سـيظل مستمرا بالتاكيد مع تعديلات طفيفـة فى ظل حكومة البكوات والبـاشوات ، كما

---

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضو المجمع العلمى المصرى ، ومدير اكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود،وكذا الأساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ، واخيرا اى فى الباب الثالث سنتعرض لما له صلة بادارة النقود .

واذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الأخيران تسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الأمر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لاتبدو فى نظرنا اقل نفعا فى تجميعها . وتبعا لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نتفادى أو ندحض الكثير من الاخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة. واذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفات او المخطوطات ، مختلف الانظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصرا فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد، فقد لايكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم ان اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا مما قلناه يمكنه أن ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما انه يلقى الضوء على فن سك النقود فى الامبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض اهمية لو ان قد اتيح له ان يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا أن نعرف بالعادات الخاصة بأهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه اقل جفافا ، بقدر ما كنا نفعله كى نحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر انفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

---

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، والذى يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا ايضا جاءت كلمة العثمانلى التى يشار بها الى رعايا السلطان او الى الباب العالى .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا
عن النقود العربيـــة

لعب العرب فى عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا فى التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا فى استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هى مسائل وقضايا التشريع والاخلاق والسياسة ، التى لم يعالجوها ، ولقد اورثوا هذا التذوق للعلوم الى حفدتهم ، وبشكل خاص الى كتـــاب مصر ، ومع ذلك فحيث بدا التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط فى هوة التـــدهور ، فان نتـــاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد فى غالبيته سوى مجرد انتحالات او اقتباسات أو تعليقات أو شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكاييل مؤلفات قديمة وحديثة ، واشهر هذه المؤلفات مؤلف المقريزى (١) ، وهو كاتب يحظى بالاحترام ، الف فى موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقـــد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دىساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره فى اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهـــال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف مشقة العثور على نقطة بدء ، فبها تبدأ مؤلفـــات العـــرب فى العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم فى الأخلاق والدين ، كما يضعونها فى بداية الـــكتب التى تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك فى صدارة كتابات بالغة التفاهة او بادية البطلان ، واحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

---

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هـــذا المؤلف انظر المسيو مارسيل عن مقياس جزيرة الروضة ، اما فيما يتصل بهجاء الأسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود فى نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الـــكتاب) (*)

(٢) Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فترة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب . وبعد هذا، لايفوت المؤلف ان يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاشتقاقات اللفظية ، وبالأقوال المأثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقريزى لا يمكن أن تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو امر يضفى على دراسته بعض من غموض، فان دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tychsen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل أولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مثمرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالاضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى أوربا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التىاشرنا برسمها والتى وردذكرها فى ثنايا هذه الدراسة، مع جدول يوضح علاقة أو نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود اخرى كثيرة تتداول فىمصر والقسطنطينية ، كما يشيرهذا الجدول الىالتغييرات التى طرات على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعيارها وكذلك قيمتيها الاسمية والحقيقية الخ .

---

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ .

(٢) يقرر ابو بكر بن ابى شيبه فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنانير ودراهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء ان يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المقريزى عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة فى مصر

ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الاول

اسماء وانواع العملات المختلفة

اولا : النقود الذهبيــــة

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (*) اما الذهب الذى تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون ان يوضع فى الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المنقودة » سواء صنعت فى داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، فكانت تسمى فى الماضى دينارا (٢) .

ويورد المقريزى فى مقالته عن النقود قولا ماثورا قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينـــارها .

وفى العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص الموفد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد ان اتم فتح مصر ، على الاقباط ان يسددوا الجزية بالدنانير .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(*) هنا تصرف طفيف فى الترجمة املته ضرورة النص (المترجم) .

(١) تعنى هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .

(٢) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثقال فى دراستنا عن الأوزان العربية (الـكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٣) الأردب مكيال سعة يستخدم فى كيل الحبـوب اساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين فى مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .

(٤) دخل عمرو بن العاص مصر فى العـــام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .

(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سـلام واصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المقريزى ، هى العملات الذهبية ، فكانت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير اجور الايدى العاملة واثمان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم اقل غرابة واكثر احتمالا ، برغم ماهو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام اكثر شيوعا عند مختلف امم الأرض ، اذ يتم تقييم كل شىء عن طريق الفضة ، حين نسترعى الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، والى أن تفريعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الامم الاخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسالة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دنانير ، او على الاقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الاكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنانير او النقود الذهبية التى كان يضربها الاروام ، وينبغى أن نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المقريزى ، الامبراطورية الرومانية (الشرقية) التى تحولت الى القسطنطينية (٦) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطئة

---

(٦) هى بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية **Constantinople** اى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية او قسطنطينة ، ويشار اليها فوق العملات النقدية فى بعض الاحيان بهذا الاسم ، وفى احيان اخرى باسم اسلام بول اى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير **boul** أو **poul** يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما اخذنا به **Stamboul** ، ومع ذلك ، فاذا شئنا تنميق الكلمات ، او اللعب بالالفاظ او قصدنا اسلوبا متكلفا ، فبامكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، اذا ما اردنا ان نشتق المقطع الاخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا امر اكثر طبيعية ، وهو يعنى الامتلاء او الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس **Pols** اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال اهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على ابنـاء هذه المنطقـة اسم الأروام اى الرومان . وطبقـا لشـهادة عـديد من المؤلفين العـرب ، فقـد كانت النقود الذهبيـة القـديمة ؛ الآتية من القسطنطينية تسمى هرقلة ، وهـو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هـرقل Heraclius (٧) .

اما النقود الذهبية لمختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الأمم ذات عيار اكثر (او اقل) ارتفاعا .

اما العلاقات التى كانت يمكنها ان تقوم بين مصر وبين المدينةالمركزية او مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (او استامبول) اليوم . فلابد انها كانت تؤدى الى ان تصـب فى مصر بعض نقـود هـذه العـاصمة والعواصم الاخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارةبالغة الاتساع مع امم الشرق ، فقد تدوولت فى مصر منـذ فترة بالغة القـدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشتد علىهذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تبتاع بسعر غال ، وكان كل المماليك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرعهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى فى مصر افرنتى (٨) ، وهذه الكلمة

---

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العـام ٦٤١ (وهو العـام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (اى عمرو ، الا اذا كان يقصد ان ذلك قد تم فى عهد الخليفـة عمر رضى الله عنه) .

(٨) الفرنتى (بفتحة على كل من الالف واللام) ، وانكانت كلمـة Francs اليوم تلفظ فى مصر افرنجى (بالجيم غير المعطشة) [والترجمة بتصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى] .

مشتقة من فرانك Franc (او افرنج) وهو الاسم الذي يخلعه اهالى البلاد عادة على الاوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن مليكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لأن يظنوا كل مسيحيى اوربا ، — فى عرفهم — فرنجة (اى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن اكثر قدما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيح تداولها كعملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للاطفال والنسوة ، فليست زينة الرءوس فى معظم الأحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدمها، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقها ، او كانت ببساطة تثقب ثقبا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة أن يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصغيرة تجدل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجدائل التى تتدلى من الراس حتى الحزام ، تضفر الماسات والجوهرات والحلى الذهبية او الفضية فى بعض الأحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التىترجع الى تواريخ متفاوتة القدم، كما يتفاوت عياراتها العالية دوما، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لمسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

---

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعقد أسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المرأة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الراء المفتوحة) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملبس ، اى ان الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الراس .

بامكان هواة التحف والآثار القديمة ان يعثروا داخل معـــاقل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الاثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٣) الذين وكل اليهم الخلفـــاء حكم مصر وكذلك الخلفاء انفسهم الذين قدموا اليها ليتخذوا منها مقرا لخلافتهم ، أو اولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصـــل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة فى البلاد بالأوزان نفسها والعيار ذاته ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم فى عيارها او ادخلوا على انماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا يمكن معه اعتبار هذه النقود اصدارا جديدا أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار اليها عادة — حتى يمكن تمييزها عن ضروب النقـــد التى سـبقتها — باســـم الأمير او من ينوب عنه .

وهكذا ، ففى العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنـــا) ، أمر الامير ابو العباس احمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكما على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان — امر عندئذ بضرب دنانير سميت بالدينار الأحمدى ، اى سميت باسمه .

وفى نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) أمر القائد ابو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنانير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفى عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول المماليـــك

---

(١١) تعنى كلمة حريم فى العربية المكان المحرم ، اى الممنوع ، والاصل حرم اى منع .

(١٢) السراية كلمة محرفة عن التركية سراى ومعناها القصر (والترجمة بتصرف طفيف املته مقتضيات النقل الى العربية) .

(١٣) تعنى كلمة الامير فى العربية الأمير او الحاكم .

(١٤) واسمه بالكامل ابو الحسن جوهر الخطيب الصقلى .

(١٥) وهى الـكنية التى كنى بها الخليفة ابو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده فى العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقـــويم المسيحى) .

الشراكسة (أو الشركسية) والذى ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اهمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وأرباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يشيروا الى ذلك ، فلم يتحدث المقريزى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية اى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الأيام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا لم نتأكد أن قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل أن تعود نشأته الى هــذه العــاصمة ، ويحتمل كذلك أن يكون الهــدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان بمرور الزمن قــد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت بدأ ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصــاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شيء ، عدا أن سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع ، وعدا أن وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ولسنا نجزم بانه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفنــدقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع الزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها كهــدايا او

---

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقيــة الذهبية Séquins ، ولا يزال الامر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى او بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الاجنبية . اما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرفة عن الكلمة التركية ونديكلى (فنديقلى) بمعنى فنــدقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق .

(١٨) او بالأحرى شكل وعيار السكين Séequin البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (او استهلالية اى تضرب فى غرة الأعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالايطالية زتشينو Zecchino ، للاشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة ماخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الأفرنجية (او الأفرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الاشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزرمحبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها وقيمتها وقطعها عن الفندقلى الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملتان كذلك معا متنافستين فى القسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو اول حاكم امر بضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقة على الفندقلى ، وانها تدوير او تحريف للدينار القديم .

كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لايختلفان الا فى القطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ، اما اولهما فلهوجهان تغطيهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير او طغراء السلطان ، أما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

---

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشدة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (اى ضرب النقود) وتعني الكلمة الثانية مسمار اما الاولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمغ به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملية الدمغ او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهير ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز او المعشوق .

وكانتتصنع فى مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحبوب) كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هـذه القطع الأخيرة يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان اصغر من ان يحوى قدرا من النقوش يماثل مانجده على القطع الكاملة (الزرمحبوب) (٢١) .

لـكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لاتوجد بها تاشيرة او طغراء ، وان كان ذلك لا ينفى امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة فى العربية ، كما هو الحال فى الفرنسية ، على المعدن وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع بكلمة فلوس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة قشور السمك،وتستعمل على نحو مجازى للدلالة على الشىء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم اصبحت تطلق على النقود الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكت فى شكل نقود تسمى فيما مضى درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الأوزان كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر من

---

(٢١) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان رقما ٨ ، ١٠ .

(٢٢) لم تعد تستخدم هذه الكلمة الا فى صيغة الجمع .

(٢٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة او القانونية فى مصر ، ومنذ غزاها الغز او التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ من الهجرة (١١٧١ م) بدا يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب .. الخ بالدراهم ، ذلك انه حتى من قبل مجىء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد اوائل أمرائها (من العرب) دون ان يتناولها اى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع واوزان وعيارات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت اوربا فى بعض الأحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت اسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة للدنانير — تاخذ فى غالبية الأحيان اسم الأمير او الحاكم الذى أمر بضربها، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧م) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، واخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد ابو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولا فى مصر عند بداية الهجرة

---

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .

(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

تنقسم ألى نوعين من المسكوكات طبقا لمـــا يورده المقريزى ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهـــذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من نارس ، ويذكر هايد Hyde فىتاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) ان مدينتى اورمياه وشيراز قد بنيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد اطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على أساس صحيح .

اما صفة اسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هنـــاك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية(*) هذا اللون الاسود (او المائل للسواد) مثل دفنهـــا بالأرض او مثـــل تاثير النـــار والرطوبة وبصـــفة خاصـــة بخـــار المـــاء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ، رونقها

---

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الـكتاب الاول من هذا المجـــلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة مجوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التىتحتوى علىالهيدرو سلفور او حمض الهيدروسلفور .

(*) المقصود بالقاع هنـــاك الجزء غير البـــارز من السطح (اى الأرضية) فى حين أن النقوش والصورة او الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده ..

ويرى المسيو تيخسين Tychsen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٣٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها، واما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العمـلات التى ضربت على يد الأباطرة .

ويذكر المقريزى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٣١) باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد اطلقها العرب على كل بلدان أمريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد اطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش .. الخ ، وان كان العرب يمتدون بها لتشمل فى الوقت نفسه اسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى اوربا ، اما اليمن فقد أطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربيـة السعيدة ، واما قطع النقود المعنية هنـا فكانت تأتى فى الأساس من المـدينة ومكة .. الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنـادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسـم الأمير نوروز الحافظى (٣٢) ، وقد تدوولت هذه العملات فى مجالات التجارة : واستقبلت

---

(٣٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس اجريبا على شرف تيبيروس [أما تيبيروس فهو ثانى اباطرة الرومان وهـو ابن ليفى وابن اغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حذرا ومستنيرا ، ولـكن طبيعته الشكاكة جعلتـه يرتكب ابشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم] .

(٣١) اذا كانت المغرب تعنى الغروب فان كلمـة اليمن بدورها قـد اشتقت من اليمين .

(٣٢) بدأ هذا الأمير يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الأول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد أو اول أيام السنة، ويبدو أن النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فاذا صح ذلك فاننا نكون بصدد دراهم (أو عملات) تذكارية .

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

اما القرش الأسبانى ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة القادمة من الخارج ، هو اكثر هذه العملات شيوعا واكثرها استخداما حتى مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير او تحويل هذه العملة ، وهى اكثر وفرة من كل العملات — وقد ترتب على هذه الميزة ، بالاضافة الى وفرتها فى سوق العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من هذه المناجم — تعود بربح وكسب يفوق مايحققه تحويل او استبدال بقية العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالاضافة الى وفرتها فى سوق التداول انها كانت اوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وانها اصبحت على نحو ما عملة تعاقد (اى تتم العقود على اساسها) ، فتستخدم من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة اخرى ليس فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وانما جزءا من حليها كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد اثمان السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل فى اغلب الاحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

اما التالارى او التالر (٣٣) فهو عملة المانية يشار اليها باسم الرسدال risdale او الريال التعاقدى (الذى تعقد على اساسه الاتفاقيات) écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى ، وكان التالر ، شانه شان القرش الاسبانى ، بالغ الانتشار فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التعريفة التى وضعتها لجنة

---

(٣٣) كلمة تالر او تالرى Thalari مشتقة من الالمانية Reichsthaler والتى اخذنا عنها كلمة رسدال risdale ، أو بمعنى آخر كلمة تالر Thaler التى اضيف اليها فى اللغة الافرنكية المقطع الايطالى (وهو المد بالكسرة) وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان المانيا وبخاصة فى سكسونيا وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتماثل كلمة écu او ريال عندنا .

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفســــه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لصـــالح التالر ، برغم أن القيمة الجوهرية او الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف عنـــها فى التـــالر بسبب ارتفاع العيـــار فى القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعـــة العلاقات التجارية، وانما تعود كذلك الى حقيقة ان وزن التالر كان اكبر (من وزن القرش) وربما ايضا الى حقيقة انه كان أكثر دقة فى صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الاســـبانى والتالر الالمانى اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأســـبانى بتسمية خاصـــة به هى ابو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على احد وجهيه وصورةالعمودين الموجودين على الوجه الآخر ، اذ اخذ (٣٤) القوم اعمدة هيرقل هذه على انها مدافع ، أما التالر او التـــالرى فيشيرون اليه باسم ابو طـــاقة (أبو بوطاقة) وهى كلمة تعنى صاحب النافذة (٣٥) ، وجاءت هـــذه التسمية بسبب الصورة التى ترى على احد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عقاب مقسوم الى اربعة اقسام ، والموجودة على الوجه الاخر ، اذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعـــة النقـــدية بعض الشيء تلك النوافذ ذوات القضـــبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاقة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque فى اللغة الافرنجية ثم انتقلت بدورهاالى اللغة العربية الدارجة « بطاقة » .

وقد بات قبول النقود الفضـــية كبيرة الوزن ، والتى انتهينـــا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة فى تجارة الجملة خصوصا بعد ان اصبح يصنع فى مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجدهناك

---

(٣٤) ويحذف الألف احيانا لأنها اخذت على انها اداة ، ولفظت الكلمة بوطاقة poutaque او بطاقة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P فى بعض الاحيان الى باء خفيفة B كما يحدث مع كلمة باشا pacha و Bâcha

(٣٥) لكى ندرك ما ادى اليه هذا التشابه الغريب لابد ان نعرف أن نوافذ البيوت فى مصر مزودة بنوع من القضبان (او المشربيات) علىهيئة شبكة مكونة من اجزاء بالغة الضآلة من الخشب المستدير ، مجمع بعضه الى بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برســـوم الدانتيل او بالاوراق المثقوبة اربعة ثقوب مسننة عندنا .

فقط لا عملات فضـــية تقترب في قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التي تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفي القسطنطينية ، حيث خامات الفضـــة اكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة اكثر نشاطا ، وحيث اساليب العمل في دور سك النقود اكثر نضجا وتطورا ، تصنع قطع فضـــية منخفضـــة العيـــار من ذوات الـ ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لـــكن مصر لم تأخذ على نحو معتـــاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشرى ، الذى تكون فيـــه البـــارة واحدة هي ادنى درجاته .

ويبدو ان المملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذى صنع لنفسه بشجاعته وجرءة مشروعاته اسما مدويا في الشرق ، بل وامكنه ان يسترعى انظـــار اوربا حينـــا من الدهر ، يبـــدو انه الوحيد الذى امر بضرب قطع نقـــدية من ذوات الاربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التى تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك انه قـــد امر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة مدينى ، وان كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الاقل أن عددا قليلا من هـــذه العملات قـــد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مضروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعنـــاها اداة السك) السلطان الحاكم او على الاقل كانت تحمل تأشيرة او طغراء هذا السلطان ، وقـــد امرنا بتصـــوير قطعـــة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجـــدها في

(٣٦) تعنى كلمة Bey او Beyk بالتركية السيد او الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الالمـــانية ومعناها (اسم احد اجرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على سبيل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة .

اللوحة المرفقة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مديني ونجدها في نفس اللوحة برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحديث العملات النمطية او المعيارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات التي تميز نقود على بك .

وحيث اصبحت خامات الفضة بعد موت هذا المملوك نادرة ، وحيث كان صنع القروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المديني ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الأربعين والعشرين مديني ، ويبدو انه كان كافيا ان تحيق الهزيمة بعلى بك ، لكي تفقد النقود التي سكها كل ثقة وان تسحب من التداول أو تلغى كنقود ، كما لو كان الأمر ضربا من التجديد .

ويذكر فولني Volney في تاريخه لعلى بك (٣٨) ان نقود هذا المملوك قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لاكثر مما ينبغي بمعادن خليطة ، ويذكر كذلك ان واحدا من التجار قد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فسادت عند صهرها بربح كبير للحد الكافي ، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت أكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج ، وان بعض الناس قد يرى في المعلومات التي قدمها المسيو فولني للتو عن عملات على بك ، أن الأمر هنا يختص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هي التي ينطبق عليها بصفة تامة ما جاء في هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التي كانت تستخدم في صنع قروش على بك ولم نعثر لها على اثر في دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امر القائد العام ان يعاد اصدار القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مديني ، وكلفنا بالعمل على اعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية في مجال التجارة ، كما ان صنعها سيظل امرا لا ينسى في مصر ، مثلما كانت قروش على بك .

---

(٣٨) Voyage en Syrie et en Egypte, tom 1er, Chap 8
Précis de l'histoire d'Ali bek, Pag. 110, note 1ère, édit de 1787.

اما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضـــئيلا ، فقد تناءلتها بصفة متتالية بعض تغييرات (نحو الادنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع اولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فان بعضا من هؤلاء الحكام، اكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، او ممن كانوا يسترشدون فى ادارتهم بافـــكار اكثر ورعا واكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هـــذه العمـــلات .

ويذكر المقريزى ان السلطان صـــلاح الدين ، بعـــد ان الغى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالفـــة الثقل وذات عيـــار عال ، امر بضرب دراهم تمتزج فيها الفضـــة والنحـــاس بنسبتين متساويتين ، ولعل عيـــار ووزن هذه العملة قـــد ظلا منخفضين حتى الوقت الذى اصـــدر فيـــه الملك الـــكامل امرا بابطال كل الدراهم التى كانت تعرف عنـــدئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم **أوراق** ، وامر باصـــدار دراهم جـــديدة كانت تقترب ســـواء فى عيارها او وزنها من الدراهم القديمة اى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا ان نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة اوراق، ومفردها ورق ، منشأ قطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة او مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن ســـوى فرع (او قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم اوراق .

ويقدم لنـــا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهمـــا اللذان ينظر اليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما اصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفســـه القاب السلطان الملك المؤيد ابو نصر الشيخ (وهى اسماء والقاب تعنى الامبراطور الملك، الذى تؤيده العناية الالهية ، صاحب النصر ، الشريف) ، امر بأن تضرب انصـــاف دراهم سميت باسمه : **المؤيدى** او **الميدى** على سبيل الاختصار، وكان يطلق عليها كذلك اسم **نص** وهى كلمة لاتزال تســـتخدم حتى اليوم للاشارة الى المدينى او البارة .

وسواء كان القوم قـــد اعتبروا المـــدينى بمثـــابة تحوير او تحريف للدرهم القديم ، او كانوا قد نظروا اليه باعتبـــاره عملة جـــديدة ادخلت

صناعتها الى مصر كما ادخلت الى القسطنطينية حيث تضرب هنـاك عملة مشابهة تعرف بالبـارة Parah (٣٩)، فلن يكون اقل من ذلك صحة ان هذه العملة العجيبة ، الاكثر رقة من ورقة ، والتى تكفى اقل نفخة لبعثرتها والتى يوضع الالف منها فى قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ، قـد اصبحت هى النقد الرئيسى فى مصر ، اى تلك تتخذ اساسا فى ابرام الصفقات الـكبيرة وكذلك فى عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التى تتم بها كل الحسابات وتحصل الضرائب .

اما بخصوص نسبة النحاس التى تمزج بها الفضة التى تستخدم فى صنع النقود ، فانه لاتستخدم قط فى مصر كلمة بعينها للاشـارة اليها ، وليست هنـاك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التى نستخدمها نحن . واذا ما طبقنا هذا الاسم ، نقد برونزى على كل النقود التى يشـكل النـاس النسبة الغالبة فى سبيكتها ، فان القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكذلك قطع المدينى التى تحدثنا عنها تعد فى واقع الامر نقـودا برونزية (وليست فضية) ، فمنذ زمان طويل للغاية لم تصنع فى مصر نقود فضية بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (اى النقود الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، الا لان هذه القطع قـد حلت محل العمـلات الفضـية التى جاءت النقود التى تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثـا — النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس فى العربية على المعدن الذى نسميه نحن Cuivre وفيما مضى كانت النقود النحاسية تسمى فلس والجمع فلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هـذا المعـدن ، قطعت باوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم الا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضعون النحاس فى مرتبة النقود .ولم يكونوا يستخدمونه عندئذ الا فى شراء السلع ضئيلة الثمن او فى المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

(٣٩) فى التركية بالباء الثقيلة P ، وفى العربية بالباء الخفيفة B

حتى ان ابنــاء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحــد مايزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العــام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى) وحيث بدأت النقود الذهبية والفضــية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الـكوارث التى كانت تحدثهــا القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العــام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، فقد اصبحت العملة النحاسية اكثر ضرورة ،واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليــات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجــارة متنافسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى اصبح الظاهر برقوق فيــه اميرا ، اى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى

وحين اصبح برقوق سلطانا ، أمر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استادار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس اى من النقود النحاسية بسبب الربح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وامر بايقــاف سك الدراهم التى اصبحت بالغة النــدرة ، وقد صهر الصــاغة الـكثير من هذه الدراهم ، كما صــدروا الى الخــارج كمية ضخمة منها ، ومما لاشك فيه انه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لــكل واحدة من هذه العملات اقسامها او تفريعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده النــاصر فرج ، وفى هــذه الاثنــاء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الأحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحددت لها وهى أعلا بكثير من قيمتها الحقيقيــة ، هى السبب فى

---

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او استى) بمعنى مدبر أو مدير ، ودار ومعنــاها قصر ، وهى تماثــل عندنا كلمة majordome اى مدير القصر او المتصرف فى شئونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على اساس العد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الأمر بتداولها على اساس الوزن اما لانه تبين ان عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغ الطول في عدها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الأمر بالنقود النحاسية ان اضحت هى العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بما في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة ، يشكو المقريزي ، وهو الذى كتب مقالته (عن النقود) بين عامى ٨١٨ و ٨٢٢ من هذا الاجراء الذى لا يمكن احد ان يعقله ، والذى يشعر المرء بالعار من مجرد تدوينه . ويضيف ان النحاس لم يكن قط ، في اى بلد من بلدان العالم ، لا في قديم الازمان ولا في حديثها ، عملة رئيسية ، ولم يحل عليه الدور في ان يتداول كعملة الا في عهد اكثر الحكام جدارة بالمقت والكراهية ، وهو الناصر فرج ، فالفضة ، بصفة خاصة ، هى العملة المشروعة ، التى لم يكف تداولها على الاطلاق في انحاء العالم ، ويؤكد المقريزي انها ، هى ، هذه العملة النحاسية التى ضربت في مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذى كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذى كان قد اعاد صنع واصدار الدراهم :

اولا : الا تدون اى مبالغ في كل العقود العامة والخاصة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية ..

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الاسس التالية : تضاف الى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التى تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التى تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدى ، وحاول هذا

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستتعرض لهزة عنيفة لتنقص دفعة واحدة .

ولعل الاجراء العادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كان ان تستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس الملغاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنانير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنانير والدراهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دون ريب ، أن نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت متجاوزة بذلك كل حد ممكن بصنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامى ، قد وجدت نفسها ، حين اصبح الأمر ملحا عليها بان تعالج السوءات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تثقل كاهل نفسها بالديون اذا شاءت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسترد النقود الملغاة الا حسب قيمتها الحقيقية أو الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما ضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفريعاتها ، وعندما اخذ وزنها وعيارها يتناقصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتى كانت تبعث برائحة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة اخرى قد ساءت سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التى فاقت كل حد متصور ، والتى طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها ، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر ضخامة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انقضى بل أوقف كلية اصـدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمـة الفلوس ، وهى التى كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصـة ، النقود المصنوعة من النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية (تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسي : نقود او فضة monncioe ou argent (٤١).

أما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهـد المؤيد كما تستخدم بمثابة نقود معاونة أن متممـة للدراهم التى زاد عيارها ، وأما فى عهود أخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جـديد (٤٢) اى ما صنع حديثا او النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد أوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الأجداد (وهو جمع جديد) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما أنهما قـد صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، وبقطعين مختلفين .

وباختصار ، فحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصـل ارتفاعها ، فى حين استمرت قيمة المدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم يعد الأمـر يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الأجداد منذ وقت طـويل ، وان كان فقـراء النـاس لا يزالون يستخدمون فى معـاملاتهم اما هذه الأجـداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعـا من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشائش (علف

---

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا donne de l' argent او donn e de la monnaie اذا كان الامر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش (الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا Beaucoup d'argent (والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد اخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على ان نقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف الـ e أو الـ i [وهما حالتان تلفظ فيهما الـ g مثل الـ j] كما تلفظ اذا اعقبتها اى حروف متحركة اخرى [اى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير المعطشة ـــ المترجم] .

الحيوانات) وبالنسبة للكميات التي يقل ثمنها عن المدينى الواحد او البارة، وكانت تلزم عشرة من هذه القطع لكي تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعا : المسكوكات أو العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، او على الاقل ، لم تستقر فيه - على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الأوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من اصدارها اما تكريس او تخليد لذكرى احداث بارزة تمت فى عهد من العهود بواسطة استخدام الرموز او نقش التواريخ أو النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هنالك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعا حتى أيامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بان تسك فى فترات بعينها احتفالا باستهلال او غرة الأعوام (الهجرية) أو لتقديمها كعطايا او اكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى الا فى ان سطحها اكبر اتساعا بكثير ، والا فى أن الدمار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدرا اكبر من الأناقة ومن « التحسين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ،او كان فى بعض الأحيان يخط اطارين مركزيين من الحبيبات ، احدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والاخر فوق حافتها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة عقد من الورود أو على هيئة ضفائر او كتابات مضفرة أو ضروب اخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعيار والوزن (لهذه العملات التذكارية) هى نفسها فى النقود الأخرى ، أو كان يضاعف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنين من الفندقى أو تساوى اثنين من العملات الذهبية الأخرى ، او كان الوزن يزاد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة ١ ١/٢ فندقلى او سكينا واحدا ونصف سكين وهذه هى القطع التى اوردناها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٣ (٤٣) .

---

(٤٣) يمثل الشكل الاول قطعة من ذوات ٢ فندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فندقى عادية ، انظر اللوحة الملحقة بهذه الدراسة (وقد قسمت فى الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة، مع مراعاة أن يتوافق تسلسل وارقام الاشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون فى بعض الاحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الامير ، وتقدم القطعة الذهبية التى اوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الاصلية) مثالا على ذلك ، وهى اكبر حجما من الاخريات ، كما انها فيما هو واضح احدى عملات الزينة او واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) ، برغم انهما قد سكتا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن احمد نفسه ، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيهية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شبها بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلما نحتفظ نحن بقطع الائتمان او قطع الزواج او الاحتفالات وكانت تحمل بمثابة زينة او تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الاحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصنع فى فارس تبعا لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الرواج الذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول راس السنة .

اما العملات الذهبية المستخدمة فى القسطنطينية والتى نشرها المسيو بونفيل Bonnville بأرقام ٦، ٧، ٨ ، ١٠ ، ١١، ٢٠ باللوحات ١، ٢، ٣ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٤، ٥، ١٥، ٢١ من اللوحات نفسها (٤٥) ، فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة ، وانما كانت نقودا استهلالية او تذكارية اى نقود صدرت لمناسبة بعينها ، وكانت القطع الأولى من نوع الفندقى ، اما الثانية فكانت من نوع الزرمحبوب .

---

(٤٤) Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, édit 1711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبية والفضية المتداولة عند مختلف الشعوب .. الخ ، باريس ، ١٨٠٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقريزى فى خططه عند وصفه لاحتفـالات راس السنة ان الخليفة كان يعطى عند انتهاء العـام امرا بأن تصنع فى دار سك النقود، من التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الربعيـات (٤٦) والقراريط والـدراهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستبشار الى الوزير والى اقاربه والى كل العسكر من حملة السيف او حملة القلم (الجنود والـكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا الى الضباط واصحاب الرواتب فى عيد الفطر (*)، الذى يستغرق ثلاثة ايام ، والذى ينهى شهر رمضان الذى يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الـكبير عندنا .

ويورد المقريزى فى فقرة اخرى انه كانت تضرب فى زمن الفاطميين(٤٧) فى دار سك النقود القديمة ، وهى اول دار انشئت فى مصر ، الدنانير او بالاحرى الخروبات الخاصة بغرة العام (الهجرى) او بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الاقبـاط ، وقد اطلق عليه هـذا الاسـم لان الاقباط يطبخون فيـه العدس ، كما كان هـذا اليوم ، فى زمن المقريزى كذلك ، يوافق الاحتفال باحد الموالد ذائعة الصيت فى القـاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقريزى يسميه ايضا خميس العهد .

ولا يتعلق الامر ، فى الفقرة الاولى التى اقتبسناها للتو من المقريزى، بالقيراط وانما بالربعية فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التى يشير اليهـا باسم مقشلة ، وهى صـفة كان المسيو دى ساسى يجهل ماتعنيه ، كذلك فان المقريزى عند حديثـه عن قطع الاستبشار او القطع الاستهلالية التى تسك بمناسبة بدء العـام الهجرى لم يعـد يشير الى الدراهم المستديرة وانما الى التراريط ، وفى مكان آخر ، الى الخروبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسى أن الدراهم موضوع الحديث هى نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

---

(٤٦) اى ارباع الدنانير

(*) فى الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية او الفاطميون ، نسبة الى فاطمة ابنة النبى وزوجة على ، والتى يدعى هؤلاء انهم من نسلها ، وقد اسـتقروا فى بدايتهم فى افريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الاوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنـــا ان الاكثر احتمالا من ذلك هـــو ان القيراط والخردبة كانا يشيرا الى قطعـــة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثقال ، وهو نفسه وزن الدينـــار ، ينقسم الى اربعة وعشرين قيراطا ، ومن المعروف ان القيراط يساوى وزن الخردبة او حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بترا قـــد تم فى الجزء الأول من نص المقريزى ، اذ كان ينبغى عليـــه ان يذكر القراريط بعد ذكره للربعيات . اما عند حـــديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير والى اقاربه والى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنـــا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبيـــة ، والقيراط هو اصـــغر قطعـــة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خردبة . واخيرا فان الدراهم المستديرة كانت عمـــلات فضـــية ، ولم تكن توزع الا على رجال او اتبـــاع الوزير ورجال كبـــار الشخصيات المهمة وعمال سك النقود .

اما فى خميس العهد فلم تكن تضرب الا الخردبة ، ويتراوح عـــدد هـــذا الاصـــدار النقدى مائتين ١٠ الاف وعشرين الفا من هذه المسكوكات، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، والى جانب ان وزن الدينـــار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال او بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، ان يكون ادنى من مثقال واحد ، اى اقل من ٢٤ قيراطا ، فقـــد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد فروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانة .

ونستنتج مما قلناه للتو ان قطع النقد المســـماة قراريط او خردبات كانت بالغة الضآلة وذات قيمة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانه المدينى او البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لايزال القوم يحتفظون بعادة سك النقود الذهبية احتفالا بغرة الاعوام ، او لكى تقدم اكراميات ، او تعطى لأشخاص متميزين كانوا يطلبونها بانفسهم ، او كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية والى نصفيات وربعيات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شىء عن العملات المماثلة الا فى انها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى العناية التى يبذلها الحفار فى كتابة وحفر النقوش .

وتسمى الهدايا او الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقوى والأكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الأعطيات والاكراميات ، اذ قل أن تكون هنـاك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة فى التوزيع ، وانما كل شيء هو منحة وعطاء ، ففى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوما فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير احيانا فى شكل منح واعطيات .

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، او هذا النوع من الرصانة والحيـاء اللائق بشخص من يعطى بقدر ماهو جدير بشخص من يأخذ . وفى الأعياد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العالمات اى الراقصات من أهل البلاد ، والموسيقيون ، فان المدعوين ، اذا اخذتهم النشـوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيـات فضية (نقوط) فتعلن العالمة بصوت عال اسم من أعطى وقيمة عطائه ، هنـا تختلط مشـاعر الـكبرياء باحاسيس المـكابرة ، فتدفع العجرفة المهينة احد المشايخ او واحدا من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم اكثر منه) انيعطى «نقوطا» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الآلاتية » المنفرين .

ولدى كبـار القوم ارتال من الخـدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافئات او اجور ، ويقتصر مايحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب فى اعيـاد بعينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى ان يدخلوا فىخدمتهم كل من يحتاج الى سيد ، وقلما يكون بمقدور احد ان يدنو من هذا السيد دون ان يوزع البخشيش على الخدم والاتبـاع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت أن تقدمه اليهم ، وفى بعض الأحيان يفرضونه فرضا ، ومن جهة أخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان اوربا حيث ينتظرك خـدم البيت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون la famiglia وانت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ bouna mano

---

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة او هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشيدن بمعنى يعطى او يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هى المسكوكات الوحيدة التى امكننا ان نسمع بها والتى تسك عند بداية (غرة) الأعوام . وحيث أصبح المدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى مصر ، فانه يوزع ، دون تغيير شىء فى نمط صنعه على موظفى وعمال دور سك النقود عند استهلال الأعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامسا : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الأسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية للنقود كانت الحكومة عرضة لأن تجد من يزيفون نقودها ، سواء فى الداخل (على يد رعاياها) أو فى الخارج على يد اجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التى كانت تحققها بالضرورة صناعة النقود النحاسية ، حين اصبحت هذه النقود هى العملات الاساسية أو الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما ان علينا أن نعزى ، بالضرورة كذلك ، هذه الكميات الضخمة من العملات النحاسية التى وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وقلدت على وجهيها ، وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر القديمة ، بل كذلك اسماء وصور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين .

وقد امكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى اليوم كما كانت بالأمس بالغة الجهالة ، ان تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ، دون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة او اجنبية ، ولقد قابلنا فى مصر ، مثالا فريدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا كان الفلاحون المساكين لايحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى انهم كانوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لأنهم لم يكونوا معتادين على رؤية عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكانوا — من جهة اخرى — يتبادلون مع جنودنا ، الذين كانوا دهشين بقدر ما كانوا سعداء بنجاح ما كانوا

---

(٥٠) نقصد بالعربان اولئك المقيمين منهم على تخوم مصر واولئك المستقرين فيها .

يسمونه خدعة الحرب ، كل صنوف المأكولات مقابل ازرارهم النحاسية او المصنوعة من القصدير او من خليط منهما ، شريطة انتكون هذه مسطحة وان تكون قد نزعت عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على انها نقود ، لأنها كانت اقرب كثيرا الى شكل ومظهر النقود ذات العيارالمنخفض ، والذين كانتلديهم عنها فكرة منقوصة، ونتج عن ذلك ان ملابس العدد الاكبر من جنودنا ، عند وصولهم الى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع أن نضيف ان التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند امة اقل تنورا ، لاسيما ان فن التمحيص يكون سرا قل أن يعرف او يمارس الا في مجال النقود ؛ ان فنون الصناعات متدهورة ومتخلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد ايضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شرطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لايمكن معها قط ان ينشأ او يستتر هنالك ، وبقدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، ان يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لاتتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الامر كان يتم بالمطرقة وقوالب السك ، وان يكن الأمر الاقرب الى الترجيح هو ان يكون ادخال النقود المزيفة الى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الأمم او الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بان الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى او الاستبداد ، كانوا يدفعون بانفسهم، في بعض الاحيان ، والى درجة بعيدة الى مساوىء المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر المقريزى ان عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان اول من حور في شكل الدرهم ، فامر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحى) ، وتضاعفت اعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الاسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

---

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بن يزيد

ويورد المسيو تيخسين Tychsen أمثلة لعملات عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار ـ أو هذا الدرهم ـ ضرب فى .. الخ » وحيث كانت الدنانير عملات ذهبية والدراهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح ان كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند اصدارها ، اللهم الا اذا كان (اولو الأمر) ، كى يتجنبوا اى انفاق فى صنع قوالب جديدة، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب الدنانير .

وهناك من يرتاب فى امر المماليك عندما استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهمهم بانهم فى فترات القحط او الأزمات كانوا «يلعبون» فى اوزان النقود وبانهم بصفة خاصة كانوا يامرون بسك عملات ذهبية زائفة . وقد راينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفندقلى يمكنها ان تعد زائفة . وقد اوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (٥ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه ا تأشيرة السلطان عبد الحميد بن احمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هذا السلطان مقاليد الامور ، وفى اعلا القطعة نجدالرقم ٩ الدال على ان هذه القطعة قد صنعت فى العام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه المملوك محمد بك ، المسمى ابا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد ان اعقب على بك ، سيده الذى خانه وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لاتبرهن هذه الأرقام التى تحملها قطع الفندقى.هذه على انها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير اليها ، اذ من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الامر بنقود مزيفة ، ان يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع المدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الاصفر تم جلوها او تبييضها .

سادسا : النقود الحسابيـــة

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التي تستخدم في حساب القيم المختلفة وفي تقديرها ، وذلك تمييزا لهـــا عن النقـــود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيهنا التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبـــالغ الاجمـــالية بهذا الجنيه برغم أن هـــذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد رأينـــا المصريين فى البداية يقدرون حســـاباتهم على أســـاس الدنانير ، ثم بالدراهم ، وكذلك بالفلوس أو العملات النحاسية ، وهم اليوم يقدرونها على أساس المدينى ، بيد أن الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشيء على أساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (*)، فبعد أن كانت الضرائب تتم فى الأصل بالدينـــار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التي حلت محل الدينـــار ، يبدو أنه بدأ يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لايمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والتالرى او الريال، التي كانت وفيرة فى مجال التجارة ، والتى أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدى على النحو الذى يمكن أن تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

أما البوطاقة ، هـــذه العملة الاعتبـــارية فقـــد قدرت عند مجيء الفرنسيين الى مصر بـــ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه علىٰ بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التـــالار ، وعنـــدئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على أساسها الضرائب أو باعتبارها عملة حقيقية متداولة أو التـــالر ـــ كانا كلاهمـــا معاً ولبعض الوقت يقدران بـــ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخـــذت قيمة التـــالر (أو البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المـــدينى حتى أصبحت تساوى عند مجيئنا مايبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزرمحبوب فى هـــذه الفترة

(*) انظر ص ٧٣ الفقرة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافهتساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبوطاقات فسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل اقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارفة (٥٢) والاقباط (٥٣) ، اولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فىالعادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لايقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ او ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لانفسهم بالفرق اما باعتباره ربحا تعسفيا او باعتباره جعلاً متعارفا عليه ، اما اذا قام احد المولين مصادفة بسداد الضريبة بواسطةانصاف الزرمحبوب فان هؤلاء الصيارفة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ،فى حين كانت غلة الاراضى ، سواء اكانت فى شكل ضرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بوطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، ان يسلكوا احد سبيلين ، فاما ان يقدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الاخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الاولى ، وان كان اولو الامر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

---

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاقباط والصيارفة فى مجالجباية الضرائب، دراسة المسيو لانكريه عن النظام المالىوالادارى لمصر العثمانية ، تاليف المسيو استيف . (الكتاب الاول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الاضافية انتهى بها الأمر ان تجاوزت فى مجمل حصـــيلتها ماتدره الضرائب المبدئيـــة (٥٤) .

وبرغم ان هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التى ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتيـــاجات الدولة ، فتقـــوم بفرض سنتيمات اضـــافية أو ضرائب متفرقة بدلا من ان تلجأ الى زيادة الضريبة العقارية أو الضريبـــة الأساسية بشكل مباشر ، فقـــد كانت لحكام مصر فيما يبدو لنـــا مصلحة خاصة فى عدم رفع قيمة البوطاقة (الحسابية) فى نظام جباية الضرائب .

فحيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التى انشأها سليم ، أو بالأحـــرى خليفتـــه سليمان الأول ، لكى تصـــب فى خزينـــة سلطـــان القسطنطينية ، يجبى على اساس البوطـــاقات الحسابيـــة ، التى تظل قيمتها هى هى ، فلم يكن يسدد للسلطان ، عن هذا المال الميرى الا المبلغ نفسه من المدينى نقدا ، اما كل الاستقطاعات أو الأتاوات الاضافية التى استحدثها المماليك أو الحكام ، بل وكذلك الملتزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الـــكبيرة بالاكياس ، وكل كيس تدره ٢٥ الف مدينى .فى حين لا يقدر الـــكيس فى القسطنطينية الا بـــ ٢٠ الف بارة فقط .

---

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) الملتزم هو مالك او سيد الأراضى التى لم يكن الفلاح أو المزارع سوى مستاجر لها . انظر دراستى لانكريه واستيف اللتين سبقت الاشارة اليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية) .

الفصل الثانى

شكل العملات وقطرها

— ١ —

الشكل

اذا ما صدقنا مايذكره المقريزى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لايستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع اوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — فى بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١)، او على هيئة متوازى اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ، اذ ان هذا الشكل فى مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال ملاءمة ، واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة فى مكة فى العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية،

---

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او برواز على حافتها ، وهى تزن ٣٥/١٠٠ ٢٧ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب فى رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفى ثلاثة سطور « احد ، احد ، احد ، 1191 » اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الارقام فقد كتبت بالشكل الاوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الاخرى اى اطار او برواز ، وتبدو مصبوبة ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالنقوش التى غلبها فيما عدا ان سنة الاصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ١٨/١٠٠ ٢٨ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى مطروقة) خشنة رديئـــة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشـــكل الدائرى الذى أعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبان العمال كانوا يسطحون (او يطرقون) المعـــدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالمخصـــف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعا فى الأزمان الماضـــية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، اما فى فرنسا فلم تســـتخدم آلة الصـــقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث ان استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، امر الملك الكامل ، وهو الذى الغى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بأن تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهـــل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيـــه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لايكون مستحيلا انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهـــر عنـــد العرب ، كانت أوربا لا تزال فى حالة قريبة من الوحجية .

لـــكن النـــاس اليوم فى مصر لا يخرطـــون العملات الذهبيـــة قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هنـــاك لتـــدوير النقود ، وعن ضربها بالسكة (بتشديد وكسر السين) ان يكون القطر فى مختلف القطع النقـــدية ليس هو نفســـه على نحو دقيق او صارم ، وانها نادرا ماتكون كاملة الاستدارة او ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الأحيان

---

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تاليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ ابريل ١٧٩٦) والتى نشرها فى العـــام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Pointevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى اسهمت اكثر من غيرها فى أن تضـــع فى متناول الجميع افكارا واضحة ، بقـــدر ماهى دقيقـــة ، حول فن صـــنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العـــلم السرى او الغامض ، كانت له لغة خاصة ، همجية ، وتكاد تستعصي على الافهام .

عند حوافها ، وان نقش احد الوجهين لا يظهر كلية اذا كانت قطعة العملة بالغــة الصغر اذا ما اساء العــامل وضـــعها تحت الرقاص ، واذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، واخيرا ان يضيع جزء من النقوش او سنة الضرب ، او ان يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية او الغروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنســـيين فى مصر ، قــد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات قطراكثر تماثلا، كما كانتافضل استدارة فيما عدا العملاتالتى تشوهت، لأنهاضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهــد على بك والتى نجدها فى لوحاتنـــا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وان كان الأمر الذى ساهم اكثر من غيره فى جعل القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينىاقل تماما فى استدارتها هو انه كانت لدى القوم تلك العــادة السيئة ، عادة طرقها فوق حافتها ، بدلا من طرقها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ،او بان يزيلوا ، وهو امر افضل ، طبقا للاسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر اخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجــه او ذاك بواسطة اداة التنعيم فى آلة المعايرة (او التعيير ، وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا) .

اما النقود النحاسية فهى التى تبدى بصفة عامة اكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى اشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، اما لان العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوقعون ولابد ان يحصلوا على ادنى اجر حتى ولو اجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيـــا ، او لان هؤلاء العمـــال قــد ابدوا الــكثير من التعجل والقصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرةمنها فى اوقات الأزمات (التى ضربت فيها) والتى لابد ان تكون النقود فيهــا بالضرورة قد صنعت فى اكثر الأشكال رداءة .

---

(٤) انظر اللوحة الملحقة ، وقد اخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعانى من عدم الانتظام او الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشىء فى العيوب التى بها .

(*) اداة فولاذية تسك بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيــا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعا لمــا انتهينا من قوله ، ان يتغير كثيرا (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فان هذا القطر لم يكن قط كبيرا لحد مبالغ فيــه لأن وزن اية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالا واحدا ، او اكثر بنحو طفيف من جروو gros واحد ، فيما عدا العملات التذكارية او القطع التى تصــدر عند غرة الأعوام والتى تناولناها بالحديث من قبل ، والتى كانت فى معظم الأحيان ذات وزن اكبر ، والتى يتحقق لها على الدوام مظهر افضل وقطر اكبر بكثير .

وكان قطر اكبر عملة شاهدناها فى القــاهرة من هــذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الــ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صــدر فى غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفنــدقلى العــادى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (٦) .

ويماثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القــديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعمــلات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الامبراطورية الرومانية الشرقيــة (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكين البندقيــة وروما ودوكات هولاندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفا من جانبنا أن ننسب هذا التقارب

---

(٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة، اما قطعة النقود الذهبية الصادرة فى القسطنطينية ، والتى نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (اللوحة الأولى من النقود الذهبية التركية) والتى تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتى تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعــة العربيــة) .

(٧) مثال ذلك نذر ايليوس كونستانيوس قطعا من النقود الذهبيــة للامبراطور فالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تاثير العلاقات التجارية ، وان ننسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للنقودالذهبية عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

ويبلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزرمحبوب اقل من وزن الفندقلى فقد كان قطر الاول اكبر من قطر الاخير بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بمناسبة غرة الاعوام ، فلها وجه اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة الاولى (١٢ من اللوحة الاصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الاحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة) ووزنها ، بل يحدث فى بعض الاحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة خاصة عندما تكون معدة للاصدار بمناسبة غرة العام او لتقديمها كعطايا او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم١٤ ، لذلك فقد نخلط بينهما للوهلة الأولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السمك .

ونستطيع ان نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعيات (ربعية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الاحيان من الاتساع الذى ينبغى أن يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد ان القيراط والخردبة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، قطرهما بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من الدينار او المثقال ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

---

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصدار القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا اخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الاصل مع الدينار ، فمن المحتمل أن تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيما يبدو ، على صحة فقرة بالغة الطرافة عند المقريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثقالات او دنانير هو أن الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوثق ان النسبة بين الوزنين النوعيين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩)، ولكن لماذا يلاون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل همهم هو أن يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها الدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، ثقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد امر بأن تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية، فقد كان من الضرورى ان يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الاخيرة ، نحو ٤٣ أو ٤٥ مم .

اما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الاطلاق ، والذى يمكننا ان نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات الـ ٢٥ سنتيما، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولسنا نعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تساوى اجزاء من المدينى كما حدث

---

(٩) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٣٩/١٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المقريزي .

فى القسطنطينية ، وقــد نقلنا معنا من مصر قطعا بانصاف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختــلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعا نقدية مختلفةالعيار والحجم ، ويمكن أن يقارن قطر اكبر القطع التى رايناها حجما بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات الـ ٢ سو (*) او الـ ١٠ سنتيمات ، وتلكهىالقطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحــة الرابعة :(نفس الرقمين فى اللوحة الاصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاســم ودقيق الا منذ ان ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك ان ســمكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لمــا ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص ((بالمخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كان منالمحتم ان يختلف هذا السمك اكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة او اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدى ، ان يصغر او أن يزيد السمك على نحو متفاوت طبقا لمــا يعلق عليه الحفار من اهمية وتبعا لذوقه الخاص او كفاءته الخاصة التى تملى عليه أن يكتبها بحروف رفيعة او بحروف اعرض او اكثر امتلاء ، وعما اذا كان يروقــه ان يعطى القطعة النقدية قــدرا اكبر من الدقة والرقة او قــدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية الى ما اصبحت عليــه من حيث طول القطر والوزن ، فان سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لموضوع النقود والمسكوكات، فلسنا نسوق هنــا اية كلمة الا لكى نعطى فــكرة اكثر دقــة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن ان يقارن سمك البندقى بسمك عملاتنــا القديمة ذوات الـ٢٤ سو ، لــكن سمك قطع السكين Séquin اقل من ذلك لان لها سطحا اكبر اتساعا ووزنا اقل .

(*) كان السو Sou يساوى ١/٢٠ من الفرنك (المترجم) .

ومن جهة اخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذوات الاربعين مدينى ،وهى ذات سمك اكثر توحدا (اى ان سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لانهما مرت بآلة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بعملاتنا من ذوات الفرنكين ، اما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الاوراق أو الصفائح بالغة الرقة) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فاننا نجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فان سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف اقطارها من قطعة لاخرى ، اذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى اوردنا رسما لها برقم ٢٥ اكثر من ملليمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٣/٤ مم .

ويبدى المسيو تيخسين Tychsen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتساءل عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم ان يقتطعوا جزءا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، اما لانهم كانوا يخشون ان تكون ثمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، واما لان التاجر او الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو اثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

---

(١٠) يبدو ان هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الأنماط أو القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة ان كل الشعوب التى تدين بالاسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى تمثل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك اعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبى او بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امير ورد اسمه عادة فى الحاشية او نرى صورا متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افتراضات مختلفة .

فيرى المسيو تيخسين Tychsen ان هذه النقود او الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا او تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على أن ينقشوا فوق عملاتهم اسم الأمير المنتصر او الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعاداتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة أو اسلحة أمتهم او مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين أو كانوا متحالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الامير الأجنبى (اى العربى) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتملق جار قوى او لكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الامراء المسلمين هو ان الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم الاحيان فى اوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجانات وملابس واشكال لشعر الراس (تسريحات) .. من الواضح أن ليست لهبا اية صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس أو سنتور (*) او احد رماة النبال او السهام ، ولا يمكن هذا كله الا ان يكون اغريقيا ويستحيل ان يعود الى العرب ، واخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل إضافات واشكالا لامراء مسيحيين مع حواشي وعبارات عربية ، بل يحمل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو تيخسين فى مقدمته الى فن المسكوكات عند المسلمين الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان او الطرد من الكنيسة اذا ماخالفوا مرسومه هذا ، ان يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمى Barthélemy ، الذى نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler انالسلاجقة والتركمان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من عربان رعاه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا نمط العادات الأجنبية او ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم المقاومة التى قد يلقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(*) كائن خرافى نصفه نصف رجل ونصفهالآخر نصف فرس ،وكان يعيش فىتساليا حسبالأسطورة وقد يكون المقصود ان الصورة المرسومة على العملة تمثل بشخص راسه راس انسان وجسمه جسمفرس (المترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية ، اما القطع المرسومة برقمى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتمثل شكلا لأحد رماة النبال .

(٢) Dissertation sur les médailles Arabes, par A. Barthélemy, Mémoires de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضــــاع الجديدة بطريقة اكثر يسرا وسـهولة ، وأن كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العــادات والتقاليد التى اعتادوها او تمثلوها من البلدان الاخرى التى جاءوا منها ، وطبقـــا لذلك فقد يبدو اقل مدعاة للدهشة ان نراهم يظنون أن بمقدورهم ان يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو ان النفور او المقت الشديد للصور والرسوم هو بالاحرى راى خاص او هو مبدا استنه المشرعون والفقهــاء اكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون فى الشرق ، فى هذه الفترة ، اكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب، فى غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هــذه الظروف قد استطاعت أن تسهم فى استحسان « موضة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لايعترض من بيده الامر من الحكام على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، واما لأن سلوكا كهذا لايبــدو فى رايه الخاص منفرا أو بغيضا .

وفى النهاية ، اليس بامكاننا ان نحدس أن العرب قــد عمدوا فى بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونته صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكى يتجروا معهم ، أو لــكى يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

اما عن التناقضات التى تمثلها هــذه الأشكال او الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من ان الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار فى هذا العهد، وان الغزاة (الفاتحين) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم اية معرفــة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهــلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفى لانشاء لوحــة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الاشكال او الرسوم التى كانت للنقود القديمة، الاغريقية او الرومانية او حتى لعمــلات شــعوب اخرى ، والتى كانوا يستطيعون التزود بها او التى يجدونها هى الأقرب الى اذواقهم ، وكانوا ينقشون من حولها ، او على الوجه الاخر من العملة ، بحروف عربيــة ، اسم امير او حاكم البلاد .

وحين اصبح هؤلاء اكثر تمرسا ، وحين استشعروا الضرر الذى ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سموا الى رسم الملامح والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، فحيث لم يكن لهم بعد من هاد يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع تكوين ، فقد جاءت رسومهم اكثر مدعاة للسخرية واكثر سوءا عند التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور او الأشكال التى يرسمون فيها الأمير جالسا فوق أريكة او ديوان (٣) وساقاه متشابكتان على طريقة الاتراك ، ممسكا بيده سيف ، وبالاخرى راسا مقطوعة .

واذا كان المرء لايقابل الا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى اوربا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد يكون بمقدورنا ان نقدم سببا لذلك ان العملات الذهبية والفضية يشتدعليها الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج الا فيما ندر من أيدى الحريم ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة اخرى — قد حددت فى مختلف الظروف اولئك الذين يقتنونها بقصد اعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعدنين) دور سك النقود فى تركيا ، بحيث اصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قداختفت بشكل تام . وفضلا عن ذلك كله فان النقود النحاسية قد ضربت بكميات بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى اوقات الاضطرابات والمحن ، حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل ان يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لراى المسيو تيخسين ، وبرغم ان لدينا ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة، فمن المؤكد ، مع ذلك ، ان المسلمين انفسهم قد سكوا بعضا من هذه النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الاقل .

---

(٣) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل اريكة او نوعا من المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى بصفة عامة جماعة أو تجمعا من اشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة الفرنسية douane اى الجمارك أو المكوس او ديوان (قصر) الجمارك.

ولمـا كانت عادة رسم صور الأمراء او رسم اشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب عنـدما استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة او قلدوها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد اصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى ان دخلت — كما يمكننا القول — فى مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون متفرقون ، فان النبى (ص) نفسه قـد استخدم نقودا كانت متداولة فى عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التى كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد ، ولقد فعل ابوبكر الذى خلف النبى محمدا الشىء نفسه ، كما ترك امير المؤمنين ابو حفص عمر بن الخطاب ، الذى فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندما امر ، طبقا لمـا يورده المقريزى ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التى كانت تستخدم فى زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن اضاف على بعض منهـا عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسـول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع فى النهـاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هـذا النص ان الدراهم التى أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورا ، وان الحواشى كانت مكتوبة بالفارسية .

وفى نحو العام السادس والاربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) أمر عبـد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم فى كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فان هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمغ نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد اضـاف المقريزى بأن سعيدا بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ماينتقده .

ويبدو ان رسم صور الحيوانات اقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة فى اعمال النقش والحفر

---

(٤) كسرو ، هو اسم فارسى محض (خسرو) ، ويلفظه العـرب كسرى ، وهو الاسم الذى يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وفى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم واثاثهم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة او مرسومة لأسد .

وقد أمر الظاهر ركن الدين بيبرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سميت بالدرهم الظاهرى ، وأمر بأن يرسم عليها شماره وهو صورة الاسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة اسد يجرى فاغرا فاه (٥) .

ويذكر ابو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الاسرة السلجوقية ، أراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة لأحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى امر بسكها ، وانه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعه ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة أسد .

وقد نشر ادلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة اسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة ، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ او ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (*) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من اقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة او انها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس او

---

(٥) انظر جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .

(*) احد مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش الكوفية على المبانى الاثرية المصرية وله دراسة اخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة (الثالث او الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صورا وانما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلاجقة انفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدأ حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعا لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى اخبره بأن احبار الشعوب التى تقتنى (او نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزعمون ان الحكام الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

وطبقا لرواية اخرى فان ابن مروان بعد ان ذكر اسم النبى (ص)على رأس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان موقعا حسنا ، ردا يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الاسلوب فى السلوك ، فسنذكر اسم نبيكم فوق دنانيرنا بألفاظ لن تكون مرضية لكم » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحه خالد بن يزيد حين استشاره بأن ينشىء نمطا اسلاميا (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرا فى مرآة الزمان ان عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ او ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخا سابقا على الاسلام باربعمائة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الأب والابن والروح القدس ، قد امر بصهرها ، وبان توضع فوق العملات التى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت اصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم او هى من اقواله هو او من اختيار الشخص الذى وكل اليه امر صنع النقود ، او صارت آيات او نصوصا اقتبست حرفيا من القرآن .

ولكى نعطى فكرة عن هذه النقوش او الحواشى ، سنذكر تلك الى كتبت بخط كوفى والتى يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه أ ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعار الاسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى، نجد هذا النص المقتبس من احدى آيات القرآن : **محمد رسـول الله ، ارسله بالهـدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .**

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور . هذا النص المـاخوذ من السورة ١١٢ من القرآن :

الله أحد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنةسبع وتسعين [٧١٦ من تقويمنا] .

وقد اورد المسيو تيخسين رسما لدينار ،مماثل (اللوحةالاولى رقم ١) عقب مقدمته عن فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فانه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت فيه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف ان هذه الدنانير قد ضربت فى دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالاضـافة الى حواشى مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحهاوحتى بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لأحد الأمراء ، وكانت عملتها النقدية هى العملة نفسها التى يصـدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا لما يورده المقريزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعا لاتســـاع او ضـــيق سطح القطعة النقدية او تبعا لمـــا ان كانت تستبدل بهذه النقوش اسماء او القاب الخليفة أو نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التى نراها فى اغلب الاحيان والتى استمرت باقية لاطول وقت على مختلف القطع النقدية هى تلك التى تدل على شعار الايمان بالعقيدة الاســـلامية (الشهادة) : **لا اله الا الله محمد رسول الله** وقد وجدناها على نقود القرن الســـابع الهجرى [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا ان نرجع الى مقالة المقريزى والى المؤلفات المختلفة التى نشرت عن النقود الاسلامية ، وبصفة خاصة المتحف الـــكوفى Museum cuficum لادلر ، وكـــذلك مؤلف المســـيو تيخســين ، والى مقالة المسيو مارسيل عن المسكوكات العربية والـــكوفية فى كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، فى ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئى القرآن الذين استشاطوا غضبا أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق فى لغة دارجة او سوقية (٧) . فوق نقود هى عرضـــة لأن يحملها اليهود والنصارى والكفار والرجال على غير طهارة والنساء وقت الحيض او غير متطهرات (*) ، بل ان بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون فى حالة الطهارة التى يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد اجاب امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التى تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية ، اتريدون ان **تظن الأمم** **اننا غيرنا عقيدتنا فى اله واحد وفى نبينا ؟!**

---

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبرس التى سبقت الاشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسى فى البداية .

(*) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم)

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الراى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ،ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقابه وتاريخ ارتقائه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكت فيه .

ثالثـا : اسماء والقاب الامراء

وبالاضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو أن ابا جعفر المنصـور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو اول خليفة عباسى يأمر بوضع اسمه على النقود ، وان يكن من الملاحظ ان ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ،أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين اصبح الأمير ابو العباس احمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (اى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، امر بأن تضرب دنانير لعله قد امر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلسنا نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبـارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى أسماء والقاب الأمير الحاكم ، ولابد أن هذه العادة الأخيرة تعود الى سـلاطين آل عثمان ، ونعتقـد أنها قد بدأت فى عهد مراد بن اورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شـكل توقيع او تأشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العـادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق اسماء رقمية كما نفعل نحن بالنسبة لملوكنا ؛

فرانسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نفعل ذلك استجابة لعادة نتبعها نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرا على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد
مراد بن سليم
محمد بن مراد
مصطفى بن احمد
سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبعها الاوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الامراء الذين يحملون الاسم نفسه ، فى حين ان الطريقة العربية ، لاتدلنا بشكل موضوعى بذلك فحسب ، بل انها تلقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث ان يتكرر كل من اسم الاب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، او (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما احمد A hmed الاول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الاول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزرمحبوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التاشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

---

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath.

(٩) انظر لوحات النقود ، الاشكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى رتبت فى جدول النقود الذهبية بالارقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

اما قطع الفندقلى ، وكذلك القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى، وكذلك الربعيات وقطع المدينى ، بل واحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه أ سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة، اما وحدها ، واما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئـة ورود صـغيرة والتى تستخدم بمثـابة زينة .

واما فى العملات الذهبية التى يكتب فيهـا اسم الأمير على شكل توقيع او تأشير فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه أ ، كما يمكننا ان نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانيـة) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط، بل انه يصور كذلك ، اذا ماانظرنا اليه من الجانب ، فارسا يجرى وقـد اطلق لحصانه العنان ، وهو أمر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حاذقا ، يتناسـب بصـفة عـامة مع الروح القتـالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة اخرى ، فصـحيح ان العرب ، شـأنهم فى ذلك شـأن الافريق فيما مضى ، فى اوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بمهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون اهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصـورون فيهـا عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فان فكرة محاولة تشبيه تأشير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو ايضا متكلفة ومصطنعة باكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

اما الأمر المؤكد فهو اننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالاضافة الى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى العادة الا على سبيل الزخرفة،

---

(١٠) طغرا (أو طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمـة طغراى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها المسيو تيخسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع او تأشير السلطان .

حروفا من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء او التأشير . ونلاحظ فى بعض الاحيان كذلك اسم والد السلطان، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين فى مقدمته لمؤلفه فى النقود عند المسلمين ، ص ١٩ وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الامويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم فى ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفى ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التى خلقها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفى ص ٢٨ سلسلة الايوبيين الذين اتخذوا فى مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة المماليك فقد احال الى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم فى النهاية فى ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتى ينبغى ان نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد او محمود الثانى او محمد السادس الذى ارتقى العرش فى ١٢٢٣ من الهجرة (١١ اغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الأمراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقابا مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الالقاب فى العادة القابا دينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بأمر الله الذى سما او انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصرة الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الاضافة « بالله » قد استخدمها على التوالى كافة الأمراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدأ حكمه فى العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقى حتفه

(١١) يقال على الدوام الخان الاكبر للتتار .

فى العــام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هــذه المــدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولاكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم ســلاطين مصر او اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطــة او بمعنى اصح لقبــا لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءا من المستنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر الخلفــاء العباسيين الذى اصــطحبه السلطان سليم الاول معـــه الى القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٢) .

وقــد اتخذ الخلفــاء الفــاطميون القــادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

وتتشــابه هذه العبارات الدينية الملحقــة باسماء الخلفــاء مع تعبير Dei gratiâ اى بفضل الله والتى دونت لوقت طويل ، اما كاملة وإما مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الالقاب التى اتخذتها الاسرة الايوبية التى بدا حكمهــا لمصر فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتى تسمت على هذا النحو باسم ايوب والد صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٣) اى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله اى الرب ، مثل صلاح الدين اى اصلاح او امن الدين ، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغياث الدين اى حاميه ، وهذه الكنية الاخيرة كانت الكنية التى اتخذها المعظم (١٤) الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذى انتهت بنهاية حكمه

---

(١٢) فى العام ٩٢٢هـ (١٥١٦م) امر سليم كذلك بان يشنق على احد ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى اخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .

(١٣) عندما تأتى اداة التعريف ال امام كلمة تبدا بحرف من الحروف التى يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلا من ان تقول تقى الدين (بتسكين اللام وكسر الدال) تقول ادين (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .

(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الاسرة الايوبية . وفى بعض الأحيان كانت هذه الالقـاب تأتى للتفخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم اى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتميز هذه الـكنية او اللقب بشـكل خاص سـلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

اما لقب سلطان فقد اتخذه امراء متفرقون منذ زمان ضـارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الاباطرة الاتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق اسماءهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملا او فى شكل تاشير او طغراء ، كلمة خان ، وكنـا نقرأ على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى اربعة سطور :

سلطان البرين

وخاقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الالقاب قط فوق العملات الذهبية من الزرمحبوب منذ زمان طويل ، وتنتسب اقدم قطعة راينا عليها هذه الالقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلهاكانت تنتمى لفترة سابقة ، بيد اننـا نجد انفسنا نعود فى غالبية الأحيان ،فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلا من ان يوضع اسم السلطان فى شكل تاشير او طغرا ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيـان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلا من القاب الحاكم التى

---

(١٥) البرين : اى الارضين اى اوربا وآسيا ، والبحرين : اىالبحر الاسود والبحر الابيض المتوسط ، اما كلمة خاقان فتعنى عنـد التتـار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب اخرى كانت مستعملة فى ازمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتى لا تحمل قط تاشيرا او طغراء ، وعلى الوجه ا منها :

سلطان مصطفى
بن احمد خان
عز نصره ضرب
فى مصر سنة
١١٧١ [اى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا]

وعلى الوجـــــه ب :
ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى
البر والبحر
٨٧ [اى فى العام ٨٧—١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لابد أن ننسبها الى المملوك محمد بك (ابى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدهافوق العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تبخسين والتى تنتمى لعهود عديدة كما تدل على ذلك ســـنوات التنصيب أو التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ، ٩٨٢ هـ (١٥٧٤م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠م) والتى ضربت فى القسطنطينيـــة والقـــاهرة والجزائر المدينـــة وتونس المدينـــة وطرابلس (١٦) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonsville برقم ١٦ عن النقود الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

---

(١٦) ص ١٨٠ من مقدمة كتاب فن النقود والمسكوكات عند المسلمين.

اماالسنة التى صنعت فيها وهى ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهى سابقة باربع سنوات على تلك السنة التى ضربت فيها القطعة الذهبيـــة التى ورد ذكرها من قبل .

رابعا : الأسماء والألقــاب والحروف المميزة لنواب السلطان والحكام فى مصر الخ

فى بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالاضافة الى اسماء الملوك او السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، اسماء النواب او اســم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واســـم حاكم مصر الخ مع اضافة كلمة « مما امر به الخليفة » (١٧) فى بعض الأحيان او « مما امر به » (١٨) احيانا اخرى ، او بدون هذه العبارة فى غالبية الاحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه واوردنا هنا حواشيه ، التى بدت لنا بالغة الاهمية اذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويحمل الوجه ا النصوص القرآنية نفسها التى نجدها على الدينـــار الذى تناولناه فى ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا اننا نجد فى منتصف القطعة ، اعلا الرمز ؛ اسم المامون ، وهو الخليفـــة المسلم الســـادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والابن الثانى لهارون الرشيد والذى بدأ الحكم فى العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، فى منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند اسفل هذه الصيغة نجـــد اسم : السرى . اما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المـــأمون الذى منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم اقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالأمر هنـــاك ، اما السرى فكان حاكما لمصر ، والذى توفى بها فى العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

---

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تاليف تيخسين ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بنـــاء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدائرها فنقرا :

بسم الله ضرب هـــذا الدينـــار بمصر ســـنة ثلث (ثلاث) ومايتين
(أى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدى قد حل فى الخلافة محل المامون فى العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان كان قد عزل فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه المسكوكة التى نتعرض لها هنا ان السلطة قد اعيدت الى المامون فى العام ٢٠٢ من الهجرة ، او تدل على الاقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — ســوى اسم الوزير او نائب الخليفة ، برغم ان هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلا ، فى حين راينا ان هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، فى ازمنة اخرى ، واعلنوا من انفسهم ملوكا او سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود التى امروا بان توضع عليها اسماءهم والقابهم ، باسماء الخلفاء الذين لم يعودوا يعترفون لهم بسلطة على الاطلاق ، وذلك اما لكى يقدموا لهـــؤلاء ولاء لن يترتب عليه اى التزام ، واما لكى لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم الجديدة التى امروا بصنعها .

وفى عصور اكثر حداثة ، اضاف شيخ البلد (حاكمها أو سيدها)(١٩) والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضربخانة) الحرف الأول او الحرفين الأولين من اسمائهم على قطع النقود ، فى عهود مختلفة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد فى اماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقلى نحو اسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعـــد تاريخ التنصيب او التتويج والمعبر عنه بالأرقام ، كما يمكننا أن نرى ذلك على قطعة الفندقلى المرسومة فى الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية (٤ من اللوحة الاصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة فى الشكل

---

(١٩) لقب او منصب لايرجع انشاؤه الى ماقبل العـــام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ٤ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الاصلية) (٢٠) حيث نجـد الرقم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب او تتويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقا بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع اخرى من الفندقلى تعود للعهـد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (او الاستهلالية اى التى تضرب عند مستهل العـام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو اعلا القطعة . وفوق حرف البـاء من كلمة ضرب (*) ، وتلك هى قطع الفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الاخير من كلمـة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة او فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وفوق الحرف نفسه .

اما العملات الذهبية التى لا تحمل حـروفا أولى او طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمـد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) والتى رسـمناها فى الشـكل رقم ١١ من اللوحـة فتحمل « لام الف » (لا) .

ونلاحظ على الوجه ا للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيـل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

---

(٢٠) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، وانظر ايضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بأرقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ ا وتقابل ـ أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (عـ ـــ ع) أو عـ ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله

(٢٢) بن أو ابن ، واحيانا تقرأ هذه واحيانا تقرأ تلك فوق قطع النقود ، وان كنا نقرأ الأخيرة فى اغلب الأحيان .

(٢٣) Amurath IV.

حواشيها وأطرها هى الاطر والحواشى نفسها التى للمسكوكات الذهبية التذكارية التى عملنا على رسمها فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحة الاصلية) عند اعلى القطعة ، وفى مكان الاطار الوردى الذى تحمله العملة المشار اليها (رقم ٦ من اللوحة الاولى فى هذه الدراسة) وجود حرفى العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، اما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على ان هذه القطعة قد ضربت فى العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ او ١٧٧٠ من تقويمنا) وهى الفترة التى استقل فيها على بك ، وعلى هذا فان على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (اى باسمه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وانما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن احمد ، فهو اذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندما امر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

اما القطعة الذهبية التى نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة فى القاهرة فى عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذى ارتقى العرش فى العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

اما القطعة الذهبية التى رسمناها نحن فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) والتى ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى بن احمد الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

---

(٢٤) Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, 1er Vol, édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف الـ s عندنا ، وقد اتفقنا عند اعداد وصف مصر على أن نجعل الـ s الفرنسية مقابلة للسين او الصاد اذ نحن لانستطيع فى حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين . ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا الـ sh مقابلة للصاد . انظر التنويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو فورييه ، التى نشرناها ملحقة بالمجلد الأول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلهما اختصار لأحمد او محمد .

لنسبيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احداهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت كلتاهما فى القاهرة فى العهد نفسه والسنة نفسها التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء فى حبيبات الاطار او فى حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التى انتهينا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده فى غالبية القطع الذهبية الأخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الأخرى ، التى تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بارقام مسلسلة هى ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتى تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفى مكان التاشيرة او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء او ميم صاد (٢٧) .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت فى القاهرة ، فى عهد سليم الذى تولى الحكم فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد حملته ضد البكوين ابراهيم ومراد ، والذى مات فى جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة فى العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التى ضربت (فى مصر) فى عهد الاحتلال الفرنسى عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسى b ، وهو الحرف الأول من اسم القائد العام بونابرت **Bonaparte**.

---

(٢٧) مـ صد ، وقد تكون مص او مط .

أما فيما يختص بالغروش التى امر على بك بضربها ، فان الحروف الاولى من اسمه توجد على الوجه ب عند اعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منهما لاما وياء (لى) الامر الذى تتكون معه كلمة على باكملها كما نستطيع ان نرى فوق القطعة ذات الاربعين مدينى التى معنا والتى رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة (و ١٦ من اللوحة الاصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الاصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بك بنفس الحروف الاولى والتى رتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الاصلية) . وفى الوقت نفسه فاننا نجد فى غروش على بك خاصية بالغة الاهمية ، اذ راق له ان يغير فى سنة الاصدار (او السنة التى تحملها القطعة النقدية)فجعلها سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، ان مادفعه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند اصدار عملات اخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله او فقط تلمس السنة التى ينشىء فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا الا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لانستطيع القول مطلقا بأن هذه العملات النقدية نفسها برغم انها من انشائه ، اى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع احد ان يقدم تفسيرا لمعنى او لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية، والتى - اى الحروف - بدت فوق نطاق الحصر او بغير ذات معنى، لكننا سوف نستخدمها ، أذا ماتوصلنا الى معرفة اسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات او البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، والى معرفة الزمن الدقيق او المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ،بالاضافة الى كل ماسبق ، لأن هذه الحروف تاخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التى كانت ستستخدم فى الدلالة على سنة تولى الحكم او سنة الصنع فى حين لم تكن القطعة تحمل الا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خامسا: الأدعيات أو الأمانى المرجوة للأمير الحاكم

وهذه صيغات مهذبة فى شكل دعوات وامنيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة فى القدم ، وتضاف رغبة فى التكريم بعد أسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ؛ مثال ذلك اسماء النبى وآل بيته والسلاطين او الحكام . واكثر الصيغات التى نقرؤها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هى : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الأدعية الأخيرة هى ما تحمله القروش او العملات التى لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة فى القسطنطينية ، والتى اورد المسيو بونفيل رسوما لها فى مؤلفه ، وتعود أولاها ، وهى المرسومة فى الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، أما الثانية والتى رسمت فى الشكل رقم ٤ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذى ارتقى العرش فى العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

اما الصيغة التى شاعت منذ وقت طويل فهى : عز نصره ، ونجدها فى الوقت نفسه الذى نجد فيه الأدعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذى ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ ان نقوش هذه القطعة هى النقوش نفسها التى سبق ان ذكرناها فى ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الأدعية وحدها احد عناصر النمط الذى شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التى رسمناها فى اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ا لقطع الزرمحبوب تالية لاسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التى تحمل اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) واسفل طغراء السلطان بالنسبة للقطع التى تحمل اسمه فى شكل تأشير او طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه الصيغة نفسها عند اعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع الربعيات (٣١) ، وتقابل هذه الأدعيات تلك التى كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac R'g m.

اى **حفظ الله الملك** ، وهى التى نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سادسا : المدن التى تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التى ضربت فيها ، ولدينا على ذلك امثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها صص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، من هذه الدراسة ، بالاضافة الى مثال آخر سيرد ذكره فى صفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التى تضرب فيها النقود .

لكن المصريين المحدثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعوب اخرى كثيرة ، عند الاشارة الى المدن او دور سك النقود ، رموزا او اشارات متفقا عليها أو اختصارا او حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

---

(٢٨) الوجه ا للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر اولا : القطعتين رقمى ١٠ ، ١١ حيث تتجزا فيهما هذه الصيغة : عز ونجدها فى نهاية السطر الثانى ، ونصره ونجدها فى بداية الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة فى نهاية السطر الثانى ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الأدعية نفسها فى بداية السطر الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة فى الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر أن هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الاول من اسم المدينة اذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٣٢) .

ويخيل الينا أن النقود لا يمكنها ان تقدم ماننشده من الوضوح فى مجال الدلالات او الرموز ، اذا نحن نظرنا اليها باعتبارها ابنية او منشئات تاريخية ، ان الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها الا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الأفضل الا تمس هذه الاختصارات سوى الكلمات بالغة الشهرة او المالوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل اهمية والتى نستطيع ان نحددها بسهولة . لا شىء اذن يمكنه ان يحول دون ان نضع فوق عملاتنا اسم المدينة (التى سكت فيها) كاملا او مختصرا او على الاقل ان نشير اليها بالحرف الأول من اسمها .

اذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكى يكون الأمر بعيدا عن اى شك فانهم يكتبونه مسبوقا بكلمتى :ضرب فى ، ونقرا اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربعيات الفندقلى وكذلك فوق القطع ذوات الاربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى ايضا ، اما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء او كانت بدونها (٣٣) فاننا نجدها على الوجه أ فوق سنة الاصدار مباشرة ، ومتبوعة فى السطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف اصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضوعا فى اعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح انكانت فوقها بعض حروف

---

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة او الدار التى سكت فيها النقود ، انظر مؤلف المسيو بونفيل ص xxii ، وكان يشار الى مدينة بو بعلامة مميزة هى شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف .

(٣٣) انظر على وجه التحديد الأشكال ١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ٥، وكذلك الأشكال من ١٥ الي ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطماسها ان يتمثلها عند حفره الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة ياتى مسبوقا بحرف الجر ب (٣٤) ويقابل عندنا حرفى الجر à, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ وقت طويل حرف الجر فى (٣٥) ويعنى عندنا dans ر a .

اما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فهى الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط او مصر العتيقة ، والقاهرة او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليها نحن اسم Alexandrie، ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتمتع منذ اسسها الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود الاخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد انشئت بعد ، حتى

---

(٣٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥). الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، اما فى القطع الذهبية ونصفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هذه الطغراء يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك اسفل الياء من كلمة فى بطريقة يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يمضيان الى نهاية القطعة . انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما توضح ذلك اغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، وفى احيان اخرى توجد نقطتان اسفل الباء والى اليسار منها كما نجد فى القطع ارقام ٤، ٧، ٨، ١٦، ٢٢، ٢٣، ٢٦ وفى احيان ثالثة توضع النقطتان فوق الياء على جانبى طغرا السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .

واخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تاشيرا او طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل لياخذ مكانه اسفل الطغراء مباشرة ، ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الاولى من نقوش الحاشية وان كانت فى ترتيب النطق تاتى الرابعة ولابد أن تسبق كلمة مصر كما يحدث فى بقية القطع الاخرى ، وهذا التبديل فى ترتيب الكلمات أمر شائع الحدوث فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها la mansure ؛ بالقرب من النيل ، على فرع دمياط ، على يد المنصور بالله (٣٧) والد المعز لدين الله فى نحو العام ٣٣٨ من الهجرة (٩٤٩ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها اسيرا . وكانت هذه المدينة فى بعض الاحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض المسكوكات او الانواط الزجاجية بالاضافة الى اسم المعز لدين الله (٣٨).

اما قوص ، وهى ابولينو بوليس بارفا فى مصر العليا ، فتقع على بعد ١٣٠٠ متر من شواطىء النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب من النيل ومن مدينة القصير دون شك ، لكى تكون نقطة لقيام ووصول القوافل التى تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . واذا ماصدقنا مايذكره ابو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى اهم مدينة فى كل البلاد بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرفأ التجارة الكبرى التى كانت تتم عن طريق الخليج العربى (البحر الاحمر) ، وتتطابق مساحات الانقاض الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة ابى الفداء ، لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت اعداد كبيرة من مساكنها المهجورة الى خرائب ، اما الغالبية العظمى من سكانها ، فهم من المسيحيين الاقباط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقة ، او الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

---

(٣٦) او المنصورية :

(٣٧) توفى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, museum cuficum Borgianum, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن خرائب قفط وقوص ، تاليف السيدين جولوا وديفيلييه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثانى ، الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بامر من عمرو ابن العاص ، فى المكان نفسه الذى امر بان تضرب فيه خيمته على شاطىء النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القــاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ترعة يحمل اليها مياه النيل .

وطبقا لمـا يقول المقريزى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصقلى مصر على رأس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجـرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١)، التى اصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وامر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كمية هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المـدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنت ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هــذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر (بفتح الميم) فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرؤها فوق العمـلات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين بيبرس الذى سبقت الاشارة اليه ، حيث نقرا عبارة : ضرب بالقاهرة .

وقــد اقيمت دار ســك النقود فى البـداية بجوار محل للتروس أو الدروع ، كانت تسمى فى زمن المقريزى باسم خان مسرور الـكبير (*).

وحين امسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، امر بنقل هــذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، واطلق عليها اسم الدار الآمرية باسم الخليفة الآمر بأحكام الله ، اما الدار القديمة فقد بقيت لصنع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جــدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من اعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى اقدم واهم جبانة فى القاهرة .

---

(٤١) القاهرة اي الظافرة ، وتبعا لمـا يقول ابو الفداء فقــد وضع جوهر أساسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .

(٤٢) وتعنى الـكلمة بالعربيــة المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطىء الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبيــة التى تمتد بطول الشاطىء الآخر .

(*) خان أى سوق .

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر، يعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ،وتسمى ار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب اى الدار التى تضرب او تسك يها النقود (الضربخانة) .

سابعا : تاريخ الاصـــدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصـــنع لكنها لاتذكر سنة تنصيب أو تتويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحــروف كاملة . قد قدمنا لذلك من قبل مثالين : احدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م) ى ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العـــام ٢٠٣ من الهجـــرة ٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) فى ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبامكاننا ن نورد من ذلك امثلة اخرى عديدة ، لـــكننا نكتفى بان نشير ، كمثـــال الث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هـــذا ادينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد ارون الرشيد ، الذى بدا حكمه فى العـــام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من لتقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى كرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء لخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نسترعى نظر اولئك الذين لم يالفوا اللغة العربيـــة لى ان الارقام تكتب وتلفظ بدءا من الآحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على سبيل المثال على النحو التالى : اثنان وسبعون ومائتان ، وهكذا ، فبرغم ن العرب يرتبون الأعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها ليه ، فانهم يقراون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم اى باتجاه عاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على لعملات ، وبحروف عربية ، سنة صنعها ، وهو ماتراه فوق القطعة الذهبية القطعتين الفضيتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المســـيو

بونفيل ، اللوحة ٥ ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بارقام ٢،١،٦ ، والمضروبة فى تونس المدينة ، الاولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) اما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقود سنة التتويج بدلا من سنة السك وان تكتب الأعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نستطيع ان نرى على كل القطع المرسومة فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

وقد قادت هذه العادة الكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، فى حين يحتمل ان تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة او تلك وليس لهذا العهد او ذاك (اى انه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد ان علينا هنا ان نورد الارقام العربية مقابلة بارقامنا حتى نلم باشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

ويأخذ رقم خمسة (٥) عندهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنسبة لقطع الفندقلى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى والمدينى والعملات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الاخر الذى يحمل

طغراء السلطان . اما فى القطع الذهبية الأخرى (الزرمحبوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه أ الذى يحمل اسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو فى صورة طغراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهى تعنى كذلك العام ، تاريخ الضرب المكتوب بالحروف كاملة او بالارقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا ان نرى من الأمثلة التى ذكرناهـا من قبل ، وفى العملات التى رسمناها فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، فى حين اننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على اى من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التى نشرها المسيو بونفيل فى مؤلفه ،وكما يدعم ذلك الرأى ، تلك القطع التى حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنـا ان لاحظنا ان المملوك الشهير على بك ، الذى امتثل هو نفسه للعادة السائدة بشكل عام فى القسطنطينية والقاهرة الخ حين امر بأن تكتب على العملات (التى اصدرها) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهى العـام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ م) ، وانه قد نحى هذه القاعدة فى الوقت نفسه ، من القطع ذوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى تحمل كلهـا « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصـيب او التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من اصدار القاهرة والقسطنطينيـة وجود ارقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وان كانت تتفق كلها فى النظر اليها باعتبارها جاءت خصيصا للاشارة الى زمن الصنع .

وتوضع هذه الارقام فى قطع الفنـدقى ، والقطع الفضـية وقطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتى تحمل كلها طغراء السلطان ، على الوجه ب ، عند اعلا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة ضرب (٤٣) ، وهو الشىء نفسه الذى لاحظه المسيو تيخسين Tychsen فى مقدمته عن

---

(٤٣) انظر القطع المرســومة فى الاشكال ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ، وكذلك القطع الواردة بجـدول النقـود او العملات بارقام مسلسلة : ٢٥، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٤ .

من النقود الاسلامية بخصوص القطع التى ضربت فى القسطنطينية والتى تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا ام تقتصر على طغرائه، الغرض منها ان تشير بايجاز الى سنة الصنع او سنة التنصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث او السطر قبل الاخير على يسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، او عند اسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك فى القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى فى دراستنا هذه ، او على اليمين كما فى القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية فى تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسى فى البداية ان هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب فى عدد السنوات التى استغرقها العهد (اى ترتيبها فى مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود فى باريس .

كذلك ظن المسيو تيخسين فى الجزء الذى اضافه الى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التى نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتى لم يستطع أن يعطى تفسيرا لها فى مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التى تولى فيها السلطان ، ولاحظ ان هذه هى العادة نفسها المتبعة فى امبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذى نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التى نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية، والمضروبة فى القاهرة فى عهد السلطان عبدالحميد بن احمد الذى اعتلى العرش فى العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمى ١٧ ، ١٩ والمضروبين

---

(٤٤) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ٥، ٦، ١٢، ١٣، ١٤ فى اللوحات المرفقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بارقام مسلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ الى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، اى فى العام ١١٨٨ أو ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح أن هذه الاشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثيله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، اما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر اى الى العام ١٢٠١ او ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ او ١٧٨٨ م) واخيرا فان الفندقلى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بذوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر أو العام الأخير من حكم عبد الحميد اى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨م) أو فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث اى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من أبريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو أن هذه الاشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن فن النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

أولا : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التى تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هى التى تحمل ، بالاضافة الى سنة الاصدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب فى .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند راسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التنصيب أو سنة الضرب . هى خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتى صدرت على وجه التحديد فى عهد مصطفى الثالث ، والتى سكت فى القسطنطينية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور أو النجوم .

رابعا : ان الارقام التى نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هى : ٢،٣،٤،٦،٨،٩،٨٣،٨٥،٨٦،٨٧ وان كان هو نفسه يجهل ماتعنيه هذه الارقام ، مع ملاحظة أن هذه الارقام لايمكنها أن تشير الى السنوات التى استمر خلالها عهد مصطفى لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما وبضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التى اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء او لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما اخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا مااستثنينا تلك التى تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عددا مكونا من رقمين) فاننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التى ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

أولا : ان الارقام التى يشغلنا أمر العثور على معنى لها لايقتصر وجودها على النقود ذات الأقطار الكبيرة ، وانما هى توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتقوم العملة النحاسية التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٦ مثالا على ذلك ، وسنقدم امثلة كثيرة اخرى عن ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحبوب الصادرةفى العهد نفسه ، وهى التى لا يمكننا ان ننظر اليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانيا : من المؤكد أن اصغر قطعة من العملات الفضية تضرب فى القسطنطينية ، وهى التى رسمها المسيو تيخسين فى لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتى تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعنقود صغيرة مشابهة ، ضربت فى المثل فى استانبول ، ومع ذلك ، فلابد ان صغر سطح هذه العملة هو الذى حتم على المختصين ان يضعوا عليها هذه الكلمة التى نجدها على كل النقود او العملات الاخرى سواء المضروبة فى القاهرة او القسطنطينية حتى تلك القطع ذوات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقلى ، مضروبة فى استانبول يعود اصدارها الى سنة التتويج ، وقد اوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرا عليها كلمة ضرب ، شانها شان قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثا : اما الارقام الخاصة التى نحن بصددها فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود اخرى تنتمى لعهود اخرى غير عهد مصطفى ،فالقطع النقدية الصادرة فى عهد سليم تقدم لنا امثلة كثيرة على ذلك ، وقد أوضحنا للتو ان وجود هذه الأرقام لايقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فلسنا نعتقد انه لم يحدث قط ان راينا الارقام التى نحن بصددها تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرفا علىشكل عقد من الزهور او النجوم ، وان كانت تحل محلها فى بعض الأحيانحروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة فى عهد مصطفى، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت فى عهود اخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقلى الثلاث المنشورة فى مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الاولى من النقود التركية .

رابعا : واليكم الآن حقيقة ماتعنيه هذه الارقام ، إنها الأرقام الأخيرة من سنة الضرب او اذا شئنا الدقة فهى اختصار لتاريخ الضرب .

فاذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، ان كان الرقم الاخير من سنة التنصيب هو الذى يتغير ، فان قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغيير) ، وعلى هذا فان قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمضروبة فى عهد مصطفى ٣ الذى بدا حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الارقام ٢،٣،٤،٦،٨،٩ لانها ضربت فى الاعوام الهجرية ١١٧٢ ، ١١٧٣ أ ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى اوردنا لها رسما فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الاولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على ان هذه القطعة التى سكت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشك فى ان قطعتى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقمى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية من النقود التركية ، واولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين أن الثانية قطعة نقد عادية ، وكلتاهما تنتمى للعهد نفسه — لسنا نشك فى انهما لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتنا ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنع والذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامسا : اذا كانت الارقام الاخيرة من سنة الضرب أو الاصدار تختلف عن الارقام المقابلة فى سنة التتويج ، فان قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالاعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الاصدار الى الاعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥—١١ ، ٨٦—١١ ، ٨٧—١١ من الهجرة (٤٥) ، وحيث أن مصطفى الثالث قد بدا حكمه فى العام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧—١١ من الهجرة ، فانه يكون من الواضح أن الارقام الدالة على سنة الاصدار لايمكن أن تاتى متضمنة فى الاحاد او فى الرقم ٨٠ .

سادسا : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى ، ذات قطر كبير وتعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

---

(٤٥) وهى تقابل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤. من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .

١١٧١ هـ ، وضربت فى القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤٦)، مما يعنى انها قد سكت فى العام ١١٨٧ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) ، وهى السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، او بداية السابعة عشرة والاخيرة من حكمه فى الوقت نفسه ، فلو اننا قمنا بجمع الرقمين ٨+٧ فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسةعشرة من عهد مصطفى) .

اما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتى ننشرها فى الشكل رقم ٢٦ والتى ضربت فى عهد مصطفى ، فقد صدرت فى العام الهجرى ١١٨١ (٦٧ او ١٧٦٨ م) كما يوضح لنا الرقم ٨١ المنقوش عند اعلا القطعة . اما القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثانية من النقود التركية فى مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة فى القاهرة ، والتى تحمل الحروف الاولى من اسم على بك فتعود الى العام الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم ١٢ (فى مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة فى اسلامبول الى العامالهجرى (٧٢ او ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين القطعة ذات الاربعين مدينى التى اصدرها على بك والمضروبة فى القاهرة والتى قمنا بنشرها وتناولناها فى ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى كذلك ، ضربت فى القسطنطينية فى السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١—١١ وهو سنة تنصيب مصطفى (النقود الفضية فى تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع او الاصدار عن سنة التنصيب او التتويج فى الارقام الثلاثة الاخيرة نلاحظ وجود ثلاثة ارقام على القطع النقدية ، فقطعة المدينى المرسومة فى الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتىتحمل الرقم ١٨٧—١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن احمد تحمل فى اعلاها

---

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التى تولى فيها الحكم عبد الحميد بن احمد الذى خلف مصطفى الثالث فى ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح أن هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ٢٠٠ــ١ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركيــة والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى أن هاتين القطعتين قد ضربتــا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لــكنهما مثالان لاشارتين مختلفتين كنا قــد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشــير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو نيخبسين ، الملحق الذى إضافه الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو أكربلا Akerblad يزعم — دونما سند — أن الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين او حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ماانتهينــا نحن اليه .

وفى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الاشارة الى تاريخ الاصدار ، لبست كما سبق ان راينا ، اسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد رأينــاها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الاقل ، وهوالسلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقة بهــذه الدراسة ، ونقصد هنــا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فسنجد أن « سنت » الاصدار هىنفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند أعلا القطعــة فيدل على العام ١٣ــ١٢ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (أو الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى اعادوا اصدارها

---

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ (٨٦ أو ١٧٨٧ من تقويمنــا) .

بعد أن ابطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة عن النقود التركية .

اما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمين الاخيرين من العام الهجرى ١٢١٥ (ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر او العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم ان هذه الاشارة نفسها ، فيما يبدو ، كانت متبعة بصفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الاقل ، فقد لاحظنا مع ذلك ان قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم انها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس مانلاحظه على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند اسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الاولى الرقم ١ اما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للاشارة الى سنة الاصدار او الضرب ، يسهل علينا ان نرى ان اكثرهما دقة وتحديدا هى ان نأخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

---

(٤٨) او بعد على بك بقليل ، وقد راينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، اما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فيدل على ان سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (ابو الذهب) .

(٤٩) اذا نظرنا الىالرقم ١٥ باعتباره دالا علىالسنة الخامسةعشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا ان ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أعيننا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى او العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة ان تاريخ التتويج قد حفر بشكل ردىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغى ان يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التىتولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلتاهما فى استانبول :

فان سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لانستطيع ان نعرف فى اى عام من هذين العامين سكت القطع النقدية .

وقد بدا لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن أن تقدمها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، ان نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين، فى ضربخانة واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الاخيرة من تاريخ الاصدار ، وتحمل الاخرى سنة التتويج ، اما الاولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكت طبقا لما اوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، اما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلكفى عهد عبد الحميد بن احمد ، خليفة مصطفى، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الاخير الى السنة الاولى من عهد عبد الحميد .

فاذا نظرنا الى التاريخين ١١٧١ و١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع او الاصدار لكان لنا ان نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين انهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تحملان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين او ثلاثين عاما اذ تكون القطعة الاولى فى بداية عهد حاكم ما والاخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استمر عهد احد الحكام لمدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

---

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠ من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

اما اذا كانت قطعة العملة قد سكت فى سنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد ان يشار الى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الاولى فى الاشارة الى ذلك اى بأن يدون عليها الرقم ١ ، وهو الامر الذى كان يحدث فى اكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للاشارة الى السنة الأولى من عهد احد الحكام او بالطريقة الثانية اى بتكرار الرقم الاخير من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب فى اننا لانرى فوق قطع نقدية كثيرة اية ارقام (بخلاف تاريخ التنصيب) وان كان يحل محلها فى هذه الحال اطار (او عقد) من الزهور او النجوم او حروف لها دلالتها مثل تلك التى سبق أن تناولناها عند الحديث عن اسماء والقاب نواب الحكام ،ومع ذلك فلسنا نظن ان كل القطع التى نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت فى السنة الاولى من بدايات العهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التى تعرضنا لها فى المجال الذى اشرنا اليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبة الأرقام المنفصلة التى يدور الحديث عنها ان نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذى سكت فيه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

اصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة فى مصر ، والتى كانت تتم من قبل بحروف يونانية فى عهد خلفاء الاسكندر ، ثم باليونانية او الرومانية فى عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الاسلام، اصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام فى هذه الديار بالحروف الكوفية .

وفى الواقع فان المكين (٥٤) يورد فى مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

---

(٥٢) اوردنا عن ذلك امثلة عديدة من قبل فى الفصل الخاص بسنة الاصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه العادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الاولى لبدايات كل العهود حتى تلك التى اتبعت بشأنها الطريقة الثانية للاشارة الى السنوات الاخرى (اى السنوات بعد الأولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر امثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الاخير ، او الرقمان الاخيران من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم فى سنة التنصيب نفسها .

(٥٤) انظر بخصوص اسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسيو مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى ص ٣٩ .

عن شهادة ابى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، اما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المقريزى الذى سبق ان اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف السكوفية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم السكوفة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد مابين النهرين حيث يوجد امهر الكتبة. وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذيوعها بعد ان استخدمت فى كتابة القرآن ، ويسترعى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغيبة كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الأمر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولابد ان يكون الانسان متمرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه ان يحدس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبغى له ان يقرا ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المبانى اذ اصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الأقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

---

(٥٥) فى الفصل الخاص باشكال البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة ابى بكر .

(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلى الذى يضم ارض السكلدانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش السكوفية، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، ان الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرد ، بحيث نستطيع ان نتتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى قطعه الخط الكوفى باضطراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المبانى العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، اما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات او خطوط اكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة او كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول الشىء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقتبسة اما من القرآن ، واما من اقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليست للحروف العربية ، بخلاف الاشكال المتنوعة التى تعطى لها تبعا لمكان وجودها فى بداية او فى وسط او فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شان ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة او المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شان حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب او الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق او درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف او خطوط المخطوطات والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك ان نميز عددا بعينه من الخطوط او الكتابات الاساسية ، تطلق عليها اسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز او انماط مبدئية تقارن وتصنف على اساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير مانفعله ، لكى نعطى القارىء فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر

---

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز لانواع الخطوط العربية التى تعطى اسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نخلع على انواع هذه الخطوط المتباينة اسماء مثل : المتتابع او الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الاوربية التى تختلف فى فرنسا عنها فى ايطاليا وعنها فى انجلترا الخ .

والتى تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والاخرى عن النقوش الكوفية التى جمعت من مصر .

وحيث لم يكن فن الطباعة قد انتشر فى الشرق (٦٠) ، فقد علقت على مهارة الكتاب اهمية اكبر درجة بكثير عنها فى اوربا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص فى مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة فى مصر Voyage en Egygte على نماذج عدة من الخطوط فى انواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التى تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم ان فن حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لابعد مما ذهب اليه فن الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالقدر الكافى على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفاصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة او تلك ، ولهذا فنحن نستطيع ان نميز على القطع الذهبية الثلاث التى تحمل الارقام ١٤،١٢،٥ فى لوحاتنا ، والتى يحمل الوجه منها النقوش نفسها ، ثلاثة انماط فى الكتابة بالغة التباين ، ونستطيع ان ندرك بسهولة ان الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ اكثر صحة وتالقا من تلك التى نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكلما كانت العبارات المنقوشة طويلة ،وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ،على الدراهم والدنانير القديمة،

---

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاه المصريون المحدثون فى احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس فن الطباعة فى الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد اوربيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اقاموا فى القاهرة مطبعة فرنسية واخرى عربية كان يديرهما المسيو مارسيل .

أن الـكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنقة) ، وان هناك، بخلاف الحاشية ، التى تشتمل عادة على ثلاثة او اربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرا دائريا يدور حول القطعة ، واحيانا سطرين ، من الكتابة (٦١) ،ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (٦٢) ، وان كانت بالغة السمك بالنسبة لمحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفى سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشىء سوى الجزء الأول من الشعار ، اما الجزء الثانى فنجده على الوجه الثانى (٦٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصوص من القرآن ، وضعت الـكتابة ، التى لم تعد بالغة التقارب ، فى سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدة حروف ، واحيانا كلمات باكملها او وضع هذه الكلمات فوق كلمات اخرى ، كانت تعطى شكل الـكتابة انتظاما لاباس به واحيانا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام، ويمكننا ان نرى امثلة على كل ذلك فى الشكلين رقمى ١٠ ، ١١ من لوحتنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشىء ، تصور القوم ، رغبة منهم فى اعطاء مزيد من الانتظام لهذه الـكتابات ، ان يخطوا خطوطا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى اربعة اجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة اطر لـكل سطر من سطور الـكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائرى الذى يفصل حبيبات الاطار عن بقية وجه القطعة (٦٤) .

---

(٦١) وهو الدينار الذى وضعناه فى ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .
(٦٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ١/٢ ٣ مم .
(٦٣) نجد النقوش على الوجه الاول مرتبة كما يلى :

لا اله
الا الله
احده (كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلى :

محمد
رسول
الله

(٦٤) انظر الاشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحة الثانية من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

تاسعا : الزخارف

بامكاننا أن ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فلسنا نظن ان هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما انها لاتدل كثيرا على براعـــة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيه سطور الـــكتابة ، وقد يكون اكثر رونقا واكثر صحة كذلك ان نحصل على سطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى ان نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

اما الزخارف الأخري ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهى اكثر بساطة واقل تكلفا ، فهى :

١ ــ الزخارف الزهرية (اى التى تأتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ ــ حبيبـــات الاطـــار .

٣ ــ الاطار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبامكاننا كذلك ان ننظر الى تأشيرة السلطان او طغرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفقرة التى تعرضت لأسماء الأمراء او الحكام (من هذه الدراسة) ، وان كنا نكتفى هنا بأن نسترعى الانتباه الى أن العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشـــكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هـــذه الطغراء نجميـــات او زهيرات او تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعـــة كلها .

اما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه ا فى الفراغات التى تتركهـــا طغراء السلطان . وفى اغلب الاحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندقى زخرفا زهريا عند اعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هنـــاك محل الرقم الدال على سنة التنصيب او على سنة الاصدار كمـــا

توضح لنــا العملات الواردة بالأشكال ١،٢،٣،٤،٧،٨ (٦٥) ، واخيرا فاننا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الـكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبيــة التى وردت مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (٦٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . اما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه اكثر من غيرهما واللذان يتكرران فى اغلب الاحوال فهما :

١ ــ الشكل الذى تحمله القطعة التي اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٣ ، الوجه أ .

٢ ــ الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ فى الزخرف الاول وجود الحروف المكونة لـكلمة الله أو اختصارا لها مجدولة او متداخلة مع هذا الزخرف ، وانه قد لاحظ فى الزخرف الثانى الشيء نفسه بالنسبة لكلمة محمد (٦٧) ، وان كان الاقرب الى الاحتمال ان هؤلاء يحاولون ان يعتسفوا وجود معنى فى هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن اولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الاطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى أن نرى فى الزخــرف الاول بدايات

---

(٦٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة . اما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث ارقام ١،٢،٨ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقما ٣ ، ٤ ، فيما عدا انه يعلو هذا الزخرف فى الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجــه أ ، ثلاثة أمثلة .

(٦٦) يمكن ان نتأمل كذلك الترش المرسوم برقم ٦ فى مؤلف بونفيل ، اللوحة الرابعة .

(٦٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة فى فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة والى اسم مارى ـــ والى اسم لويس بحرفى L متشابكين (وهو ما نجده على الـكثير من عملاتنــا) .

الشعار لا اله .. الخ ، اما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احداهما مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها العرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعير (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط مبسط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش.

وبالنسبة لقطع الفندقلى ، والعملات الذهبية الاخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع أن نرى ذلك فى الاشكال ٦،١ ،٧،٦، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلى او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمغ وسط قطع العملة ، تاركة الجزءالباقى خاليا من اى نقوش او زخارف .

اما قطع العملات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقلى الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وباحجام القطع النقدية نفسها، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا أن نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

---

(٦٨) انظر الاشكال ٥،٦،٩،١٠،١،١١،١٤ من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ٥،٦،٧،٩،١٠،١،١١،١٤ من اللوحات نفسها، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة .

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على ان يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا فخيما . ونستطيع ان نتاكد من ذلك بملاحظة قطع الفندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقمى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

اما فى اوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسوم او النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف او السعى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش او التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لأحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون ان يسترعى ذلك الإنتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اتلاف او محو هذه الزخارف او النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ماهو اسهل من اقتطاع بفض منها دون ان تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع لبست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، اما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة الا بزخرف خفيف فان تزيينها او تقليدها سوف يصبح اكثر من ميسور ، ذلك أن الحروف او النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملاتنا ناتئة او بارزة ، لكنها كانت تنمحى بغتة اما بفعل الدعك او بفعل مايحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، اما فى ايامنا هذه فقداخذت هذه الحروف توسم على الأجوف (اى تحفر بدلا من أن تكون بارزة) . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالاضافة الى ان لعملاتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

---

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، مثقوبة عند وسطها بثقب دائرى توضع به قطعة العملة لتتلقى ضربة الرقاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون أن يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا اذا ماقربنا قطعة عملة من قطعة اخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

اما زخارف الدنانير والدراهم القديمة التى أتيح لنا أن نراها ، فلم يبد لنــا قط انها قد وسمت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو أن يكون هذا النقش قد انمحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، او تمت ازالته على يد اولئك الذين يحترفون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فان من المؤكد فيما يبدو أن القوم هناك قد ظلوا لمدة طويلة يعتادون عدم وضع اية سمة او بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون باعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقلى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشىء حبلا أو جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة أو القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة انواع النقش او البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجدائل بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب أو تكون مسننة على نحو طفيف، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد أن من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وعملات أخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جدائل أو نقوشا ، لــكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوربا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه اسلوبا بالغ البساطة بقدر ماهو حاذق .

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملات

أولا : الـــوزن

لم تضرب فى مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (٤,٦١٨/١٠٠ ج) * او المثقال بوزنه الحالى (١) ، بل كذلك المثقال القـــديم الذى كان يســـاوى ١٢/٧ درهم (٤,٣٩٨/١٠٠ ج) . وفى واقع الامر ، فقد كان هـــذا هو حال وزن الدنانير التى واتتنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث ـــ الا شذوذا عن هـــذه القاعدة ، وفى حالات خاصـــة ، ن ضربت فى بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـــ ٢ فندقى وتلك القطع التذكارية من ذوات الفندقى ونصف (الفندقى) التى تعرضنا لها من قبل فى الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفى نفس الوقت فان الأمراء او الحكام الذين تضرب باسمهم النقود، قد حرفوا فى فترات مختلفة اوزان هـــذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث أن تحريف وزن العملات امر يمكن ملاحظته على الدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف فى الوزن وئيدا وحثيثا حتى يمضى دون أن يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع الفُندقى ، التى ظلت على

(*) آثرت تحـــويل الكسور العشرية الى كسور اعتيـــادية حتى لا يختلط الأمر على القارىء بينها وبين العلامات التى توضع لتقسيم الأعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهيلا لقراءتها . (المترجم)

(١) عن المثقال ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هـــذا المجلد) .

حال جيدة ، والتى اختبرنا زنتها ، تتجاوز درهما واحدا و ١٥/١٠٠ من الدرهم (٥٤١/١٠٠٠ ٣ ج) اما القطع ذوات نصف الفندقى (النصفية) فتزن النصف من هـذا الوزن .

وكان ينبغى أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب فى الأصل على هذا النحو ، ونستطيع ان نتأكد من ذلك من جدول النقود المرفق بهذه الدراسة ، وان كان قد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن احمد ، الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ ٨٤٣٥/١٠٠٠٠ من الدرهم (٥٩٧/١٠٠٠ ٢ ج) ثم ثبت فى عهد سليم بن مصطفى الذى توفى فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ م) على ٨٤٢/١٠٠٠ من الدرهم (٥٩٢/١٠٠٠ ٢ ج) ، وقد ابقاها الفرنسيون على هـذا الوزن ، أما تفاوت الوزن المسموح به زيادة او نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدرهمين (*) أى ما يعادل ..... ٠٫٠٠٢٣٧٥

أما التفاوت الذى كان مسموحا به قديما فى فرنسا فيبلغ ١٥ حبة من زنة مارك اى ما يعادل .... ٠٫٠٠٣٢٥٥

ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الاربعين فرنكا وتلك من ذوات العشرين فرنكا (٢) .... ٠٫٠٠٢٠٠٠

وعلى هـذا فقد كان التفاوت المسموح به فى مصر (زيادة أو نقصا) اقل من مثيله المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (اى العملات الذهبية) اكثر انقساما (اى ان هناك نصفيات وربعيات ... الخ) بكثير فى مصر (عنه فى فرنسا) فلا بد ان التفاوت قد كان (فى الحقيقة) اكبر . هكذا كان قريبا من المستحيل ان تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد ، وحيث لم يكن العامل ليعوض عن اية زيادة تتم فى الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما ستيتضح من السياق . (المترجم) .

(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه فى المراسيم الصادرة فى ٢٣ مايو ١٧٧٤ ، و ٣٠ اكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ ابريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٣ .

تقبل النقود الذهبيـــة ما لم تزن كل مائة منهـــا ، وبدقة تامة ٨٤ درهما (١٠٠٠/٦٢٨ ٢٥٨ ج) فقد كان من مصلحة العامل ان يوازن القطع النقدية بدقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا ان وزنها يقل فجأة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يوجد اناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احتراف مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرص الصرافون او المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

واذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق ان افترضنا محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الاصل عشرة دراهم واذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحاليـــة لا تزن اكثر من خمسة دراهم و ١٠٠٠/٨٩٤ من الدرهم فان الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ١٠٠٠/١٠٦ ٤ دراهم اى ان وزن العمـــلات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١٪ .

ومن جهة اخرى فلابد لانصاف العملات او النصفيات ان تزن نصف وزن القطعة الواحدة اى ٤٢ درهما على الاقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦ ½ ج) لكل مائة ربعية . اما بخصوص اوزان الخردبات القديمة ١٢٩ ١/٣ ج) وان تزن الأرباع او الربعيات ربع وزن القطع الكاملة أى فيرجى الرجوع الى ما سبق لنا ان تلناه بخصوص هـــذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق ان اوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية ان قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة دينارا كانتا تزنان كلتاهما مثقالا فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الايام ادخلت فى التداول دراهم من اوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفـــة . وكانت الضرائب او العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقودا تدفع على نصـــفين : نصف يســـدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يســـدد بالدراهم خفيفة الوزن وحين أراد ابن مروان أن يقيم نظـــامـــا موحـــدا للنقـــد ، فقد خشى اذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن ان يثقل كاهل الناس ، او ان يقلل حجم الضريبة اذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحـــد الاوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وامر بان تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هــذه النسبة بدافع مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد اصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التى اختفظت ، شــانها شأن العملات ، باسم الدرهم فى حين ان القطعة من النقود لم تعد تزن سوى ٧/١٠ من المثقال ، بل حتى بعد ان اختفت النقود التى تسمى بالدراهم.

ولكى نفرق بين الدرهم فى مجال العملات وسميه فى مجال الوزن تجنبنا عند الاشارة الى قطعــة النقد الكلمة العربيــة درهم dirhem واستخدمنا الاشارة الى الوزن الكلمة الفرنســية دراخمة drachme التى يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٣) .

ويبدو ان عادة جعل العمــلات مســاوية فى وزنها لأوزان متداولة واعطائها الأسماء نفسها التى لتفريعات اواقسام هذه الأوزان هى عادة ضاربة فى القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا فى اوربا نقودا كثيرة باسماء livre (جنيه — رطــل) و once (اونســة — اوقية) و gros (١/٨ من الأوقية) وهى كلها نقود ذهبيــة او فضــية ، والى ان تبنينا الفرنكات فى نظامنا النقدى الجديد كانت كلمــة livre تطلق فى وقت واحد على وحدة وزن ووحــدة نقدية ، برغم انه لم تكن لدينــا قط عملة تزن رطــلا .

واذا كان علينا الا ننظر الى قطع المديني الحالية باعتبارها انحرافا بالدراهم القديمة وانما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التى انشئت فيها على وجه التحديد الا انه من المؤكد انها فى المــاضى كانت اكثر ثقلا ، وكان الباب العالى يرسل اوامره ، بل ويرسل مفوضين او مفتشين خاصين من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التى انحدرت اليها النقود حتى يعود باوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التى تتبعها القسطنطينية : ففى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، اى فى عهد الســلطان

(٣) أنظر دراستنا عن الأوزان العربية .

مصطفى ، وعندما كان الملوك رضوان ، كخيا(٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور فى القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨٦٢/١٠٠٠ ٣٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انتقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبثوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخول لهم حق تخفيضـــها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى ىدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ٧٦٠/١٠٠٠ ٢٢٤ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قـــد نقص على مدار الـــ ٣٧ ســـنة الاخيرة بنسبة ٢/٣ ٤١٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضـــة او بالأحرى من البرونز عالى العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نتبين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجعل رقة هـــذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بهـــا من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الالف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٧٨/١٠٠٠ ٣ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التفاوت في الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١٠٠٠ ، ومع ذلك فلابد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

---

(٤) كلمة كخيا او كخايا يلفظها العـــامة كيخى والتى يكتبها مؤلفونا كياهيا kiahya او كيايا kiaya هى تحريف لكلمة كتخدا وتعنى المؤتمن على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع ان نقارن هــذا التجاوز فى الوزن بالنسبة للألف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به فى فرنسا فى وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبع هناك كمبدأ ، انه كلما كثرت تفريعات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به فى زنتها كبيرا ، وفى حين امكننا نحن ان نثبت هــذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عنــد ٣٠٠ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـــ ٢٥ سنتيما ١٠/١٠٠٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـــ ١٠ جرامات فى الكيلو جرام الواحد .

ولابد ان الميزة التى تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عد قطع المدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدينى التى ما كان ينبغى استخدامها الا كنقود صغيرة (فكة) او نقود مكملة ، هى التى دفعت على بك دون شك الى ان يأمر بصنع قروش على غرار قروش استانبول .

وينتج عن المعلومات التى حصلنا عليها من القاهرة انسلسلة القروش او القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التى امر على بك بصنعها او التى كان قد شرع فى اصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من ذوات الـــ ٦٠ ولا من ذوات الـــ ٣٠ مدينى ، وان لابد لوزن هــذه العملات ان سيكون على النحو التالى :

القطع ذوات الـــ ١٠٠	مدينى	١١١/٤ درهما (٥) .	
القطع ذوات الـــ ٨٠	مدينى	٩١/٤ دراهم .	
القطع ذوات الـــ ٤٠	مدينى	٤١/٢ دراهم .	
القطع ذوات الـــ ٢٠	مدينى	٢١/٤ من الدراهم .	

ومع ذلك فان العملات التى ضربت فى عهد هــذا البك والتى حصلنا فى مصر على قطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ او الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٤٣/١٠٠٠ ٥ دراهم الى ١٧٣/١٠٠٠ ٥ اى بحد وسط قدره ١٦٣/١٠٠٠ ٥ دراهم .

ايمكن ان تكون هــذه القطــع هى العمــلات من ذوات الـــ ٦٠

---

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و الـــ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هـــذا فى راينا محتملا ، حيث اكد محدثونا انه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هـــذه هى القطع الاصلية من ذوات الـــ ٤٠ والـــ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين أن القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى ٤١/٢ و ٢١/٤

من الدراهم ؟ ان الشيء الذى قد يدعو الى الأخذ بهذا الرأى هو أن افندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين أن القطع التى حملناها معنـــا من مصر وأجرينا عليها الفحـــوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٣ . اذن فيتبقى علينا أن نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على الســـنة التى أصـــبح فيها على بك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكت فيها هذه النقود .

لقد تحتم ان تزن القطع ذوات الـــ ٤٠ والـــ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و٢ من الدراهم .

وطبقـــا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هـــذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و ١٦٣/١٠٠٠ من اجمالى زنة قدرها ١٦٣/١٠٠٠ ٥ دراهم اى ما يعادل ٢٢١/٢ ٪ اذا ما كان وزن القطعة ذات الأربعين مدينى قد بلغ ١٦٣/١٠٠٠ ٥ من الدراهم او ١٦٣/١٠٠ ١١ ٪ فقط اذا لم تكن الواحدة من هـــذه العمـــلات تزن سوى ٤١/٢ من الدراهم .

ولـــا كانت الأهمية التى تعلق عادة على النقود النحاســـية جـــد ضئيلة ، ولـــا كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية او صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة او وسيلة تبادل عنـــد شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولـــا كان من النادر ان يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الأسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ، الوزن الذى يمكن ان يكون لكل قطعة منها فقد بدا لنـــا أن ليس ثمة اهمية كبيرة فى تلمس أوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفـــة ، وان كنـــا نكتفى

---

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحـــة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة ان القطع النحاسية ذات القيم الاكبر والتى تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيما بدا لنا سبعة دراهم ونصف الدرهم اى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحدا و ٦٤٤/١٠٠٠ من الدرهم اى نحو ٥ ٦٢/١٠٠٠ جرامات ، اما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحدا ٦١٤/١٠٠٠ من الدرهم اى ٤ ٩٦٩/١٠٠٠ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و ٧٥٠/١٠٠٠ من الدرهم اى ٥ ٣٨٨/١٠٠٠ جرامات ، اما قطع الاجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين ١/٢ و ٢/٥ من الدرهم ، واخيرا فان الأجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى ٢ ١/٤ الى ١/٢ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة ١/٤ الدرهم على اكثر تقدير .

ثانيا : العيار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فان النقود القديمة ، عند اغلب الشعوب ، هى عادة اكثرها نقاء (اى اكثرها قربا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين ان عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الالف اى ٢٣ قيراطا و ٢٢/٣٢ من القيراط .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالاخلاط والشوائب فسيكون الأمر الطبيعى اكثر من غيره ، بالنسبة لها ، ان تمنح هذا الرمز الممثل لكافة القيم الاخرى اكبر قيمة ممكنة فى اقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به اكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا ان نعتقد بأن من الأفضل ان نبلغ بالذهب او الفضة اعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة ان نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعدنين قدرا اكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف او التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالاضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الاسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوربية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها، على وجه التقريب، التي تمزج بها نقود هؤلاء، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الامم الاوربية ان تتحمل كخسارة صافية مصروفات تمحيص او تنقية النقود الاسبانية والبرتغالية (اى فصل المعدن النفيس لاستخدامه فى صنع نقود خاصة بهذه الأمم) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فان الدافع الوحيد الذى يمكنه ان يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (اى الغش فيها بانقاص عيارها) هو الرغبة فى تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد (المواطنين) ، تنتهى — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، اذ هى تخرب تجارتها وائتماناتها وكذلك الثقة فيها . كما انها تلقى بالاسواق المالية فى ارتباك عسير يصعب اصلاحه فى غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور ان يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة فى البلدان التى لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة اكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا اولئك الذين يحترفون مهنة تعيير النقود ، فقد استطاع اولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود فى الشرق ان يحرفوا (أو يغشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع، وان يستحوذوا لانفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذى يجنونه من وراء ذلك .

وفى بعض الاحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لانفسهم شرف اعطاء النقود درجة اعلا من النقاء (او عيارا اعلا) عما حققه اسلافهم

او جيرانهم ، وان كانت هذه الحكومات ، بعودتها الى مبادىء اكثر عدالة واكثر استنارة ، قد ادركت ان من صالح الافراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، ان تعمل على سك نقودها بعناية اكبر وبمزيج افضل كى تمنح هذه النقود قدرا اكبر من الثقة فى مجال التجارة الداخلية ولكى توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل احمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد فى مصر ، منذ استقرار الاسـلام بها ، الذى ضرب بها انقى او اخلص الدنانير ، وسميت هـذه باسمه ، « الدينار الاحمدى ، او الاحمدى فقط » ، حتى اخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للاشارة الى الذهب الانقى .

اما السبب الذى قاد الى هـذا الاجـراء فيبدو لنا ، بالشكل الذى يروى به ، بالغ الطرافة برغم انه يعطينـا فكرة لا باس بهـا عن الملمح الاسطورى لغالبية الحكايات التى يندفع المؤلفون العرب فى تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقريزى ان احمد بن طولون قد اكتشف جـرة مليئة بالدنانير عندما امر باجراء تنقيبات فى منطقة الاهرام املا فى العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هـذه الجرة تحمل هـذا النقش ، بحروف قديمة : « انا فلان ابن فلان ، انا الذى خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد ان يعرف كم كان عهدى اسمى من عهده ليس عليه الا ان ياخذ فى اعتباره كم كان مزج دنانيرى افضل من مزج دنانيره ، ذلك ان الذى يطهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذى يتطهر فى حياته وبعد مماته » .

وقد امر احمد بتمحيص هـذه الدنانير ، فوجد ان عيارها فى الواقع اعلا بكثير من عيار النقود التى ضربت من قبله ، فبذل اكبر قدر من العناية فى تحسين عيار عملاته الذهبية .

واذا افترضنا ان الدينار الاحمدى كان يماثل فى نقائه سكين Séquin البندقية الذى يقدر عياره العالى للغاية فى تعريفة النقود الفرنسـية (٧)

---

(٧) التعريفة الصـادرة فى ١٧ بريريال من العـام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) .

بـ ٩٩٦ (فى الالف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا اى ٦٩٨ (فى الالف) ، فمعنى هـذا ان تحريفا متتابعا قد اصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الأحيان اقل من ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا ، ويبدو أن العيار الأكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته عن النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هـذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هـذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره ١٥ ٢٥/٣٢ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى أن يبلغ عيارها فيـه نحو ١٦ ٢٨/٣٢ قيراطـا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفـاوت مسموح بـه (لأعلا او لادنى) قدره ٤/٣٢ من القيراط اى ٥٢/١٠٠٠ .

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا اى ٦٩٨ من الالف بتجاوز مسموح به قدره ٣/٣٢ لأعلى او لاقل .

اى نحو ٠٠٣٩ر٠

اى (مع التقريب) . ٠٠٤٠ر٠

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس ١٢/٣٢ من القيراط .

اى نحو ١٥٦.ر٠

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا نحو ٠٠٢٠ر٠

وعلى هـذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

وحيث كانت اساليب التمحيص التى سنعرض لهـــا عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها فى فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانونى بالنسبة لعيار العملات الذهبية لم يكن (فى الواقع) كبيرا للحد الكافى ، فقد كانت قطع الفندقى التى توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد قدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب فى تعريفة النقود الفرنسية الصادرة فى ٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـــ ٩٩٦ ، وهو عيار يبدو اعلى ممـــا هو مطلوب عندما نكون بصدد عملات اكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان قطـــع الزر محبوب التى ضربت فى القـــاهرة فى عهـــد السلطانين احمد بن محمد ، ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحـــكم فى ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (١٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هى الاخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التى تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذى بدا حكمه فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة الثانية فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التى ظلت تتداول منها فى مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكانها مزيفة او كانها نقود فضية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنـــا ان قلنـــا ، برغم انها قد ثبتت فى عمليات التمحيص التى اجريت عليها فى باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصمة قاطعة ، فان هـــذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مســـاوية لقيمة الفندقى القديم ، وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة اعلى ممـــا كانت لهـــا فى حقيقة الامر .

اما الدراهم الناصرية التى امر بضربها صلاح الدين (انظر الفصل

---

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية فى عهـــد عبد الحميـــد الى ١٩/١٤ قيراطا اى ٨٠٢ (على الف) . وكان يضرب فى القاهرة دون شك بالعيار نفسه الذى كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ٦٦/١٠٠ ١٦٦ مدينى لكنه ثبت عند ٢٠٠ مدينى .

الخاص بالنقود الفضية او البرونزية) فكانت طبقا لما يورده المقريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى يعد قديما بعض الشىء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ او ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفقرة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للتمحيص الذى اجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (٩) .

وليست لدينا معطيات دقيقة عن اعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم القديمة ، فاذا ما افترضناه ٩٨٣ (من الف) ، وهو اعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تعريفة ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، فلابد ان يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ٣١ $\frac{1}{2}$ ٪ .

وقد ثبت احمد اغا خطيب زادة المفوض او المفتش الذى ارسله الباب العالى فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة، عيار قطع المدينى عند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، اما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٣٤٨ ، الأمر الذى يوضح ان تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ٣٩١/٢٪ اى نحو ٤٠٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد راينا انه كان يضاف ، فى الفترة الاخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فاذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لاى تغيير عند الصنع فسوف نجد انفسنا ازاء عيار قدره ٣٤٨ بالنسبة لقطع المدينى .

وبدءا من الاول من فندميير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى ينبغى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا ان خامة المدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

---

(٩) يورد المقريزى ان سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قاعدة ٧٠٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يبتعد كثيرا عن العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التى تخضع هـذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) اى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (ان صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتجمية او الإنضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدى الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر او تحترق مكونة لهبا اخضر اللون او تتأكسد او تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو او التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة او الفضة المزوجة مع توالى هـذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لأن سطح قطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (اى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، اما قطع المدينى التى تفحصها المسيو فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعيارجى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فقد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هـذه قد صنعت تحت اشرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (٩٨ او ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات تمحيص اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ — ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينبغى ان تعطيها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالغة الدقة اجريت حديثا على يد المسيو دارسيه Darcet مفتش عمليات التعيير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، إننا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعيير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اضفناها ، وعلى هـذا فبإمكاننا كذلك ان نصل بنسبة التكرير او التمحيص (او المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المدينى الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التمحيص التى ذكرناها فيما سبق .

اما بالنسبة لصنع العملات ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، فقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا

و $\frac{٨٧٠٩٤٣٢}{١٩٠٠٠٩٠٠٠}$ من الدرهم ، وان كان من الممكن لعيــارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير او تصفية خلال مراحل عملية التنقيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لأن عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هــذه المسكوكات هى بالضرورة اقل حجما من تلك التى نتطلبها قطع المدينى (*) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحــدة بعينها ، حقيقية أو افتراضية تجعل منها طرفا للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هــذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدى الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هــذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لهــا . وقد استقرت غالبية الأنظمة النقدية على معدنين جنبا الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى اغلب الأحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الأحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الأحيان الوحدة النقدية لانها اكثر وفرة من الذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقــال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر ممــا ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى ممــا تتطلب الامور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الأساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات أو المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) "بشكل اكثر يسرا، فنادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد رأينا عند حديثنا عن العملات

(*) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العملتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العقود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ ان استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدوولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الاصل ، اصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى ان كل شىء اصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، اصبح المدينى ، الذى قام مقام هـــذه العملة الفضية ، هو الوحـــدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله اصغر وحـــدة نقدية من هـــذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة من الامم لتقييم صفقات (او مشتريات ، او خدمات ...) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كنقود معاونة للنقود الفضية، ومع ذلك فلابد ان تنشأ فى هـــذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف تتم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هـــذا النوع من المسكوكات بان ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الامر بكل شىء ، حتى الذهب نفسه ، ان اصبح يقـــدر بالفلوس ، اى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هـــذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين من الندرة او الوفرة .

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود الفضية وان تدون فوق النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، تاركين للتجارة مهمة تحديد العـلاقة (التبادليـة) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فنادرا ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هـذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذيوعها ، مجهولة من الغالبيـة العظمى من ابناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسـابات تقييم على الدوام ، وهـذا شىء مستحيل عليهم ، لا يألفه الا الصرافون واولئك الذين يشتغلون بالعمليات التبادلية والمـالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هـذه الفكرة فى نظـامنا النقدى الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبيـة ، كمـا فعلنـا بالنسـبة للعملات الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقـد كانت القيمة النسبية لهـذه العملات او سعر التداول تتحدد عن طريق التجـارة فحسب ، وهـذا ما دعا المسيو دى ساسى الى الظن بأن القوم تحت حكم الفاطميين كانت لديهمفكرة أكثر دقةفى مجال اقتصـاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدى المتبع اليوم فى غالبية دول أوربا ، حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناسـب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة ، ومع ذلك فهل يحتمل ان يكون ثمة ، فى تلك الفترة التى نتحدث عنها ، نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار ــ قد وضعته حكومة مصر ؟ فحيث لم يكن يتعلق الأمر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن ان تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك ، واخذت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية ، ونعنى بذلك عدم وضع سعر أو تعريفة للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

أن أصبحت لمصر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هنساك مناص من أن تلتزم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هـذه النقود (الوافدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث فى كل بلاد العالم على وجـه التقريب ، وهو الأمر الذى تبرهن عليه كذلك فترات عديدة وردت عند المقريزى .

بل لقد كان على امراء او حكام مصر ان يبدوا غيورين على حقهم فى تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا ان يسعوا لتحقيق اكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فاذا كانت هـذه هى حقيقة الأحوال ، فان هـذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى او عن طريق قيمة اسمية لهـا اعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهـذا الغرض نفسه فقد اعتادوا فى حالات كثيرة ان يأمروا بابطال ، ليس فقط كل المسكوكات الاجنبية التى دخلت فى نطاق التداول فى عصور مختلفة بل بابطال العملات التى اصدرها اسلافهم وطلب تسليمها حيث لم يكن يتم قبولها على اكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية او الفعلية، وبعد ذلك كانت تحول الى اصدار نقدى جديد ذات مزيج ادنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة، وبرغم سلطة الحكومة من جهة اخرى ان تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية او الحقيقية لهـا الى التوازن بطريقة متفـاوتة الايقاع ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هنـاك اية وسيلة قهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالى ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعيـار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كميـة من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لأن تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هـذه الحكومة تحقيق الأرباح التى تجنيها من وراء صنع هـذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد عيار العملات وتفرض تداول هذه النقود وفقـا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

---

(١٠) انظر ما سبق ان قلناه عن البوطاقة الفصـل الخاص بالنقود الحسابية .

كما لو كانت هـــذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية او الفعلية نفسها التى كانت لها من قبل (*) .

واليـــكم الآن السبب الذى كان يحول دون أن تتوازن النســـبة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية هـــذه العملات ، التى كانت في الوقت نفسه تستخدم فى الصفقات الكبرى والمشتريات الصغرى (الجملة والقطاعى) فى كافة انحاء مصر ، بل كذلك فى البلدان المجاورة ، وفيرة لحـــد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت تتحقق لهـــا قيمة افتراضية (او حسابية) كبيرة بعض الشىء باعتبـــارها وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم ان انخفاض مزيجها او سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا ان نلتمس عند المقريزى تلك التغييرات الاساسية التى تناولت القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الاولى من الهجرة ، ونكتفى هنا بأن ننقل عنه فقرة بالغة الاهمية ، تتطابق مع ما سبق لنا ان قلناه .

فى نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول للدينار المعزى يبلغ ١/٢ ١٥ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحـــد كبير فى عهد امير المؤمنين الحاكم بأمر الله ابو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما وتغيرت كل اسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبير فى احوال الناس ، وعندئذ الغى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر عشرون صندوقا من الدراهم الجديدة ، وقطعت رقبة كل من رفض مهنة الصيرفة .

ونشر مرسوم يحرم اتمام اية صفقة قدرت بالدراهم القديمة ، وامر كل حائزى هـــذه المسكوكات بان يحملوا كل ما كان لديهم منها الى دار سك النقـــود فى مدى ثلاثة ايام ، وتسبب ذلك كله فى حـــدوث فوضى واضطراب كبيرين ، واخذت كل اربعة من الدراهم القديمة فى مقابل درهم

(*) المقصود بالقيمة الجوهرية او الفعلية كما سنرى فيما بعد هو قيمة المعدن المستخدم فيها بالاضافة الى نفقات صنعها . (المترجم) .

واحد من الدراهم المضروبة حديثا ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

ويبين جدول العملات الملحق بهـذه الدراسة القيمة الأسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش سـواء بمعرفة الباشوات والبكوات فى عهود مختلفة أو على يد الفرنسيين اثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هـذا التثبيت الأخير بموجب تعريفة أصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن أناس من اهل البلاد ، ووضعت هـذه التعريفة نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على اسـاس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الاخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغى لنـا ان نوردها هنـا ، وان كنا اكتفينا بان نضيف بحذاء هـذه التعريفة عمودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على اساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفـة النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضـوى المجمـع الوطنى الفرنسى ، وبوسييلج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واسـتيف Estève الخازن العـام ، وماجالون Magalon القنصـل العـام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد أبو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهـذا الغرض — على أن تتداول النقود الفرنسية والتركيـة والعملات الأجنبية الاخرى طبقا للتعريفة التى ستطبع نتيجة لهـذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفة المذكورة ، على النحو الآتى :

النقود الذهبية	التعريفة: بالعملة المحلية	التعريفة: بالعملات الفرنسية				تحويلها إلى فرنكات على أساس ٤٢ آمديني لكل ٥ فرنكات		
	بارة ومديني	كور	د	س	جنيه	كور	سنتيم	فرنك
الخردبة الاسبانية تساوى .	٢٣٥٢	—	—	—	٨٤	٦٩	٨١	٨٢
نصف الخردبة . . .	١١٧٦	—	—	—	٤٢	٨٤	٤٠	٤١
١/٤ الخردبة	٥٨٨	—	—	—	٢١	٤٢	٧٠	٢٠
١/٨ الخردبة	٢٩٤	—	—	١٠	١٠	٢١	٣٥	١٠
١/٣٢ من الخردبة . . .	١٤٧	—	—	٥	٥	٦١	١٧	٥
القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس	١٣٤٤	—	—	—	٤٨	٣٩	٣٢	٤٧
قطعة اللويس	٦٧٢	—	—	—	٢٤	١٩	٦٦	٢٣
سكين البندقية . . .	٣٤٠	٢/٧	١٠	٢	١٢	١٨	٩٧	١١
الزر محبوب إصدار القاهرة	١٨٠	٦/٧	٦	٨	٦	٨٠	٣٣	٦
قطعة بنصف زر محبوب .	٩٠	٣/٧	٣	٤	٣	٩٠	١٦	٣
عملة ذهبية إصدار القسطنطينية(1)	٢٠٠	٢/٧	١٠	٢	٧	٢٢	٤	٧
« « « هنجاريا وهولندا	٣٠٠	٣/٧	٣	١٤	١٠	٣٤	٥٦	١٠
النقود الفضية								
ريال فرنسا ذو الستة جنيهات écu	١٦٨	—	—	—	٦	٤٢	٩١	٥
« « « الخمسة « «	١٤٢	١/٧	٥	١	٥	—	—	٥
« « « الثلاثة « «	٨٤	—	—	—	٣	٧٧	٩٥	٢
القطعة ذات الثلاثين سو(*) sous	٤٢	—	—	١٠	١	٨٨	٤٧	١
« « ١٥ « « «	٢١	—	—	١٥	٠	٤٩	٧٣	٠
ريال روما écu . .	١٤٠	—	—	—	٥	٩٥	٩٢	٤
ريال مالطة	٦٧	٢/٧	١٠	٧	٢	٩١	٣٥	٢
القطعة ذات الريال و ١/٢ الريال (مالطة)	٨٤	—	—	—	٣	٧٦	٩٥	٢
« « ٢ ريال «	١٣٤	١/٧	٨	١٥	٤	٨٣	٧١	٤
« « ٢ ١/٢ ريال «	١٦٨	—	—	—	٦	٥٥	٩١	٥
القرش الاسبانى . . .	١٥٠	٥/٧	١	٧	٥	١٧	٢٨	٥

(١) لم توضع تعريفة للفندقلى ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، انظر الباب الأول ، الفصل الاول ، الفقرة اولا : الخاصة بالنقود الذهبيـة .

(*) sau عملة تساوى ١/٢٠ من الفرنك . (المترجم) .

	التعريفة					تحويلها إلى فرنكات على أساس ٤٢ امديني لكل ٥ فرنكات		
	بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية						
	ابرة او مديني	كسور	د	س	جنيه	كسور	سنتيم	فرنك
التالر (التالارى) (الألمانى)	١٥٠	٠/٧	١	٧	٥	١٧	٢٨	٥
ريال جنوة ذو الثمانية جنيهات	١٨٦	٢/٧	١٠	١٢	٦	٩٣	٥٤	٦
ريال ميلانو ذو الستة جنيهات	١٣٠	٢/٧	١٠	١٢	٤	٧٤	٥٧	٤
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :								
النوع الأول ويساوى . .	١٠٠	١/٧	٥	١١	٣	١١	٥٢	٣
« الثانى « . .	٨٠	٠/٧	١	١٧	٢	٦٠	٨١	٢
« الثالث « . .	٦٠	٣/٧	١٠	٢	٢	٢٧	١١	٢
« الرابع « . .	٤٠	٦/٧	٦	٨	١	٨٤	٤٠	١
وتبعاً لهذا الحساب فإن :								
الجنيه النورى يساوى . .	٢٨	—	—	—	١	٥٩	٩٨	—
والبارة الواحدة تساوى . .	١	٤/٧	٨	—	—	٥٢	٣	—

ملاحظة : كانت موارد وانفاقات الجيش تحسب بالبارات .

صدر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم(١) .

(توقيعات)

---

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الاول من السنة الاسلامية .

وختاما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدوافع التى استخدمت اسسا للتعريفة السابقة .

كانت المهمة التى كان على اللجنة ان تضطلع بهـا بخصوص تثبيت هـذه التعريفة تقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفـة بالغـة الصرامة للعملات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هـذه العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظريا اكثر الاجـراءات مطابقة لمبادىء الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشـدا بمصلحة افراد الجيش الذين كان عليهم — وهـذا امر طبيعى — عند دخولهم الى مصر ان يستبدلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوربا أكبر كمية ممكنة من عملات البلاد فى حين ان سلوكا كهذا سيكون فى واقع الامر ، عملا مجافيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نحط على هـذا النحو من قدر عمـلات البـلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو اننا باجراء كهـذا ؛ نحرم الخزانة من كل الربح الذى يمكنها ان تحققه من عملية صنع النقود ، ولا حتى اننا سنثقل كاهل الخزينة بالنفقات باهظة اذا ما وقع على عاتقها عبء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالـمدينى فان من الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تناقصت مواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوىء اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل القرش على سبيل المثال مساويا لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنحصل على النتائج الاتيـة :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فان مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جباية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فان الفائدة التى يعود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هى الاخرى لحد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث ان القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الاقتراب من القيمة الجوهرية او الفعلية ، وحيث انه عندما توجد فى اى مكان زيادة ملموسة فى عدد المستهلكين الذين عليهم ان يشتروا كل شىء دون ان يبيعوا (او ينتجوا) شيئا ، وبصفة خاصة حين ينفق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون الى التداول كمية كبيرة بعض الشىء من المسكوكات الاجنبية ، فان سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، ان نعاود رفع سعر المدينى فى القاهرة او حتى ان نحتفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، ان نتخذ اجراءات صارمة وربما مجافية لاصول السياسة »! ولهذا السبب فان هــذه اللجنة قد اتخذت فى الواقع ، وحسب وجهــة نظرنا ، الاختيار الاكثر معقولية والاكثر نزاهة حين وقفت موقفا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبتثبيتها قيم الزر محبوب والقروش الاسبانية بقيمتهما الاسمية من المــدينى التى كانت قد بلغتها فى القاهرة (عند مجيئنا) اذ كان من الطبيعى لهذه المدينة ، بفعل اهميتها ، وبحكم صفتها كعاصــمة ومركز للتجــارة والحكومة ، ان تنظم اســعار تداول العمــلات .

رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية

بين المسيو مونجيه Mongez فى مقالته الرائعة ، والتى كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، ان القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا نكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — اى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الاصلية للمعدن مضافة اليــه نفقات الضرب (او السك) ، ومع ذلك ، فلكى نقدر قيمة المعدن منفصلا او ممزوجا فقد يتطلب الامر ان نقارن هــذه القيمة بقيم السلع الغذائيــة الرئيسية فى البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن اثمان السلع الغذائية ان نقارن هــذه الأثمان باثمانها التى بلغتها فى بلادنا ، وفى المقام

(١١) سبق ان اشرنا اليها فى ص ٩٤ ، الهامش رقم ٣ .

الثانى فلابد لنا ان نلاحظ إن نفقات « تنقيد » هذه المعادن ليست هى نفسها فى بلادنا ، فهى فى مصر اكبر بكثير (عنها عندنا) بفعل انماط النقود وطبيعتها هى نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه النفقات فى مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تخلفا ، وهكذا فان الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة الجوهرية للنقود المصرية هى ان نقارنها ، فى ضوء هذه الاعتبارات بالنقود الفرنسية ، مفترضين ان نفقات السك هنا وهناك متماثلة . وهذا هو نفس ما فعلناه فى الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خامسا : نسبة الذهب والفضة
فى سبيكة العملات المصرية

لكى ندرك هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، أو من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن المضاف (١٢) .

وفى نظامنا النقدى الحالى فى فرنسا ، فحيث أن نسبتى كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار العشر) ، وحيث ان تفريعات كليهما تتبع النظام العشرى ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التى نحن الآن بصددها ، وفى واقع الأمر فحيث أن كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ × ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نتبين على الفور أن نسبة الذهب الى الفضة هى ١٠ الى ١٥٥ او ١ الى ١٥١/٢ .

ويقدم المسيو موتجيه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة فى البلدان والعصور المختلفة .

---

(١٢) لا يحسب حساب المزاج فى العادة ، ولكن عندما توجد فى النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشىء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان ناخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكي يتيسر لنا ان نلم بالنسب التي اتبعت في مصر فلابد ان يكون المؤلفون قد نقلوا الينا في الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقريزى التى تقدم فى بعض الأحيان وزن عملة وفى احيان أخرى وزن غيرها ، وفي احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار هذه العملات دون ان تحدثنا في هذه الحالة عن وزنها . ولسنا نستطيع أن ناخذ قيمة الدنانير التى اوردها المقريزي مقدرة بالدراهم فى الفترات التى اوردنا ذكرها ص١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة(١٣)، فلكى نتبنى وجهة النظر هذه فلابد أن يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والعيار نفسه الذى كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية فى مصر قد عانيا من التحريف او التلاعب أكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التي نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يعطون على الدوام الفضة فى دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التى كانت عليها سبائك الفضة في مجال التجارة وعند الامم الاخرى ، او حتى في مجال الفضة التي تدخل فى صناعة النقود .

وفي عهد احمد بن محمد الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١،١١٥ (٣ — ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التى نحن بصددها فى قطع الفندقلي ١ الى ١٤،١/٢ (١٤) ، وفي هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع تقريب كبير ، هى النسبة نفسها التى تقررت فى فرنسا على يد لويس الخامس عشر عند اعادة صهر (النقود) فى عام ١٧٢٦ ، وهى نفسها كذلك النسبة التي وحدها روميه دى ليسل Romé de Lisle قائمة

---

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقريزى عن النقود الاسلامية والتى قام بها المسيو دى ساسي ، ص ٤٢ .

(١٤) ١٠٠ فندقلي تزن ـــر١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتساوى ١٣،٤٠٠ مديني .

١٠٠ مديني تزن ـــر١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية فى عهد قسطنطين (الاول) * اى قبل ذلك بنحو اربعة عشر قرنا ، وقد جاء هـذا التعادل (فى النسبة) طبقا لملاحظات المسيو مونجيه « مفاجأة تامة اذ كان يبدو أن اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التى تدفق بها هـذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هـذا الكشف » .

اما فى مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد احمد الثالث (اشمت Achmet) ﴿ عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة فى الزرّ محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ٣٦/١٠٠ ١١ أى اكبر بنحو طفيف من ١/٢ ١١ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هـذه النسبة قد انخفضت ، طبقا للوزن والعيار والقيمة الاسمية التى اعطيناها للعملات الذهبية والمدينى (١٦) الى ٤/٥ ٧ .

وبرغم أن القطع ذات الاربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة فى مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها فى عهد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة فى العملات الذهبية والقروش (بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالعيار نفسه الذى للمدينى وان المائة منها تزن ٥١٦ درهما) كانت اكبر بنحو طفيف من ١/٢ ١٣ (١٧) ، وانها بلغت فى عهد الفرنسيين ٢/٣ ١٠ .

(*) امبراطور روما من ٣٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ماكزانسيوس تحت اسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للامبراطورية ، وفى العام ٣١٣ اقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٢٣/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٧٥٠ وتساوى ٥٠٠ر١٢ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ـــر١١٥ درهما بعيار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٢٠/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٦٩٨ وتساوى ٠٠٠ر١٨ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ـــر٧٣ درهما بعيار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش تزن ٥١٦ درهما بعيار قدره ٥٠٠ وتساوى ٠٠٠ر٤ مدينى .

وتعود هـــذه النســـبة الاعلى الى ان القروش كان لهـــا بحـــكم وزنها قيمة جوهرية اكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، ان نحسب العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى العهود المختلفة التى يقدم عنها هـــذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات المتضمنة فى تعريفة النقود التى ســـبق ان اوردناها عند حديثنا عن القيمة الاسمية للنقود ، ان القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قـــد اعطيت لكل من الفندقلى والزرمحبوب فى مختلف العهود برغم ان قيمتها الجوهرية تختلف كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المدينى عما كانت تساويه وقت اصدارها .

---

(١٨) ١٠٠ قرش تزن ٤٠٠ درهم بعيـــار قـــدره ٣٤٨ وتســـاوى ٤ر٠٠٠ مدينى .

الباب الثاني

الحاله الراهنه للعملات النقديـــه

اساليب صنعها ــ ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدى الحالى

كانت النقود الوحيـدة المستخدمة فى مصر ، قبل مجىء الفرنسيين، والتى ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هى .

اولا : النقود الذهبية

وهى :

العملة الذهبية زرمحبوب المخلوطة بالفضة بعيار قدره ٤/١٦٣ قيراطا اى اقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعـة ١٠٠٠/٨٤٢ من الدرهم اى جرامين و ١٠٠٠/٥٩٢ من الجرام ، وتساوى ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية التى نجدها على القطعة التى رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحبوب او النصفية وقطرها اقل بقليـل (من قطـر الزرمحبوب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هى نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع او الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحبوب او الربعية وقطـر هـذه اقل من قطـر النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهى من العيار ذاته ، وتحمل على احد وجهيها توقيع او طغراء السلطان ، وتحمل على الوجـه الاخر جزءا من النقوش نفسها التى تحملها النصفية . انظـر الربعيـة المرسومة فى الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الالف منها ٧٣ درهما (أى ٢٢٤ ٧٦/١٠٠ جراما) بعيار قدره ٣٥٠ (من الف) من الفضة الخالصة، على احد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية او طغرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (أى القاهرة) سنت « سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى أو القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الاهمية فى عهد الجنرال بونابرت ، ويمكن النظر الى هـذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللالمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فىالفصول والنبذ المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هـذه الدر

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

اولا : الوسائل التى تتزود بها القاهرة بخامى الذهب والفضة

كان المصـــدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيـــه الذاكرة . هو اخـــلاط من اليهود يحترفون تزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العـــالم ، أن يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ .. وينبغى على عالم الأثريات أن يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبيـــة والفضـــية (القديمة) ويكفيه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها ســـعرا اعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هـــذا التشبث أو العناد، هذا الحرص على عدم التفريط فى اى ربح مهما كان تواضـــعه .. تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هنـــاك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للقهر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشـــائعة بعض الشىء ، ان تجارة المعادن النفيسة تدر مكاسب طائلة ، لكنها فى حقيقة الأمر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى أوربا بأرباحهم الى « اجرة يدهم » والى الاثمان الاعتبارية او الخيالية التى تعطيها الابهـــة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحـــا على الاطلاق من الخامات نفسها .

ولليهـــود الذين يحترفون توريد هذين المعدنين لدور سـك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون فى القاهرة ، ولهم فى المدن الأخـرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفى القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (أو الشراء) بواسطة الصرافين الى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعـادن عن طريق الفحص اذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (أو العيار) أو عن طريق المحك او المصداق ، اما بالنسـبة للعمـلات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة فى وكالتهم عن طـريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التى يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء ابر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات ، ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدعكون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم فى أوربا ، قطعة الذهب التى يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الأخرى بهذه الابر الذهبية او بنجوم العيار (*) التى يزونها اقرب من غيرها الى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرون الذهب بكثير من الدقة والنزاهة ، مقارنين مظهر الشذرات التى خلفتهـا قطعـة الذهب المفحوصة فوق المحك (بالابرة او النجمة الذهبية المناسبة) .

اما فى فرنسا ، فانهم يمررون على الشذرات التى تتم بهذه الطريقة بمـاء النار (الذى يعد لهذا الغرض من حمض النيتريتيك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبى على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التى تبديها هـذه الشذرات أو تلك لمفعول الحمض ، اما اذا اختفت الشذرات بشكل تام (أى تحللت) فمن المعروف اى عيار تكون عليه شذرات الذهب لكى تتحلل بفعل ماء النار .

---

(١) الجمع وكايل .

(*) قطعة من الذهب او الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التى تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفي معظم الأحيان من العيار المحدد لقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك ايضا يجنبون أنفسهم مشقة اعادة صهر ذهبهم لكى يبلغ ((بدقة) العيار المطلوب ، أما اذا نتج عن عمليـة « التعيير » التى تجرى فى دور سك النقود ان السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فانهم يضطرون لحملها من جـديد لاعادة صهرها ثم سبكها بطريقة اكثر دقة .

وعنـدما يلزم خفض عيـار الذهب ، فانه لا يفوتهم أن يفضـلوا استخدام الفضة المذهبة ((لهذا الغرض) ، وهم لا يشترونها من الأسواق الا بالسعر نفسه الذى للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمـادة الذهبية التى يحتويها هـذا النوع من الفضة التى يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التى تتبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشـمع ؛ ويلقون داخـل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذى يساهم فى العملية كمدر لمعـدن الذهب وفى منع تاكسد سطحه .

وفى كل عام تجلب القوافل التى تمضى من المغرب قاصدة مكة (٢٠)، وتلك التى تاتى قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وان كان كل هـذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون ان يستبقونه لانفسهم او لموكليهم ، يعرضون على الدوام سـعرا أعلى من الثمن الذى تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد فى هـذا الذهب ، الذى يتكون من شـذرات تراكمت دون شك فى مجارى الانهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحـاملة

---

(٢) تجمع هـذه القوافل فى طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة فى نحو منتصف ابريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند اسوان وسيوط فى صعيد مصر .

للذهب أيا من هـذه القطـع الكبيرة بعض الشيء ، والمتماسكة ، والتى بسميها نحن فى اوربا Pepie (*) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش ابيض ناعم ، تحيط به قطعتان او ثلاث قطع من قماش اكثر سمكا ، وتعقد قطعة القماش بخيط لتأخذ شكل صرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف فى الشمس ، ويشكل الجلد الذى يجفف على هـذا النحو ، وبعد أن ينكمش ، غلافا مضغوطا ومتينا ، وتشكل الحزمة او مجموعة الذهب هـذه مظهر حقيبة محلية باللون الذى نستخدمه ، او منظر ثمرة الـ solanum المسماة بالطماطم .

وفى كل واحدة من هذه الحقائب نوجد على الدوام بعض المجوهرات او الحلى التى تم شراؤها من الافريقيين أو الزنوج ، وتكاد تكون كل هـذه الحلى عبارة عن حلقان او خواتم او دلايات للأذن او عقود للرقبـة ، اما العمل الوحيد الذى ادخل عليها فهو نوع من النقش او الرسوم تمثل اناث البرغى بالغة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقان فى شكل ثعابين ، وقد راينا احدى حلى الرقبة فى شكل سلحفاة ، راسها واقدامها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائب الحلى أو مجموعات الذهب من الوزن نفسه، اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما أو ٦٥ مثقالا ، اما عيارها فيتراوح بين ٢١ و ٢٢ ١٦/٣٢ (قيراطا) (٣) ، وكان ذهبها فيما مضى اكثر نقاء طبقا لزعم افندى النقود واليهود اما لأن الشذرات كانت أكثر ثراء (اى بها نسبة أعلى من الذهب الخالص) واما لأن الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات عيـار اعلى .

وكانت هـذه الحزم ، التى كانت تباع الواحدة منها عادة مقـابل ٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل عمـلات حقيقية ، تستخدمها القوافل وسـيلة للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون أن يضطر الناس حتى لوزنها او فتحها ، ويمكن للمرء ان يوليها ثقته التامة وان ياخذها بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومصالح التجار انفسهم قانونا بالغ الصرامة .

(*) تعنى هـذه الكلمـة فى الأصل نوعا من الورم يصيب لسـان الطيور فيمنعها من الاكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .

(٣) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الالف .

ومع ذلك ، ففى دور سك النقود ، كان يتم التأكد اولا من وزن وعيار واحدة من هــذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائى ، وكان اليهــود ، وهم متمرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كانت قطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهــو ١/٢ قيراط لاعلى او لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسبا للتاجر ، الذى يبيع ما معــه دوما فى حضور أو عن طريق شيخ القافلة ، كان (البــائع والمشترى) يتلامسان بالأيدى وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبــادىء عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، أن تباع (أو تشترى) معادن فى مقابل معادن، ولتفادى هــذا المحظور ، ذلك انه توجد فى كل الديانات أساليب للتملص أو المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هــذه العمليــة عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، وتوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشترى اى هاتين الكومتين ينال اعجابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشترى صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار ٢٤/٣٢ ١٦ قيراطا (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيــع دوما للفرنسيين ، بواقع ان كل ١١٢ قطعة من هــذه النقود أو ٢٠ر١٦٠ مدينى تعــادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هــذه الدراهم المــائة على ٨/١٠ ٦٩ درهما من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل ٥٢١/١٠٠٠ ٢٨ر٨٨٢ مدينى اذا لم نقم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبائك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيــار ٦٩٨ تحوى ٢ر٣٠ درهمــا من الفضــة ، يمكن الافتراض بأن عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) ممــا

---

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المــادة الأولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بعطينا ١٨ر٢٧ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٠٠٠/١٣٦ ٥٢٠ مدينى ، بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٠٠٠/١٣٦ ١٩ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فاننا حين نخصم من مبلغ الـ ٦٠١٦٠ر٢٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٠٠٠/١١٦ ٥٢٠ر (هو ثمن الفضة الخالصة المزوجة بالسبيكة) ، فسيتبقى لدينا ثمنا لـ ٨ر٦٩ درهما من الذهب الخالص مبلغ ١٠٠٠/٨٨٤ ٦٣٩ر١٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ١٠٠٠/٣٦٩ ١٣٧ر٢٨ مدينى ، ومع ذلك فنحن لا نستطيع ان ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة كل الفضة التى تحويها هذه السبائك ، اذ ينبغى علينا ان نخصم من هذه القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم اصدرته الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر بـ ٣.٢ فرنكا لكل كيلوجرام واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه . وعلى هذا ، فان هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٨ر٦٩ درهما من الذهب الخالص ، اى ١٠٠٠/٩٠٧ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما و ١٠٠٠/٧٠٢ من السنتيم اى ١٠٠٠/٢٠٧ ١٩٥ مدينى ، ينبغى ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق أن رأينا ١٠٠٠/٨٨٤ ٦٣٩ر١٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية الى ١٠٠٠/١٩١ ٨٣٥ر١٩ مدينى ، وعلى هذا فان ثمن مائة الدرهم من الذهب الخالص سوف يبلغ ١٠٠٠/١٧٩ ٤١٧ر٢٨ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشترى لصنع النقود فى العام السابع (١٧٩٩) من قافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تعود بعد صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ٢٢/١٢ ٢١ الى ٢٢/٢٠ ٢٢ قيراطا ، تحوى فى مجموعها ١٠٠/٥١ ٢٦٠٢ درهما من الذهب الصافى . ويدفع ثمنا لتراب الذهب هذا ٢٣٨ر٧٣٠ مدينى ، مما يجعل

ثمن مائة الدرهم من الذهب الصافى (٥) . . . ١٠٠٠/٩٨٩ ٥٨ ٢٨٫٠ مدينى .

وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ، كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلى هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة التى مزجت بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا و ٣٥ سنتيما في الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقترب من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى بنسبة تزيد عن ٢/٥١٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٢/٦١٪ .

اما الطريقة التى كانت تشترى بها الفضة لدور سك النقود فهى تسترعى الانتباه بعض الشىء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التاكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدى لان يدفع ثمن

---

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى حددته تعريفة النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثمن المزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهما اى ٧٧٧/١٠٠ ٢٧ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لماذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد وفروا الفضة بعيار المدينى نفسه اى بأن يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و ٠٠١٣٢/١٠٠٠٠٠ من المزاج فلابد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة ٣٣٥/١٠٠ ١٩٠٣ مدينى (٧) مع تحميل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى اولا (٨) . . . ر١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهما و ٤٣٢/١٠٠٠ من الدرهم هى وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهما ، والتى ستبلغ اى هذه القيمة (على هذا الاساس) ٩٥٦/١٠٠ ٥١ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة ٩٥٦/١٠٠ ١٨٨٧ مدينى ، بفرق يصل الى ٣٧٩/١٠٠ ٥ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

---

(٦) لتكن خ هى الفضة الخالصة و م هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة خ + م = خ + ٢/١٠٠ (خ + م) × ١٨ مدينى = ١٨ مدينى (١٠٠ خ + ٢ خ + ٢ م)/١٠٠ = ١٨ مدينى (١٠٢ خ + ٢ م)/١٠٠ = (١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م)/١٠٠ ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (خ + م) = ١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط فعندئذ تكون م = ٠ وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى اما اذا حدث العكس وكانت خ = ٠ اى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .

(٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .

(٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار اليه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التى كانت متبعة بان يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التى يقومون بتوفيرها (٩) بانفسهم . وينبغى ان نلاحظ ايضا ان عملية التعيير (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها فى الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع فى الواقع بثمن اغلى مما تقدمه الحسابات فى الظاهر .

وحيث تحدد عيار القروش ، طبقا لاكثر عمليات التعيير دقة بواقع ٨٩٥٨٣٣/١٠٠٠ فان الالف من القروش والتى تزن فى مجموعها ٨٧٥٠ درهما، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى ٧٨٣٨ ٥٤١/١٠٠٠ درهما ، وهو ما يعطينا كثمن لكل مائة درهم من الفضة الخالصة ١٩١٣ ٦٠٠/١٠٠٠ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التى يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون ان نضيف الى الصافى الذى كانت تحويه ٢٪ من اجمالى الوزن ، وبدون ان نحاسبهم على المزاج الذى يضيفونه .

وحيث كانت عملية التنقية بالغة الصعوبة ، وباهظة النفقات لاكثر مما ينبغى ، فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود فى السبائك بشكل ربحا لدار سك النقود ، اما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود ان تضيفه الى السبائك لكى تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الارخص لها ان توفره (بنفسها) عن ان تدفع ثمنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد اصبحت بمرور الوقت اكثر ندرة ، فقد بدا يدفع ثمنا لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

---

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة التاسعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمنها فى النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية فى مصر والأثمان التى كانت لهـا فى فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلى :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التى كانت محددة فى مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذى ثبتته تعريفة النقود الصادرة فى ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت فى الواقع بالقيمة نفسها ، بل ربما كانت أغلى (فى مصر منها فى فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذى حدده الفرنسيون فى مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التى تمت فى فترتين مختلفتين ، والتى كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التى لها فى فرنسا ، وان كانت المكاسب التى كان المعنيون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الاوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

---

(١٢) انظر المادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر فى الأول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

جدول لمقارنة أسعار الذهب والفضـــة الخالصين

فى مصر وفرنسا

السعار

توضيح لشروط أو ظروف الدفع	في مصر — بالمديني — مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ر٠ — قبل الغزو الفرنسي	بعد الغزو الفرنسي	٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩ر٠ أو كيلو جرام واحد	بالـــ — بواقع ١٤٢ مديني لكل ٥ فرانكات كيلو جرام	
	مديني	مديني	الدفني	كسور سنتيم	فرنك
عندما لا يحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . .	٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	٩٣٨٠٧,٧٩٩	٩,١٤	٣٣٠٣
عندما تخصم كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مديني و ١٣٤و٠ للدرهم وهي القيمة التي حددتها التعريفة في فرنسا	٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	٩١٣٨٧,٦١٤	٨٧,٣٢	٣٢١٧
عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير	٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	٩٢٢٩٦,٤١١	٨٧,٣٦	٣٢٤٩
سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب	—	٢٨٠٣٨,٩٨٩	٩١١٢٣,٠٤٣	٩٠,٩٩	٣٢٠٨

اسعار

توضيح لشروط أو ظروف الدفع	قبل الغزو الفرنسي	بعد الغزو الفرنسي	الدفني	كسور سنتيم	فرنك
إذا كانت الفضة قد سلمت لدار سك النقود نقية تماما	١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	٣٩٦٣,١٦١	٩٧,٠٤	٢٠٩
إذا أدخلنا في الاعتبار فرق ثمن المزيج بالنسبة إلى ثمن النحاس الذي كان ينبغي إضافته	١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	٦٠١٣,١١٠	٧٢,٩٢	٢١١
إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج	١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	٩١٣١,٩٠٩	٩١,٥٣	٢١٥
إذا كانت الفضة قد قدمت وهي ممزوجة بالعيار نفسه المقرر لقطع المديني	١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	٦١٨,٠٥٨	٦٧,١٠	٢١٧
إذا لم نلق بالا لعملية المزج . .	—	١٩١٣,٦٠٠	٦٢١٥,١٩٨	٨٤,٥٠	٢١٨
شرحه	—	١٩٥٠,٠٠٠	٦٣٣٣,٤٢٢	٠٠,٧٨	٢٢٣
شرحه	—	٢٠٠٠,٠٠٠	٦٤٩٥,٨١٨	٧٢,٥٩	٢٢٨

الذهب

في فرنسا فرنكات		الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا			
		مع الاستقطاعات		بدون الاستقطاعات	
مع الاستقطاعات	بدون الاستقطاعات	لأكثر	لأقل	لأكثر	لأقل
الكيلو جرام	الكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام
كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك
		١٣١ ٣٥ ,٣٠	—	١٤١ ٣٥ ,٣٠	—
٤٣٤٣ ٤٤ ,٤٤	٣٤٣٤ ٤٤ ,٤٤	٢١٦ ٥٧ ,١٢	—	٢٢٦ ٥٧ ,١٢	—
		١٨٤ ٣٧ ,٠٨	—	١٨٤ ٣٧ ,٠٨	—
		٢٢٥ ٥٣ ,٤٥	—	٢٣٥ ٥٣ ,٤٥	—

الفضة

مع الاستقطاعات	بدون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات لأكثر	مع الاستقطاعات لأقل	بدون الاستقطاعات لأكثر	بدون الاستقطاعات لأقل
		٨ ٩١ ,٨٤	—	١٢ ٢٥ ,١٨	—
		٧ ١٥ ,٩٦	—	١٠ ٤٩ ,٣٠	—
٢١٨ ٨٨ ,٨٨	٢٢٢ ٢٢ ,٢٢	٢ ٩٧ ,٦٥	—	٦ ٣٠ ,٩٩	—
		١ ٢١ ,٧٨	—	٤ ٥٥ ,١٢	—
		٠ ٠٤ ,٣٨	—	٣ ٣٧ ,٧٢	—
		—	٤ ١١ ,٩٠	—	٠ ٧٨ ,٥٦
		—	٩ ٨٣ ,٧١	—	٦ ٥٠ ,٢٧

الفصل الثالث

الأرباح التى تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

اجمالى الاستقطاعات التى تتم فى دار سك النقود سـواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها رسم حق السيادة المتمثلة فى اصدار النقـود

كان الذهب ٪ من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا فى الفترة الخاصة بأسعار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

١٦٠ر٢٠ مدينى لـكل . . . .   ٠٠٠ر١٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٤٢٠ر٠

وحيث كان الذهب الذى تحـويه

قطعـة العملة الذهبيـة يسـاوى فى

الواقـع . . . .   ٧٤٧٢ر١٦٩ مدينى

وحيث كانت قيمتهـا (الاسمية)

قـد تحـددت بـ . . . .   ٠٠٠ر١٨٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هـو . . . .   ٢٥٢٨ر١٠ مدينى

وهــكذا كان حق الســيادة المتمثــل فى حق اصــدار النقود أو الـــ monétagium ، كما كان يسمى قديما فى فرنسا ، والذى يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التى يمكن الحكومة ان تحققها ، يبلغ اقل من ٥ر٧ ٪ أو . . . . ٦٩٦ر٥٠ر٠ فى حين كان يبلغ حق السيادة هــذا فى فرنسا منذ نحو قرن . . . . . ٠٦ر٧٧٠ر٠ على سك العملات الذهبية ، فهو على هــذا النحو اكبر من ذلك الذى استقر فى مصر ، والذى ابقى عليه الفرنسيون ، برغم أن نفقات الصنع ، فى دار سك النقود بالقاهرة ، هى بالقطع أكبر (من مثيلاتها فى فرنسا) ، فقد افترضت كل الاشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الأكبر فى الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية فى مصرعنها فى فرنسا . .) وحيث كانت قطع العملات (هناك) اصغر كثيرا ، واقل قيمة من لويساتنا (قطع العملة المسماة لويس Louis) (*)

وحيث كانت الفضة الخالصة التى تحويها القطــع ذوات الاربعين والعشرين مدينى تبلغ (بما فى ذلك المزاج الذى ينبغى ان نضيفه اليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ١٠٠٠/٩٥٦ ١٨٨٧ر١ مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة تزن	ر٤ دارهم
تحوى من الفضة الخالصة ماقدره	١ر٣٩٣٥ درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثمنــا للفضة وللمزاج معــا . . .	٢٦ر٣٠٨٦ مدينى
وحيث كانت القيمــة الاســمية	
للقطعــة هى	٤٠ر٠٠٠٠ مدينى
فقد بلغ بذلك حق الســيادة عن	
القطعــة الواحــدة	١٣ر٦٩١٤ مدينى

اى بنسبة ١٠٠٠/٢٢٩ ٣٤ ٪ ، اى ما يزيد على ٣٤ ٪ بنحو طفيف(١)، وهى

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز فى دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥ر٩ ٪ وان كان قد وصل فى عهد شارل السابع الى ٧٥ ٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المســيو مونجيه Mongez الذى سبقت الاشارة اليه .

نسبة ينبغى ان نخصم من محصلتها فروق الوزن وكل نفقات سك النقود لكى نستخلص منها الربح الصافى الذى تحققه دار الضرب (الضربخانة) .

اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل الف منها يزن ٧٣ درهما ، ويحوى نفس النسبة (من الفضة) مثل سابقتها .

فكان وزن المزاج يبلغ	٤٧ر٥٦٨ درهما
اما وزن الفضة الخالصة فكان يبلغ بدوره	٤٥ر٤٣٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه فى مكان آخر	١٤٥ر٤٨٠ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩ر٨٥٥ مدينى*
اى ٥١٨٩ر٠ اى ما يقرب من ٥٢٪ .	
وحين يدفع ثمنا للدرهم الواحد من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة التى يحويها الف من المدينى تساوى .	٥٠٨ر٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠مدينى لكل ٣٦ درهما	١٣ر٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها او تكاليفها	٥٢٢ر٨٥٣ مدينى

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل الف مدينى هى ١٤٧ر٤٧٨ مدينى أو ٤٧٨١ر٠ ، اى مع التقريب ، نحو ٤٧ر٨٪(٢) .

(*) فى الأصل ٥١٦ر٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك ان العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)

(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات أن عيار المعدن لم يكن عاليا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية وما بعدها .

ثانيـــا :

تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب التوالف والفواقد (*) واجور الايدى العاملة ، وصافى الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم فى صنع العملات ، بـــ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن فى مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك يبلغ فرق الوزن فى كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجـــرى سكها) نحـــو ٦١/٢ دراهم .

او بشكل اكثر دقة	٠٠٦٤٤ر٠
اما فى فرنسا ، فكان يســـمح فيما مضى بفرق وزن قدره	٠١٨٧٥ر٠
فى حين لم يعد يســـمح اليـــوم هنـــاك باكثر من	٠٠٢٠٠ر٠

ومع ذلك فينبغى ان نلاحظ ان الذهب (فى فرنسا) اقل انقســـاما بكثير (عنه فى مصر **) وان اساليب صنعه اكثر تقـــدما عنهـــا بكثير فى مصر .

وعلى هـــذا فان اجمـــالى فرق الوزن فى الـــ ٨٤٢ درهما ، هى زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ	٤٦ر٥	دراهم
ثمن الدرهم الواحد منها . . .	٢٠١ر٦٠	مدينى
وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها . . .	١١٠٠ر٧٣	مدينى
اى باستخدام الأرقام الدائرية ***	١١٠٠ر١	مدينى

(*) المقصود هنـــا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب الفضالات او النفايات التى تترسب منه (المترجم) .

(**) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا) (المترجم) .

(***) اى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر او الرقم ٥

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية انفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ .. عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هـذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، فاذا اعتبرنا ان هـذه النفقات الاخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامة ، فاننا نستطيع ان نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٣٠٠ر دون ان ندخل فى ذلك اجور الأيدى العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ٠٠٠ر١٨٠ مدينى :

نفقات سك	٥٤٠ مدينى
فروق وزن كما رأينا فى مرضع آخر	١٠٠ر١ مدينى
فيكون اجمالى المصروفات . . .	٦٤٠ر١ مدينى(٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة	٢٥٢ر١٠ مدينى
فاذا خصمنا من ذلك النفقات وفروق الوزن المقدرة آنفا بـ	٦٤٠ر١ مدينى
فان ما يتبقى كربح صاف لدار سك النقود عن كل ٠٠٠ر١٨٠ مدينى . .	٦١٢ر٨ مدينى

اى ما يساوى ٧٨٥/١٠٠٠ ٤ اى ما يزيد قليلا عن ٤ ١/٢ ٪ .

وفى نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية اخرى ، ارخص

---

(٣) اى ما لا يزيد عن ٩١١/١٠٠٠٠ اى اقل من ١ ٪ كمصروفات وفروق وزن .

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا ان العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فان اولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على ان يصهروها فى سبائك وان يقدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الافندى المختص بصنع النقود فان :

ألف قرش يبلغ وزنها	٨٧٥٠ درهما
كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته	١٣٧٥٠ درهما
مما يعطى قبل الصهر وزنا اجماليا قدره	٢٢٫٥٠٠درهما
ينبغى ان تعود بقطع مدينى مضروبة عددها ٢٧١٫٥٠٠ مدينى تزن بواقع الألف ٧٣ درهما	١٩٫٨١٩درهما
مما يشكل فرقا (او فاقدا) فى الوزن قدره	٢٫٦٨١ درهما

اى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لأثر الحك ولفعل النار ، وفى انه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الأساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المادة المذيبة وعملية الحك قدرا لا بأس به من الخامة .

وهــذا التخلف فى الأساليب والوسائل هو الذى كان قد أوحى الى المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندقى الذى تحدث عنه فولنى Volney فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte ان ينصح على بك بأن يصنع اقراص ❋ المدينى فى أوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العــام بونابرت ، واجريت بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى سبيكتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى أوربا ودقــة آلات الصــقل والتصفيح التى كانوا سيستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه الطريقة كان يمكن ان تكون الأرباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود) اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى كان سيطرا على شكل هــذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقــود فى مصر بالضرورة بالغــة الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد اصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحــد مبالغ فيه وكذلك عددا لا حصر له من المعاشات والأعطيات والاتاوات والانعامات ، ويمكننا ان نقدر هــذه المصروفات المتضاعفة بنحو ٨١/٢٪ ، وهكذا فان من شأن كل من فاقد الوزن ومصروفات الصنع أن تنقص الربح الصافى العائد من عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من ٣١٪ .

وبرغم أن فاقد الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات العشرين مدينى تزن . . . ٢ درهمين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١٫٠٤٦٠ درهم ، على

(❋) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحــاكم أى ملساء عارية عن اى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flaon (المترجم) .

اساس ان كل الف منها تزن ٧٣ درهمـــا ، ولذلك فقد كانت للغــروش (او القروش) قيمة جوهرية اكبر برغم كون هـــذه القيمة التى لها لاتزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الربح الذى تحققه قد ظل ادنى بكثير ، وهو الامر الذى جعل المسئولين يوقفون اصدار هــذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشىء ، لحــد انها لم تكد تفى باحتيـــاجات الصنع اليومى لقطع المدينى .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعهـــا ٢٦١ر٧٢٧ قطعة عملة ذهبية تساوى ٨٦٠ر١١٠ر٤٧ مدينى أو ٠٣٣ر٦٥٨ر١ فرنكا و ١٠ سنتيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقد فى القاهرة ، ممـــا لا يعطى حــدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية اى ٤٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع او اصدار النقود الذهبية، بشكل جزئى ، الى ان المماليك والتجار ، وبعد ذلك الفرنســيين ، كانوا يتلهفون على قطع سكين البندقية وقطع الفندقى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات العيـــار المرتفع كى يحتفظــوا بثرواتهم أو ارصدتهم فى شكل اموال اقل تذبذبا من القروش واكثر حقيقة من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت ادارتنا ٩١٢ر٨٢٩ر١٦٠ مدينى تساوى فى مجموعها ٠٢٥ر٦٦٣ر٥ فرنكا و ٧ سنتيمات .

وقد تولينا شئون صـــنع النقود فى الثامن من ترميدور من العـــام السادس (٢٦ يونيه ١٧٩٨) وتخلينا منها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادرنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اى . . . . ١٠٧٥ يوما

وبخصم المدة التى انقضت من ٣٠ نيفوز الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من ١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التى سلمت اثناءها الضربخانة او دار سك النقود الى الباشا او التى اغلقت خلالها . . . . ٨٤ يوما

يكون صافى المدة التى اشتغلنا فيها هو . . ٩٩١ يوما

اى بواقع (متوسط انتاج) فى اليوم الواحد ٢٩٠ر١٦٢ مدينى ، اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين (كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد فى السنة فلن يتبقى لدينا كأيام عمل سوى ٨٣٦ يوما مما يقفز بمتوسط الانتاج اليومى فى صنع النقود الى ٣٨٠ر١٩٢ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى التى صنعت (فى عهدنا) الى ٥٧٢ر٣٠ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى ٨٨٠ر٢٢٢ر١ مدينى او ١٥ س ٠٥٩ر٤٣ فرنكا و ١٧٣ر٩٠ قطعة من ذوات العشرين تساوى ٤٦٠ر٨٠٣ر١ مدينى أو ١١ س ٥٠٢ر٦٣ فرنكا . وبذلك يـ ون اجمالى قيمتها ٣٤٠ر٠٢٦ر٣ مدينى او ٢٦ س ٥٦١ر١٠٦ فرنكا .

فاذا اضفنا الى المبالغ الموضحة آنفا تلك التى فى شكل قطع مدينى او قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

---

(٤) يوم الجمعة اى يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الأسبوع عند المسلمين ، ويتفق اول يوم فى الأسبوع عندهم مع يوم الأحد عند المسيحيين .

فى شكل قطع من ذوات المدينى الواحد :

س

١٦٠ر٨٢٩ر٩١٢ مدينى تساوى ٠٧ ٥ر٦٦٣ر٠٢٥ فرنكا

وفى شكل قطع من ذوات الـــ ٤٠ و الـــ ٢٠ مدينى :

س

٣ر٠٢٦ر٣٤٠ مدينى تساوى ٢٦ ١٠٦ر٥٦١ فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

١٦٣ر٨٥٦ر٢٥٢ مدينى تساوى ٣٣ ٥ر٧٦٩ر٥٨٦ فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربعيات :

س

٤٧ر١١٠ر٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ١ر٦٥٨ر٨٣٣ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

٢١٠ر٩٦٧ر١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ٧ر٤٢٨ر٤١٩ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كميـــة الذهب وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فاننـــا نجـــدها ١ فى مقـــابل اقل من ٤ ١/٢ .

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود وأسعارها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الاقباط، يشغل وظيفة حارس مخزن ، وقد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد أعطى لغالبية السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها أن تكون عليها فى أوقات السلم، فقد يكون مفيدا لنا ان نلم بأثمان المواد المختلفة المستخدمة فى صنع النقود .

أسماء المواد	أوزانها: المحلية	أوزانها: الفرنسية	قيمتها: بالمديني	قيمتها: بالفرنك (س)	قيمتها: بالفرنك (ف)	ملاحظات
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهما	٠,٤٤٣ ك*	٤٠	٤٠	١	للمزج أي كمزاج
رصاص مكرر	»	»	٢٠	٧٠	٠	لعملية قياس العيار
حديد	قنطار	٤٤,٣٠٦ ك*	١٠٠٠	٢١	٣٥	للأدوات والماكينات
صلب	رطل	٠,٤٤٣ ك	٣٠	٠٥	١	شرحه ولصنع السكات
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	٣	لصنع اللوالب (أو السلاسل)
حبال (حبل)	رطل	٠,٤٤٣ ك	٣٠	٠٥	١	شرحه وكذلك لشد الملقط أو الكماشة إلى الخنزيرة وهي آلة لرفع الأثقال
عصى (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	٠	شرحه وللإدارة (لف) الخنزيرة
شمع	رطل	٠,٤٤٣	٧٠	٤٦	٢	لتشحيم اللولب أو السلسلة
نشادر	»	»	—	—		لجلو الذهب وتستخدم هذه أيضا لجلو العملات ذات الأربعين مديني ويخصص للعامل المختص بالجلو مبلغ ٤٠٠ مديني شهريا للتزود بهذه المواد .
نطرون (نترات البوتاس)	»	»	—	—		
جنزار	»	»	—	—		
بورق او بوراكس (بورات الصودا)	٤ دراهم	٠,٠١٢	٩	٣١	٠	لصهر الذهب
شبة أزمير [1]	رطل	٠,٤٤٣	٣٠	٠٥	١	لجلو قطع المدين
طرطير	»	»	٤٠	٤٠	١	دون تخليصه من الشوائب
ملح (موريات الصودا)	أردب [2]	—	١٦٨	٩١	٥	

(١) وهي تستخدم ايضا في اعداد ماء النار او حمض النترات .

(٢) مكيال وهو الصاع المحلي .

(*) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها			ملاحظات
	المحلية	الفرنسية	بالمديني	بالفرنك		
				س	ف	
بوتقات محلية	الواحدة	—	٩٠	١٦	٣	تخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مديني شهريا ليتزود بها بمعرفته.
فحم (خشبي) (٣)	قنطار	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦	١٠	
حطب (٤)	حملة	—	٢٠٣	١٧	٤	من خشب مهشم ومجزأ تماما
منخل	الواحد	—	٣٠	٠٥	١	لتنظيف قطع المديني
ورق أبيض (٥)	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢	٣	
ورق رمادي (٥)	«	—	٧٥	٦٤	٢	
قفف (قفة) (٦)	الواحدة	—	٨	٢٨	٠	لنقل قطع المديني
مياه من النهر (٧)	القربة	—	٦	٢١	٠	
مياه الآبار (١)	القربتان	—	٥	١٧		

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فانها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الاكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثامنا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادي عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانضاج او تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) اما الحملة فهى حمولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كقراطيس) .

(٦) القفة هى ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هى مرنة بقدر ما هى متينة ، فانهم يقربون حوافها ويخيطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البن او الأرز او غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والتى تستخدم فى جلو او تبييض قطع المدينى تأتى من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من الترعة اثناء فيضان النيل او من الاسبلة او الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الاسبلة ، وهى نوع من المنشئات الخيرية تدين بوجودها لاعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والاثرياء والمحسنون . وهى واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٨) اما الميــاه التى كانت تأتى من البئر المسمى بئر يوسف ، الموجود بالقلعة ، فهي مالحة .

القسم الثاني

اساليب وطرق صنع النقود

الفصل الاول

صنع قطع المدينى

اولا : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على الياء) الذى يقوم بفحص او تعيير خامة الفضة ، بعضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراريخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفراريخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بافراخها بالالوف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (*) .

ويكون العيار على الأرض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلا بيضاويا ، وبعد ذلك يضع فوق هذا

---

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار او الفحص ما يطلق عليه بالعربية كلمة ششنى (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التذوق ، من جشدن بمعنى يذوق او يتذوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(*) انظر دراسة عن معامل التفريخ تاليف روزيير وروييه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن ان نعده بوتقة او مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضــور افندى النقود ورقيب أو مفوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن اربعة دراهم (اى ٣١٥/١٠٠٠ ١٢ جراما) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض أن تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الاسواق ، ويراعى ان يكون انقى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم واخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطيها ، ثم ياتى خادم ، هو الآخر ، شانه شان العيار ، يهودى من اهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخرطوم (بزبوز) من الفخار ، صممت راسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان او انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمــزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كاف بسبب تاثره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيــار بابعاد قطع الفحم بعض الشىء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تاكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشـبه قبوا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منفاخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة اخرى فى اكسدة الرصاص .

ويبعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحــد الملتهب القشرة الرقيقة المتاكســدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المغطس ، وتحتوى هــذه على الرصاص والمعادن الاخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رماد البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

---

(٢) كان علينا ان نخشى خلال هذه العملية أن تنتزع بعض جزيئات الفضة مع اول اكسيد الرصاص وهو الأمر الذى تفاديناه باللجوء الي وسيلة اخرى ، انظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقية الخليط) تاما ، فانها ، وهى فى هـذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبقائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هـذا التوهج ، وفى هـذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون فى فرنسا : البرق .

وبعد ذلك تتبقى صفيحة دائرية من المعـدن تسمى العقب (بكسر القاف) او القاع وتكون عملية الششنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منـه اكثر تالقا وبريقا ويكون الاسفل كامدا (اى غير لامع) واكثر نقاء .

فاذا التحمت بحواف او اسفل هـذه الصفيحة بعـد ذرات المرتك (اول اكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بان يطرقهـا بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لكى نتبين عن طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الأربعة من الفضة الى معرفة كميـة المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من اوائل الاشياء التى لا بد لهـا ان تتطور ، ولقد سعينا الى ادخال واستخدام المصاهر او افران الصهر ، ومع ذلك فحيث لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من اهل البلاد فقد عانينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص ان نعثر ، من بين كل انواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع الفخاريات ، على طينة نستطيع ان نصنع منها افران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت اشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسـفات الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انقصنا عينة الفضة الواجب تعييرها الى ١١/٢ درهم (٦١٨/١٠٠٠ ٤ جرامات) ، وهو امر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اننا حين وضعنا البوتقة تحت

قبو الفحم واججنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكننا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصلنا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تاكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هـــذه كنا نقترب بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنـــا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنســـا لقياس العيـــار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (او لسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الأسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى القروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشترى من الاسواق النحاس الاحمر المتخلف عن الآنية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هـــذه الآنية التى تجلب من الخارج، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح، بطريقـــة تجعـــل منها بقـــدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالقصدير .

وكان هـــذا السطح المقصدر يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواســـطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هـــذه العملية يتاكسد القصـــدير ويسقط فى شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه عن طريق الكشط او الحك . وعندما تصبح هـــذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحـــد ما فانها تطوى عدة طيات مع طرقها بواسطة بيزر (*) من الخشب أو بفعل مطرقة حتى يتقلص حجمها لتشغل اقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلقى بهذه القطع من النحاس فى مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التى تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية فى قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى فوهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد أو الفولاذ .

وفى داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التى يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما اخذ حجم الفحم فى التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس فى الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة قراريط من حافتها .

ويراعى ان يترك فوق المصهرة أو البوتقة ، ولا تكون هـــذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على الســـطح مسحوق البورق (او البوراكس او بورات الصودا) الذى يستخدم كمدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامساك حافتها بواسطة ملقط أو كماشة طويلة ، أو بواسطة مشـــبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (أى ملعقة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، فى شكل خيط رفيع بعض الشىء ، فى حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هـــذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

(*) البيزر ، مطرقة خشبية ذات راسين .   (المترجم) .

النقود) بواقع ٤٠ مدينى ثمنا للرطل زنة ١٤٤ درهما ، اى بواقـــع ثمن الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

اما اذا كنا بصددصهر القروش ، تكون نسبة المـــزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٣ر٧٥٠ درهما اى ٤٢ ٣٣٥/١٠٠٠ كيلوجراما فى حين تزن هـــذه القـــروش الالف .. ٨ر٧٥٠ درهمـــا اى ٢٦ ٩٤٠/١٠٠٠ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢ر٥٠٠ درهما اى ٦٩ ٢٧٥/١٠٠٠ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥درهما اى ٦١٦/١٠٠٠ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما اى ٢ ٥٤٠/١٠٠٠ كيلوجرام .
وبهذا يكون الوزن الاجمالى لمـــا يوضع فى كل بوتقة ١ر٣٥٠ درهما أى ٤ ١٥٦/١٠٠٠ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاتة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

اما اذا كانت الفضة المخصصة لصـــنع النقود قـــد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الشىشنى ، فانها تقطع متساوية ، وبوزن كاف ليجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم أى ٤ ٣١٠/١٠٠٠ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعـــة وتضـــاف اليها الـــكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول اعدت لهذا الغرض ، قامت على أساس تحديد نسبة المزاج المقررة عنـــد صهر القروش .

وتقدر تعريفة النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بـــ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض أن هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده احيانا زيادة أو نقصا ، طبقا لنتائج عينات اجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريفة، فقـــد قـــدرناه نحن فى مصر بـــ ١٠ر٧٥ دراهم deniers من الفضـــة الخالصة أو بعيار قدره ٨٩٥ ٨٣٣/١٠٠٠ .

وطبقا لذلك ، فان الف قرش تبلغ زنتها	٨ر٧٥٠	درهما
لابد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على	١٠٠٠/٥٤١ ٧ر٨٣٨	«
ومن المزاج على مازنته	١٠٠٠/٤٥٩ ٩١١	«
كان يضاف اليها مزاجا قدره	١٣ر٧٥٠	«
وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى	١٠٠٠/٤٥٩ ١٤ر٦٦١	«
يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن	١٠٠٠/٥٤١ ٧ر٨٣٨	«
ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو	٢٢ر٥٠٠	«

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠}$ من المزاج (٣) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ، وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والأربعين مدينى، ابتداء من٢٦ يولية١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس) وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت فيه نسبة المزاج أو المضاف بجزئين (من النحاس) مقابل جزء واحد من الفضة الخالصة .

---

(٣) ويشار اليه باسم المضاف اى الذى اضيف .

جدول المضاف (أو المزاج)

الفضة الخالصة	وزن المضاف اليها			
١ درهم	٨٩٣	٤٣١	٨٧٠	ر١ درهم
٢ درهمين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠	ر٣ دراهم
٣ دراهم	٦٧٩	٢٩٥	٦١١	ر٥ »
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١	ر٧ »
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٣٥٢	ر٩ »
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢	ر١١ درهما
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣	ر١٣ »
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣	ر١٤ »
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣	ر١٦ »

وتغلف الفضة الخالصة والمضاف او المزاج وهو فى شكل حبيبات فى ورقتين : الأولى من الورق الأبيض اما الثانية فمن ورق رصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندى الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر أو السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيج المصهور فى شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخلفة عن عملية صنع المدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجىء الحملة الفرنسية بوقت قصير

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (*) ، وكانت تجلب من أوربا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ٤٠٠ درهم أى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتســاوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى اسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع اوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشىء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وان كان الأمر قد انتهى بهذا المعين ان نضب .

اما البوتقات الفخارية التى يصنعها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها أنها اقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلية لأن تتزجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن العيبين الأولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء ســمكها وعن مساميتها انها كانت تتشقق او تنكسر عند سحبها من الفرن ، اما اقل عيوبها النــاتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . اما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الأحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملامستها للهواء أو عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة أو كذلك عند ملامسة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر اخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالأمس .

(*) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فاننـــا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية أو حتى من خواص انواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الأمر كان يتطلب منا ان نحاول البحث عن انواع اخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد مماثل من الافران ذات المنافيخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الاحمر والطين الصلصالى والأسمنت .

اما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة أو حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد اعد بين اللبنات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، اما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبى ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الـكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه ان يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الأفران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنـافيخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة أو جلد ماعز ، ربط باحد طرفيها خرطـوم من الطين المحروق فمفتوح على شكل فتحة حقيبة مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منفاخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبسـط الجراب) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الاسـطوانة ، كـلا منهما

---

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالأرض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئـة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الأحمر المطلوب للبنـاء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الارض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز او متكأ صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عميان بؤساء تغطيهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم اكثر من ٤ الى ٥ مدينى اى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الانصهار كاملا ، وهو مايتم التأكد منه بواسطةقضيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب احد العمال البوتقة ، ممسكا اياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر او السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه امامنضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اناء فخارى (برنية) ، اصطفت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمتماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى أن تدلك قبلذلك بقليل من الشمع او الزيت ، ويأخذ قالب السباكة باليد اليسرى ويمسك باليمنى الملقط او الكماشة ويميل البوتقة ، ثم يملأ على التوالى كل القوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانصهار ، يحمل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن او تالف) مايعادل ١٦/١٠٠٠ مقابل الرواسب او الجذاذات ، وهى اكبر حجما بكثير من تلك التى تخلفها عندنا العملات البرونزية ، وان كان علينا ان نلاحظ ان ثلثى الخامة المعطاة الى السباك كانت فى شكل جذاذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تأكسد بشدة ، قد تراكمت عليه مواد دهنية وكربونية بسبب من كثرة ماتداولتها الايدى ، وهى كلها ظروف تزيد بشكل محسوس من حجم الفضلات المتخلفة من الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع ليسلم قط ومن اول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه أن يسلمها ، وكان الافندى يحمل هذا العجز مع باقى

العهده على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الأسطى مصنعه ، ويغسل الرماد والكناسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهـذا الأمر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملغم (*) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السباك هذا الملغم فى آنية زجاجيـة صـغيرة ، مخروطية الشـكل ، ذات رقبـة طويلة ، أو فى نوع من المطرات (**) matras, يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هـذه المطرات فى نوع من المواقد أو الأفران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الأنابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنيـة زجاجيـة أخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعنـد المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر أو التقطير تتم أثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معـدنية محببـة لها شكل الاسفنج ومظهر النحاس لـكنها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى أجزاء متساوية على بوتقات ، فاذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الـكمية التى عليه أن يقدم الحساب عنها الى الأفندى ، يعفى العامل من العجز (السابق تسجيله) أما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكملبها نقصا مقبلا،ولـكنه ملزم ، اذا ماحصل على مايقل من تعويض هذا العجز بأن يشترى فى بداية الأسبوع التالى وأن يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحـد الكثير من المزايا ، مثال ذلك اننـا نستخدم هنـا عددا أقل من السواعد، كما اننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا أقل ، ونحصل بسهولة أكبر ، وبشكل أكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وتترسب لدينا فضلات أقل عما لو كنـا

(*) الزئبق وقد امتزج بمعدن أو بمعادن أخرى (المترجم) .

(**) مطيرة أى اناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيميائيون، وأصلها العربى مطرة بمعنى قربة . (المترجم) .

قد اجربنا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فاننا لن نكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا او لأن « تندلق » فضتنا فى الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغى صهرها ، فانه لأمر صعب وباهظ التكاليف، حتى فى فرنسا . ان نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا فى باريس ، كما أن عادة الصهر فى بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم فى غالبية دور سك النقود فى فرنسا وربما فى اوربا كلها ، وباختصار، فانه يبدو لنا، فى الحالة الأخيرة ، أن من الافضل ان تتم عمليات الصهر فى الأفران ذات المنافيخ، وقد ابدلنا هذه فى عام ١٨١٨، فى دار سك النقود فى لاروشيل la Rochelle ، التى عهد الينا بادارتها بأفران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا فى نفقات الانشاء ، واقتصادا طفيفا فى الوقت المطلوب لعملية الصهر بالاضافة الى توفير مايقرب من النصف فى استهلاك الفحم .

رابعا : مشاغل الحدادة او الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق او الحدادة .

ولا تتطلب الفضة او البرونز من الصنف العالى درجة حرارة كبيرة كى يتم طرقها ، اذ تكفى حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور او حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الاحمر الكرزى(*) ، ويمسكها احد العمال بملقط مسطح ليطرقها ، يعاونه فى ذلك واحد او اثنان آخران من العمال، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سنديان صغير حوافه متثلمة واما فوق سنديان مسطح ، وهو نفس مانحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سنديان مسطح بمطارق ذات

---

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التى نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .

(*) نسبة الى ثمرة الكرز او الكريز .

راسين ، مع الطرق عليها احيانا بالجزء المدبب من المطرقة واحيـــانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما أن العمال جد متمرسين عليه ،فهم بضربون ثلاثتهم (فعددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ،وبايقاع بالغ التمييز ، حتى ان المرء عنـــدما يراهم لاول مرة ، لايستطيع أن يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

اما السبيكة التى يطرقونها فى البداية على شكل مربع ، ثم فى شكل سهم دائرى مع الحرص على جعل اطرافها اقل سمكا لكى تمر بعمليـــة السحب ، ويصبح شكلها اقرب الى المثلث مع المضى فى انتقـــاص ثخانة سمكه ،وتكتسب السبيكة قدرا اكبر من الليونة والمرونة والقابلية السحب، فاذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا فى هذه الحالة ، لانها ستكون عندئذ اكثر قابلية للانكسار . .

خامسا : مشغل السـحب

يضع المداد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع فى الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشىء ، بل ان ســـطحها كذلك يعانى من عدم الاستواء ، ويتنـــاقص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، او يزيل سقايتها (*) لكى يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين فى احداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيـــذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها اكثر فاكثر ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات اسماك مختلفة ، أو بواسطة مثقاب واحد ، يخففه او يحميه فى كل مرة (يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل احداث ثقوبه هنا وهناك بقدر مايمكن صفيحة الصلب ان تتسع له من ثقوب .

---

(٦) بشدة على الدال الاولى والجمع مدادين ، من الفعل مد بمعنى سحب او مط .

(*) تعبير فنى خاص بالفولاذ والصلب ، ويشـــير الى عمليـــة تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجاة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تغوص فى الارض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف السبيكة التى تحولت الآن الى قضيب معدنى رقق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روافع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروافع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الاخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احداهن الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة اعدت فى قمة قطعتين من الخشب المتين ، تغوصان فى الارض .

ويضغط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجة هائلة ، مما يجعل اسنانها تعض بشدة على القضيب المعدنى (الناتج عن طرق السبيكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقوب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تضاؤل حجم هذه الثقوب نسقا منتظما ؛ وحيث تعانى الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول)، وحيث ان ذراعى الرافعة قصيرتان لحد بالغ ، وحيث لايكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الاحيان صلبا قابلا للكسر ، فلابد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العادة يعمل الرجال الموكلون بادارة (بلف) الخنزيرة — وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتنهم بنية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون فى انجـازه بأيديهم واقدامهم ، وتتم اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الاخرى وسط ضجيج نوع من الصياح او الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقوب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعـدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تحمية هذه القضبان مرة اخرى لـكى يصبح المعدن اكثر مرونة واقل قابلية للـكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صـغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صبية المشغل ، وهم مزودون بمـا يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل .

ويحرص الصبية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقوب السحب ، وعلى كنس المشغل . وهؤلاء الصبية هم فى غالبية الأحوال ابناء العمال انفسهم ، ويحصلون على جعل متواضع يستخدمه اهلوهم فى اعاشتهم ، وهم يتعلمون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصناع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الاخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحمية تتم فى مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥ر٪ (اى ١٠٠/٥) .

---

(٧) لابد ان عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النسـاء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى ان اصبح الرجال فيما بينهم اقل حياء واحتشاما ، وفى انهم ينظرون دونما دهشة الى نفر منهم ، فقراء او دراويش ، يمضون عراة فى الشوارع ، وفى اننـا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الاوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحادثن مع الرجال ، وان يشغفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الاولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

سادسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انتقاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يعهد بها الى الرقاق(٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضعها فى فرن يحمى بالخشب الجاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس او ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سنديان او كتلة من الصلب ، لها سطح دائرى ومصقول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الأسلاك (او القضبان) بواسطة كماشة او ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق او تسطيح هذا السلك المعدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات راسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرفهما واحدا فوق الآخر ، ومع امساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائهما ، ومرة اخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الأسلاك او القضبان المعدنية قد رققت بالقدر الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد أكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم، يقوم صبية المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل الثنيات او المفاصل كل منها فى الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة ويرطبها بالزيت فى معظم الأحوال كى لاتتاكسد او تحترق أو تلتحم ببعضها البعض، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السنديان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الأحيان على ان يوقفها ليطرقها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الحافة .

---

(٨) أي الذى يرقق المعدن والجمع رقاقين .

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنيـــة الغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى اداء اكثر الاعمال صعوبة ،حيث تنهمر جداول من العرق من اجسادهم المفتولة ، ويذكرك مشـــهد هـــذا المشغل (٩) المعتم ، الشبيه بكهف او بمغارة ، تملؤها ســحب الدخان ، والذى يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صـــيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار افرانهم ، يذكر بشكل تام بكهف سيكلوبيس (*) .

اما الرقائق التى تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكثيرة العيوب ، فهى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند اطرافها ، كما انها مهترئة عنـــد الحواف ، وهى فى معظم الأحيان متكسرة ومليئة بالثقوب . وهـــذا هو السبب فى انه توجد عند مرحلة القطع او القص كمية هائلة من الجذاذات او القراضات ، تعود مرة اخرى الى الصهر ، وتخرج « اقراص » النقود (او التى ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متاكسدة ، ولابد ان يزال جزء من سطحها ليتم جلوها او تبييضها .

كان الأمر يقتضى منا ان نستخدم فى اعداد هذه الرقائق الة تصفيح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من اهل البلاد ، لم يكونوا مهيئين لانجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها فى مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ (٢٥ر٠٪) اى الربع فى كل الف .

---

(٩) يضم المصنع كورين لــكل منهما ستة سنديانات .

(*) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة الى وســـط جبهته ، كان يطرق فى اتنــا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صواعق جوبتر بأمر من فولكان Vulcain ، والأخير هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا شائه الخلقة ، فألقت به امه من فوق جبال الأولب فسقط فى جزيرة ليمنوس ، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد اقام تحت اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعا : مشغل التقطيع او القص

بعد ان توزن الصفائح او الرقائق وتفحص ليتم التاكد من ان لهـا سمكا مناسبا ، تسلم الى شيخ مصنع القص او التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص او القطع من لولب ثبت فى الطرف الادنى منـه مجوب (*) أو مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعـدته المسقية بالصلب رهيفة وقاطعة . ويدخل هذا المـكبس فى جزء يسمى منظار او نظارة ، احدث به ثقب دائرى يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما ان حوافه هو الآخر رهيفة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرقاص ، وهـو رافعة بذراع واحدة تستخدم فى تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة او الورقة المعدنية فوق المنظار، وبيده اليمنى ينزل المـكبس الذى ينتزع الشريحة او القطعة المعدنية التى نسميها نحن فى دور سك النقود عندنا قرص flaonوالتى تسـقط من خلال مائدة مثقوبة اعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة او قفـة معدة لاستقبالها — فى الوقت نفسه الذى يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما ان العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع مايزيد على ٢٠ الف مدينى فى اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه فى أن اللولب مخروطى الشكل بدلا من ان يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدى لحدوث شيء من الخلل او مما يجعل الحجم الذى يقتطعه المجوب يتفـاوت بين قطع واخـرى ، وهناك عيب آخر هو ان المجوب ، بدلا من ان يدور وفق اصول وحسابات محكمة ، وبدلا من الا تكون له اية حركة غير الصعود والهبـوط ، يرتبط

---

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص او التقطيع اسم دوغرمة ، من الكلمة التركية دوغريق او طوغرامق ، ومعناها يقطع الى اجزاء صغيرة .

(*) المجوب اداة لانتزاع قطع المعادن او الجلد الخ (المترجم) .

باللولب ويدور معه ، وهو امر يؤدى الى حدوث بعض الخلل او الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب اخير هو ان قطر المنظار اكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان ان تنطمس القطعة المعدنية او تحدث بها نتوءات حيث هى بالغة الرقة ، مقعرة من ناحية المجوب ومحدبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيا بالحافة الاخرى ، وهو يتفادى ان يقطع او يقص من الاجزاء بالغة الرقة لاكثر ما ينبغى او الأجزاء المزقة ، أما الجذاذات التى تتبقى فتبلغ اكثر من ثلثى الصفيحة ، وتعود هذه الى الصهر (اى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة او غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد أن تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلائين » .

ثامنا : مشغل التبييض أو الجلاوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية او الاقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقليبها وتحريكها ، وهذه العملية الأولية تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الاولية بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلقى بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب او صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

---

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلوة او التبييض بالعربية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبى ، يقلبون ويمسحون ويدعكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق أن ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (او تطور) آلات القص ان يكون احد وجهى قطع المدينى متعرا ، وهو الوجه الذى يجلى اكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر اكبر من الدعك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسلات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز او تنحى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات او الجذاذات كثيرة بقدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى تزيله المذيبات او المحللات يكاد يكون كله من النحاس ، فلابد ان الدعك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من الفضة ، وكان يلقى بمياه الغسول، ويستخلص قدر بالغ الضآلة من المعدن والرواسب الاخرى ، اما فاقد الوزن المسموح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد أن تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهى العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملعقة ، ان تتلاصق وأن تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الاقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا التطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضآلة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الاعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتيه Conté الخلاقة ان تعيد خلق كل شيء فيهـا بدءا من ابسط اداة حتى اعقد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هـذا النوع قد سلب او تحطم اثناء فتنة القاهرة ، وكانت نمطية وجمود العمال من اهل البلاد عقبة اخرى ، بل لعلهـا كانت اكثر العقبات استعصاء على التذليل .

وبتفحص ما كان يتم فى عملية الجلو او التبييض ، فان لدينا ما يدعونا لتاكيد ان نسبة الحمض الطليقة التى يمكن ان يحويها الدردى والشـبة ، تنزع وتذيب بسبب تاثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هـذا المظهر من البياض الكامد (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد ادى هـذا المظهر الذى ياخذه البرونز ، وان كان ينمحى عن طريق الدعك ، الى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بان هـذه القطع النقـدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضـة ، فيقول سـافارى Savary فى رسائله عن مصر ان قطعة المدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة لياردات * .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الاقراص المعدنية الصغيرة او الـ Flaon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون ادوات السك او الرقاصات ، شانها شان ادوات القص ، ولكن باحجام اكبر كثيرا ، من اولب متحرك داخل صندوق او حلزونة من النحاس .

وثبتت فى الطرف الادنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تغوص بسهولة داخل تجويف اعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخـر

---

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ٥ اكتوبر ١٧٧٧ .

(*) الليار Liard هو نقد نحاس قديم بالغ الضآلة ، كان يساوى ١/٤ سو ، اما السو Sou فهو قطعة ذات ٥ سنتات (١/٢٠ من الفرنك) اى ان الليار يساوى سنتيما وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود براسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة اركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسربها من بين سبابته وابهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرقب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الأحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنتظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط أن قطعة ما قد ضربت مرتين او ان الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحشرت اصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القص، اى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من ان يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الأخرى ، بحيث انه يندر ان يتوافق النقشان كما يندر ان يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة الفتل او اللف اى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو او امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى قلة سمك الصفيحة أو الورقة المعدنية سببا فى ان تقوم الأجزاء الناتئة فى احد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها ممحوة او متقطعة او متآكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

أو مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تتبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هـذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد ان توزن على هـذا النحو الى العـداد او الصراف (١٣) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم ياخـذ منهـا ، كيفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة الوف ، ويزنها .

فاذا تبين ان كل الالوف تزن وزنا اكبر مما هو محدد لهـا (اى للألف منهـا) ، او اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغى ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق ان يجعل الصفائح اكثر رقة او اكثر سمكا بنحـو طفيف (حسب الاحوال) ، ثم ينتظر انتـاج (الطرحـة) الثانية ليتم خلط نتاجهـا مع الطرحة الاولى .

فاذا اعطى هـذا الخليط نحـو ٧٣ درهمـا بالتقريب (اى نحـو ٢٢٥ جراما) عن كل الف مدينى يبدأ العدادون فى العد .

وقبل ذلك يكون شيخ هؤلاء قد اعد اقماعا ورقية ، يصنع الواحـد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منـذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هـذه العملات ، ويعد الصرافون او العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجرى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطـع المعيبة ،

---

(١٣) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغـير ويراجع او يراقب النقود : اما العداد فهو مانقول نحن عنه بلغتنا Compteur

(والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عدها على هذا النحو بواقع ٥٠٠ قطعة (فى الدفعة)، فاذا لم يتجاوز وزنها ٣٦ ١/٢ درهما فانه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف هــذه ليضعها فى قمع واحــد ، يقفله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فاذا كانت بعض انصاف الالوف هــذه اكبر (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، وكانت الانصاف الاخرى اقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الأول بخمسمائة قطعة مدينى اخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات او التوازنات الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختــلافات طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الأقماع ، وتوزن معا ، ويخصم من هـــذا الوزن الاجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل دقيق الوزن نفسه الذى كان قد اعطى لهم .

وتطرح الاقمــاع ذات الالف مدينى ، وهى على هــذه الحـــال ، للتـــداول .

فاذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هــذه الأقماع سدادا لثمن شىء او وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف او العداد مدونا فوق القمع فان متلقيه لا يعــده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الأحيـــان يكتفى بوزنه .

وفيما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعدها العدادون ، تلك القطع التى تكون اقلها عيوبا ، مهما تكن اقل من الوزن المقرر بشكل ملحوظ ، او مهلهلة ، او مجلوة بشكل ردىء ، او حتى مقعرة، شريطة ان تظهر عليها بعض من النقوش ، كى تستخدم فى سداد اجور العمال ، وقــد اعترضنا ، من جانبنا على هــذه السوءة التى تؤدى فى النهـــاية الى ان تطـــرح فى التـــداول كميـــة لا باس بهـــا من نقود معيبة او بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى

أولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنـــه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو ان الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من ان تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة أو الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط او كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكىء الى حمالة أو مسند من الحديد ، يقترب منهـــا طـــرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكان باحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . اما الفكان فهما كتلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها اخدود ينبغى ان يستخدم قالبا لصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فان الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

فقد كان لدى السباك صندوق او صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تمتلىء برمل خاص يستخدم فى عملية القولبة (اى صب الفضـــة المصهورة فى قوالب) .

---

(١) هذه الأداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لكى تصب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يغرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتقته ، فانه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى أعدها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة، ويسعى جاهدا للحيلولة دون ان يتشكل فى الجزء العلوى قمما يكون عليه أن يكسرها أو يصهرها مرة اخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٤٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الاربعين مدينى ، اما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للرمال وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمال مشبعة بها، وحيث كان من المحتمل ان يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو أمر سوف يؤدى فجأة الى اعطاب أو اتلاف آلات التصفيح ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصفيح

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت اسطوانتا ، او لفافتا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل اطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . اما الجزء العلوى من المخدات أو الوسادات ، وهو ايضا من النحاس ، فكان

---

(٢) كنا قد انجزنا على يد العمال من اهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى، وقد صهرت — بعد ذلك — اجسام الرقاص الكبير وآلة التصفيح وآلات القص أو القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدفعية ؛

متحركا ، لكى يصبح بالامكان ان نقرب الاسطوانتين قليلا او كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هـذه العجلة بفعل رافعة تمر فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقـدر كاف كى تستطيع الثيران ان تدور خارج الاسطوانتين .

وبتمرير كل الصـفائح (اى القوالب التى ستتحول الى صـفائح او رقائق) بين الاسطوانتين لثلاث مرات او اربع على الاكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التتابع عددا مماثلا من المرات ، تتقلص الصـفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق او مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار او القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى ان تكون عليـه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعـد تمريرها بآلة التصـفيح الخاصـة بالتشذيب او الترقيق .

ثالثا : آلة القص أو القطع

لم يكن عرض الصفيحة ليتسـع الا لقص او قطـع قطعـة نقدية واحـدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبى بنفس الشكل الذى لآلات قص او قطع المدينى فيما عدا ان هذه اقوى ، وفيما عـدا ان الرافعـة او الرقاص كان له راسان مزودان بالرصاص .

---

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calubre وهى كلمة من اصل عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعا : عملية الضبط *

كانت قطـــع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان ((المعنيون) حريصين على ابقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هنـــاك بعض النتوءات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هـــذه (٣) برغم ان الخـــامة كانت ولابد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم ((فى مصر) يتفادون او يوفرون عمليـــة معاودة التحمية اصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النتوءات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامسا : عملية الجلوة أو التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هـــذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميتها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوقى ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

---

* ajnstage ويسمى العامل ajusteur ، ويسمى بلغة اهل الصنعة المعاير، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رأيت استخدامه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس العيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار ((فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقـــد اقنعتنا التجربة ان بالامكان استبعادها دون حدوث اية اضرار .

يأخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق أن قلنا عند حديثنا عن عملية الجلوة التى تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية السك أو النقش

تسك هذه العملات بواسطة رقاص قوى ، بنى على نفس الأسس التى نهضت عليها الرقاصات أو الروافع التى تستخدم فى صنع الذهب أو قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الأفراد ، فلم يكونوا ليوفروا قدل قدا ما من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معير الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الأجسام الغريبة ، ويحتاج لان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الأقل ، وان ينقى من الشوائب لكى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة مرنة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التالف أو الفاقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب" الى ٢٨/١٠٠ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تالف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة ٤/١٠٠ .

---

(٤) كانت نسبة الفقد أو التلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل الى ٢/١٠٠ .

وقد اعطت تجارب تعيير عديدة اجريت فى دار سك النقود بباريس، تمت على يد السيدين شيفيو . Chévillot وشوديه Chaudet المعيرين ، وفى حضور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان Bréant المراجع ، اعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ وعن قطعة اخرى ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ولا يمكن ان نرجع هـذه الاختلافات التى لا تقدمها فى معظم الأحيان ، عمليات فحص او تعيير تجرى على قطعة نقد واحدة ، الا الى عملية الصهر غير الدقيقة أو المعيبة لتراب الذهب الذى كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التى يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول او الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ، وتكسبه عملية المزج هـذه لونا شاحبا ، اصفر شفافا ، يضرب الى خضرة خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، او النحاس المزوج بالزنك .

مثل هـذا الاسلوب (فى المزج) ظل متبعا فى فرنسـا حتى فترة لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد حبذت اوربا ان تمزج الذهب بالنحاس لانه ارخص ثمنا ، ولأن المزيج الناتج عنهما معا يكون اكثر صلابة ، واكثر قابلية لان يعطى سطحا اكثر استواء واكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الاحمر الذى يعطيه النحاس للذهب اكثر نضارة واكثر جذبا للعين عن هـذا اللون الشاحب ، المـائل للخضرة الذى تضفيه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فتلك على الاقل هى قوة العادة التى تجعل اهل البلاد لا يظنون ان لويساتنا هى عمـلات ذهبية ، او انها جيـدة المـزج ، بسبب من لونهـا الأحمـر ، وهو امر كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (فى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ،نراهم يجدون فى البحث ، بأسـاليب مختلفـة ، لاكساب المعـدن بريقا اكبر ، واصفرارا اشد واقرب الى اللون الاحمر ، هو من خواص الذهب الخالص، وسنتناول هذه الاساليب عند حديثنا عن عملية الصقل او الجلوة .

ثالثا : عملية التعيير (قياس العيـار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سـك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار ٢٢/٢٤ ١٦ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها(٥) درهما ونصف الدرهم (٦١٨/١٠٠٠ ٤ دراهم) من الذهب، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعةدراهم (٢١٦/١٠٠٠ ١٢ جراما) من فضةالقروش الاسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى نشير اليها فى فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هـذا المزيج اولا فى البوتقـة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عنـد قيـاس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضـة عن المعادن الأخرى التى قد تكون ممتزجة بها .

وبعد ان يزن المعير ، باكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعييره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما فى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشـكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعير مسـحوق البورق أو بورات

---

(٥) كانوا يكتفون قبل مجيئنا بأن ياخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من احد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتمل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد او سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الـكتاب الأول من هـذا المجـلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من المنافيخ المسماه المنفـاخ ذو القربة ، ولـكنه بدلا من أن يوضع بشكل افقى ، يوضع رأسيا ، وله ولكن بحجم اصغر ، الشكل نفسه الذى لقوانيسنا المصنوعة من ورق مقضض .

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى يأتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح أو ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية(*) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج ابيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خمور قبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق فحم مشتعل فى برمة او برنية صغيرة(**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الغلى حتى

---

(٨) اذ كان من الممكن ان تلتحم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نأمر بامساك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(*) اناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قربة (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجدائل من سعف النخيل او الطحلب البحرى .

(**) اناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المنافيخ اليدوية ، وبدلا من هذه الأداة المكلفة لا يستخدمون لتأجيج النار او لاشتعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش او من سعف النخيل تسمى مقشة (والكلمة الأخيرة واردة فى الأصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف — الدولة الحديثة .

لاتظل هناك فقاعات حول الذهب وهو الأمر الذى يتـاكد منـه ، بسحبه للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد ان يتم انفصاله عن الفضة ، التى تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا فى قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون أرجوانى قاتم . ويصفى المعير حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل مافى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يغسل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

اما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجاة عند احتكاكه بالهواء البـارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الاناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ، ويفصل المعير ، بهزه المطرية ، التى تبقى على الدوام رقبتها مغمورة فى المـاء ، ذرات الذهب ، لتنزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعير الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة التاثر بالأوكسيجين حتى انه بسحقها قليلا بمدقة من العقيق او اليشب فان الجزء الاكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وان كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نظنها ذهبا مذابا ، ليست سـوى ذرات من الذهب ، سوف تتفتت دون أدنى التحام اذا تبخر الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن ان تظل عالقـة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صـغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعير من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقـة ، يضـيف (الى البوتقـة) مسحوق البورق (او البوراكس) الذى ينبغى أستخدامه كمدر .

---

(١١) كذلك فانهم لا يعرفون فى مصر المياه المقطرة .

ويشكل الذهب المصهور فى هذا المدر الذى تحول الى سائل ، بقعة او نقطة تبرد على الفور ، بمجرد ان تسحب البوتقة ، وقبل ان يتحول البوراكس عن حالة السيولة التى هو الان عليها .

ويصب المعير كل هذا فى الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائرى ، نقى وكامد عند سطحه ، خابيا بعض الشىء ، ولا يضم سوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التى يمكن ان تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فانه يكاد يكون مستحيلا الا بزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالمدقة، وبالآنية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فان الطريقة التى انتهينا من وضعها لا يمكنها ان تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تقدمهما الوسيلة التى نتبعها نحن فى فرنسا .

فبعد ان ننتهى نحن من اجراء عمليتى « التفضيض » (*) inquartation والتصفية نحول المزيج من الذهب او الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بآلة التصفيح ، ثم تطوى هذه الورقة لتلف حول نفسها بشكل لا تكون الطبقات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطبقات .

وتقوم مياه النار المستخدمة فى هذه العملية ، بدرجة من التركيز اقل مما تكون عليه فى هذه العملية فى مصر ، باذابة الفضة دون ان تهدم تلاحم جزيئات الذهب التى تظل متجمعة فى شكل ورقة مطوية ، تجفف وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الاكسدة التى علقت بها ، وتحتفظ ورقة الذهب التى نسميها قمعا (او قرطاسا) بقوام متماسك ويمكنها ان تبسط دون ان تكون بحاجة لكى تصهر قبل ذلك .

ولو اننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكانت قد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى انها افقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متاكسدة

(*) وهى عملية تتم بان يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو طفيف ، وفى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على قمع ، ونصبح بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نمر بمراحل اخرى كما هو الحال فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بان نحول المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة أن ننقل الذهب من مصر فى شكل اقماع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية بعينها من حمض النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النار التى حللت الفضة والنحاس الملتحمين (أو المزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب من آخر ذرات المزاج او المعدن المضاف .

ويقوم معير (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشبة (سلفات الألمنيوم) والنيترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السلفور المتحد بأوكسيد الالومنيوم — ذلك ان له مع البوتاس الفة اكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ، ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، اما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى نسميها فى فرنسا خمسية quine والتى نثبت عليها قمة زجاجية لها رقبة وفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القمة برقة جهاز التقطير بواسطة طين صلصالى ، اما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبة زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مغمورة فى الماء .

وكان هذا المعير مسيحيا ارمنيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره علما عميقا وفنا عجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين راى الشبان الفرنسيين الملتحقين بادارة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هذا التراث من الأسرار الملغزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفة لهم ، يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة قياس عيار الذهب ،

وقد تضاعفت دهشته حين اكدنا له أن مياه النار يمكن أن تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثـال بأن نقطر حمض السكبرينيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط أننا قد توصلنا الى النتيجه نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما اجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ماتنجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات قـدر ما كان ممكنا لنـا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطيخ الأنابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقـد كان من قبل يترك جـزءا منه فيتطـاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الحـدادة أو الطرق

عندما تصبح السبيكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل بأشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السـبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضـبانا مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتالف او فاقد قدره ٢٥/١٠٠٠٠ اى ربع الواحد فى كل الف .

خامسا : عملية أو مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هـذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكفى ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا باداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (فى كل الأسياخ) ويبلغ نحو خمسـة او ستة ملليمترات .

---

(١٢) يسمى العامل الذى يقوم بسحب أو مد الذهب : مداد .

اما نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الالف .

سادسا : عملية أو مشغل القطع أو القص

تجزا قضبان او اسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل اسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٣) .

ويقوم عامل بتمرير القضيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة او ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم او ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، مقعرة سنه ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بمطرقة فوق راس الازميل ، وقريبا بقدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات او المراحل الاخرى .

سابعا : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح او تترصع كل اسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكته غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الأسطوانة بضربة واحدة .

---

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع او تجزئة القضبان الذهبية الى اسطوانات بالقطاع (بشدة على الطاء) اى الشخص الذى يقوم بالقطع .

(١٤) يسمى العامل الذى يسطح او يرصع : الرصاع (بشدة على الصاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريعة ، والتى ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التى لا يمكن انسان ان يضمها فى كف يده على الفور دون ان تحترق أصابعه ، تحدث فى بعض الأحيان تمزقا فى حواف القطعة ، وان كان لا ينظر الى هذا العيب او الخلل باعتباره دافعا لرفض العملات التى تأثرت به ليستوجب الأمر بالتالى اعادة صهرها .

ويسمح فى هذه العملية بنسبة فاقد أو تالف قدرها ٧٥/١٠٠٠٠ اى ثلاثة أرباع الواحد فى كل الف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض او مقص ، محاولا جهده ان يعطى لكل واحدة منها ، وباكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذى لابد ان يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى هذه العملية ٥/١٠٠٠ اى نصف الواحد فى الألف .

تاسعا : عملية الترقيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد أن تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة او مسطحة بالقدر الكافى ، وفضلا عن ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحدة القطر ، لتعطى ، وهى على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرققونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق قاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الراس .

---

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هى التعيير ويسمى العامل هنا المعاير لكننى آثرت ترجمتها على هذا النحو لانه اكثر مطابقة المعنى المقصود من جهة ولكى لا يختلط المعنى على القارىء بمعنى قياس عيار الذهب .　　(المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذى يقوم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هـذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات سمكا متناسقا ، والى جعلها أكثر رقة واستدارة بقدر الامكان..

وتماثل نسبة التالف او الفاقد المسموح بها فى هـذه العملية تلك النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (أو بالاحرى قرص العملة لانها لم تضرب بعد) التى يراد وضع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب، لهما قطر اصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجـاوز حافة هـذا القرص المعدنى والذى سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى، بقمة مدببة على هيئة محور او قطب ليدخل هذان المحوران ، كلاهما فى واحدة من ذراعى ملقط مزود بزنبرك .

وعندئذ يقوم العامل بدحرجة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل حز او الحدود محفور فى الصلب ، وحيث ان احتكاك قطعتى الصلب لا يتم خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين او المصقولين على نحو جيد والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفى (او ذراعى) الملقط ، فى حين ان الاحتكاك لا يحدث داخليا ، بكل اتساعهما وسطحهما المحزز على شكل مبرد فوق الوجهين الكامدين (غير اللامعين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فان هـذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على نحو خفيف .

---

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع أطر القطع الذهبية بالعربية زنجرلى او زنجيرلى ، وهى كلمة تركيـة انتقلت الى العربيـة الدارجـة ، وفى القسطنطينية يطلق هـذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة التالف والفاقد المسموح بها هنا فهى النسبة نفسها المسموح بها فى العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلاوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الاقراص الذهبية) قبل الشروع فى سكها .

ولذلك ، فهى تغلى فى محلول الشبة (سلفات الالمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الأوكسيد والشحوم التى تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الزرقاء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وأرجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحلل الأملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما قلبل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الاكسيد المترسب على السطح .

ويحتمل كذلك ان تؤدى بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

---

(١٧) يستخدم فى بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى او مصعد (بشدة على السين) يسمى بالعربية بالسليمانى .

وحين يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هــذه الأملاح ، فإنها تكتسب فى معظم الأحيان بصيصا من لون أحمر ارجوانى .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى عملية الجــلوة الى ٣٥/١٠٠٠ اى ٣ ١/٢ فى كل الف ، وهى نسبة كبيرة لحد زائد .

ثانى عشر : الدمغ أو السك

بعد ذلك يتم ضرب الأقراص الذهبية بفعل رقاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتتمثل فيه العيوب نفسها التى تتمثل فى الرقاصات المستخدمة فى ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكفى عاملان قويان لادارة او تشغيل الرقاص .

الفصل الرابع

حفر السكات

يكاد يكون مجهولا فى الشرق ، فن الحفر على المعادن ؛ اذ ان رسم وتجسيد الاشكال من الامور التى حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع الجوهرات وحفر أختام من المعدن أو من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، فى كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكات بصفة خاصة، ولعل من العسير ان نعثر فى مكان آخر (فى مصر) على شخص غيره يمكنه أن يقوم مقامه ، ويقرر المقريزى(١) ان عبد الله المأمون، بعد أن جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفيا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذى يتم به حفر الأختام .

اما فى دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندى (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذى ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الأقفال ، الذى يطلق عليه فى العربية اسم الساعاتى .

ويقوم الحفار بازالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصف او ازميل الحروف والزخارف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايتها (*) بعد ذلك .

---

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو دى ساسى .

* تتم سقاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدهما فجأة بعد أن نبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافى ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد . (المترجم) .

اما فى فرنسا ، فيقوم الحفار الملحق بدار سك النقود بباريس ، وفى بعض الأحيان يقوم بذلك اشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم فى مسابقة، بتكوين وحفر النموذج او النمط الذى ينبغى استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وانما كذلك لكل دور سك النقود بالمملكة، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الافضل فيمابعدو، تشكل السكات — التوالب التى تستخدم فى استنساخ اعداد لا حصر لها من النمط المختار باكبر قدر من الدقة والامعان .

لكن عكس ذلك هو مايحدث فى الشرق ، ففى كل مرة تستهلك او تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة اخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم انه يتبع على وجه التقريب الشكل او النمط المتبنى فان لكل سكة خاصيتها التى تختلف فيها مع الاخريات ويتمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيفين بالغة اليسر ، ومما يؤدى الى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها فى صنع نماذج على اساسها ، ومع ذلك فحيث لايوجد اى تبصر او نظام او انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فانهم لم يفكروا هناك ، كما حدث فى فرنسا ، فى تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التى حفرت فى كل عهد ، مع ان مثل هذه السلسلة امر بالغ الاهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتأريخ التاريخى للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد فى دار سك النقود بالقاهرة الا عددا بالغ الضآلة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الاخرى (اى التى اختفت) ، عن طريق اعادة طرقها فى صنع سكات جديدة .

---

(٢) هناك موروث دينى يحول دون تحطيم السكة التى تحمل شعارات اسلامية والا اصيب فاعله بحالة من اليأس والقنوط ، ولابد ان ينصرف الذهن هنا الى الدراهم والدنانير ، اما الغاية من هذا الموروث او التقليد او المبدا فهى منع تحريف او صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح فى البلدان المختلفة هذه الفعلة او الجريمة وقررت لها عقوبات تتفاوت فى خطورتها .

وبرغم قلة مهارة الحفارين ، فان من السهل مع ذلك ان نميز كما سبق لنا القول بعض فترات كان تطور الكتابة فيها يدل على يد اكثر مهارة وتمرسا على تشغيل الازميل ، وعلى تقدم فى مجال الفنون ، وعلى عناية اكثر خصوصية فى صنع النقود .

وكانت السلطات شانها شان النقود مستديرة الشكل ، وقد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فان كثيرا من العملات القديمة، عند العرب ، كما عند شعوب اخرى فى اوربا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل او بالاحرى تحمل مربعا فى سكتها ، يتشكل عن طريق خطوط او عن طريق تنسيق وضع الكلمات ، والى هذا الشكل الذى كان للانماط القديمة يعود اسم مربع الذى كان يطلق قديما على السكة ،والذى ظل يستخدم ،حتى فى ايامنا هذه ، فى التعبيرات الخاصة بفن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة فى مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله، فقد كانت هذه النقطة ، التى لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية فى معظم الاحيان فوق القطعة ، كما يمكننا ان نرى فوق كثير من العملات المحفورة (٣) وفى بعض الاحيان تواتى الحفار نفسه فكرة ان يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، اما بجعلها اكثر وضوحا واما بتحويلها الى زخرف وردى او نجمية صغيرة ، ولم نكن نحن لنشير الى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المقريزى قد اوردها كشىء هام او متميز .

اما فيما يختص بالانماط فاننا نحيل الى ماسبق لنا ان ذكرناه فى ص ١٠١ وما بعدها .

---

(٣) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الاشكال ارقام ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٢٣ .

القسم الثالث

الادارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وادارة دور سك النقود ، كأمر لابد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الأمراء والحكام ، حتى ان هذه الادارة كانت تعتبر ، بخلاف اهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، باشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدنانير والدراهم ، وان كان الرشيد قد ارتأى أن الواجب يقتضى منه ان يعهد بالمسكوكات النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التى اسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، اذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المقريزى ، ان تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ ان دخل المسلمون مصر ، كان اميرها الحاكم يراقب النقود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين اصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، أو عهد بها الى وزيره او الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وان احتفظوا فى بعض الأحيان ،بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشىء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشوات بكل السلطة التى خلعها عليهم الباب العالى ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم اما بواسطتهم مباشرة واما بواسطة واحد من ضباطهم او موظفيهم او بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك فحين استطاع البكوات المماليك أن ينتزعوا السلطة من الباشاء، غير تاركين له الا بعض مظاهر شرفية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا ان يتخلى عادة الى البك شيخ البلد عن ادارة دار سك النقود

مقابل أتاوات ثابتة . وعندما افلت المماليك كلية من قبضة الباب العالى فقد استولوا بشكل تام على ادارة دار سك النقــود وعلى الأرباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنــة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتولليه Berthtollet عضوى المجمع الفــرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقــد اقتضى مرسومها الصــادر فى ١٧ من ترميدور من العـــام السادس (١) ان نصدر الأوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمــال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين أمين صندوى موكل فى الوقت نفسه بتبــديل وصرف العملات طبقا للتعريفة الصادرة بشأنها (٢) .

وفيما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لــكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، أما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بمعرفة الأفندى الموكل بعملية الصنع تنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لمراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

---

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفة فى صفحة ١٧١ و١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقريزى فى وصفه التاريخى والطبوغرافى لمصر (*) ، ان ادارة صنع النقود كانت فى الماضى (بالنسبة لعصره) من اختصاص قاضى القضاة والموظفين الذين يأتمنهم ، ولكن هذا العمل فى عصره — أى فى عصر المقريزى — لم يعد يعهد به الى مسلمين مزعومين ليسوا فى الحقيقة سوى فجار آثمين من اليهود — والكلام كله للمقريزى — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهرى للاسلام يحتفظون بكل ضلالهم وتضليلهم .

ولابد ان يحدث ، كأمر متكرر ، فى بلد تسيطر عليه الديانة الاسلامية ، وحيث يحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث يضطهد ويحقر كل اتباع الملل الأخرى (كذا !) ، فقد كان الأمر ينتهى بهذا الفريق من المقهورين ، الذين يلح عليهم طموح اكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم ان يعتنقوا ديانة المنتصرين والحكام ، وتوجد فى مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسيحيين أو اليهود ، قد جعلوا من انفسهم مسلمين (**) .

(*) أى فى خططه .

(**) اعل فى دراسات السادة جيرار ولانكريه واستيف فى وصف مصر عن النظام المالى والادارى لمصر وعن أحوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدين الرابع والخامس من الترجمة العربية لوصف مصر) مايدحض هذا الافتراء من اساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان يعين فيها على الدوام غير المسلمين ، بل ان الفلاح كان يرتجف رعبا من سطوة المباشر والصراف ، وكان لهما حق جلده لارغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الى اعماق الدلتا ، تأليف دى بوا — أيميه ، المجلد الثالث من الترجمة العربية)— لقد كان عصرا عانى فيه كل المصريين ، والعبرة ليست بأمور شكلية أو مظهرية لكنها تستمد من الوقائع السائدة ، واذا كان صحيحا ان نتخذ الدين او الملة اساسا لتفسير ما كان يحدث لبعض المصريين ، فكيف يمكننا ، وعلى أى اساس ، أن نفسر القهر والظلم اللذين عانى منهما الفلاحون والحرفيون ، حيث كان المصرى من هؤلاء يعيش عيشة يحسد معها العبد الرقيق الذى يباع ويشترى كما نلمس ذلك مما ذكره بهذا الخصوص شابرول ، وهو لايقل فى هذا الصدد تحاملا عن مؤلفنا هنا ، فى دراسته عن عادات وتقاليد المصريين ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربية ، الطبعة الأولى والثانية .

(المترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الافندى الموكل بصنع النقود ، والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات، وتارة اخرى تحت ادارة المماليك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .

وكان ابنه الاكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده، ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية اجزاء المشغل (او فروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمضيان كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، ومبسم الأرجيلة فى فمهما ، يصدران الأوامر اللازمة بنأمة من اصبع او طرفة من عين، ويدونان ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولمان عند منتصف النهار وليمة بالغة التقشف ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ، انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات او بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ، وما ينبغى ان تعود به الف قرش اسبانى تتحول الى قطع من المدينى ،او الى قطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، او ماترده مائة درهم من ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمحبوب ، وكذلك مصروفات الصنع واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات .. كان كل ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبى أو تخمينى يتم حسابه مقدما بتقديرات جزافية أو عن طريق سلع تهرب الى الافندى ، لكننا عن طريق رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض الشىء فى نسب التالف والفاقد ، وفى أستخدام الخامات ، وفى الأجور والرواتب برغم ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فىتحقيقها كانتتخفيض نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لاكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت عدة مرات، سواء تم ذلك بايدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفواقد والتوالف التى تتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان أكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الأمر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل أساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون أنفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الأتراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس ما يفعله الأوربيون — أن يسعوا لأن يستعيضوا عن الماكينات والأدوات بأيدى البشر ، فى الوقت الذى يسعى الأوربيون فيه لاحلال الآلات والأدوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا ابعد من ان يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال ، فلقد كانوا يعتنقون مبدءا دينيا وأخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد أكبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش ، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بدار سك النقود يبلغ اكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، ابناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، ويحصلون فى الوقت نفسه على اجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم ، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزانان احدهما مسيحى والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ او رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

امين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الاساسية المختلفة ،

معير (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخامات الذهب ،

حددادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الأدوات والماكينات الضخام ، ويعملون فى بعض الأحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق أن ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسمونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة الماكينات والقطع الدقيقة مثل السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (أو رتوش) او اعادة حفر السكات او الأنماط النقدية ،

بواب وحراس ليليون ،

سقاءون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال ولمراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت ميـــاه آبار القلعة تميل بعض الشىء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يدفع كل مساء أجور العمال ويمسك ســـجلا بالمبـــالغ المستحقة والمدفوعة لـــكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك النقود ، وكان الموظفون الأترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونهـــا ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لا يرتدى بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ، وهو بصفة خاصة من نسيج ازرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعـــا ، ويضطرون لاظهـــار افواههم من الداخل ، ولأن يمدوا سيقانهم واذرعهم ويهزون ايديهم واقدامهم مباعدين مابين اصابعهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة خاضعين لمثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

الندرة ، وهذا ابلغ دليل على أن التقدم الحضارى ، أكثر تحبيذا للاخلاق اكثر منه مضادا لها ، ذلك انه يوجد اقل القليل من الأخلاقيات فىكل مكان لايستطيع المرء فيه أن يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكهن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا اعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعصى من الجريد فوق الظهر أو بطن القدمين ، وكان الأفندى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العقاب ، اما عند الأوربيين ،وهم أكثر رقيا وأكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى أمر قيام رئيس بضرب مرءوسيه باعتباره عملا منفرا ومهينا ، أما فى الشرق ، فالناس هناك غيورون على ألاتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود امثلة على الجشع والحقد أو عدم التسامح تدفع الأتراك فى بعض الأحيان ، باعتبارهم المنتصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتيازه ، وتدفعهم كذلك الى الوشاية والنميمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك النقود ، كان من قبل رئيسا للشغل الجلوة، من ان مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانا بعد أن وشى به وامسك به ، مستخدما شهود زور قرروا انه قد جدف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فىتناول وجباتهم ، فهم متقشفون للغاية ، ويأكلون فى مصانعهم ، بل وفى اثناء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكانه فى العادة خاملون لا مبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنا فى أول الأمر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن اولئك الذين يمضون يومهم جالسين القرفصاء ، يدخنون ارجيلتهم ، مستبقين انفسهم بفعل تناول القهوة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغى ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، فى قلبله ، الى تأثير الطقس ، وأن ننسبه ، فى كثيره ، الى فعل الاستبداد وسطوة الاعتقاد فى القضاء والقدر ، تلك التى تقنع غالبية المسلمين بأن لاجدوى من ان يتعب الانسان ذاته فى ان يسعى اليوم الى رفاهية لن يكون هو على ثقة من ان يستمتع بها فى الغد ، او ان يسعى للخروج من حالة يفترض ان العناية الالهية قد شاءت له ان يكون عليها ، فالصدفة (او المشيئة) هى التى اوجدتك فيها (او خلقتك عليها) (*) . وليس ثمة من شك فى ان حكومة اخرى وانظمة او مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون بمقدورها ان تجعل من الرجال اقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفى، أن نغير بعض الشىء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين تناولهم ، فهؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثابرة ، ويتعلقون بها عن طريق التنشئة والقدوة والعادة والثقة فى انهم سيتمتعون دون منغصات باجورهم الزهيدة . وفى واقع الامر ، فانهم يحصلون بانتظام ، وبصفة يومية ، على أجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للاقلاق ، ولا يرغمون كذلك على اداء اعمال اضافية او اعمال سخرة، وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على اجور متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم او عاهات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغى ان نلاحظ فى النهاية ان العمال ، الأكبر حماسة ، والاكثر توقدا ، والأشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم وهم واقفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشىء ، حتى بين الحرفيين الذين لاتعمل الغالبية منهم الا وهم منحنيون ، على نحو قريب مما هم عليه الخياطون عندنا ، لذلك ، فسوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرقيين اكثر قوة واكبر نشاطا ، هى ان نعودهم على القيام بأعمالهم وهى واقفون كما يفعل الأوربيون .

(*) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا عما دعا اليه الاسلام من السعى والجد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فان واحدا من الاسباب التى تعمل اكثر من غيرها الى ايثار لحب الراحة والدعة والقعود هو هذا النوع من الخجل او الازدراء الذى تذوى او تتضاءل معه قيمة العمل عند شعب توجد به بصفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المنتصرين او السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرغمهم الاولون على ان يعملوا من اجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثارا بالغة الوضوح لفكرة مشبقة شبيهة ، حتى عند الامم الاوربية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الاقطاعيين ، تلك التى تستمد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام انها ستحط من قدرها ومكانها اذا هى عملت ؟

ولقد اجابواحد من هؤلاء الاتراك ، المتعجرفين علىنفس تدرجهالتهم، على صانع فرنسى كان يستحثه على الاعجاب بتفوق الأوربيين علىالعرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى ارى ذلك جيدا ، اما انتم ايها الكفار فقد قضى عليكم بالعمل ، فى حين اننا نحن ، اتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى عظمة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ماهو ايسر من دحض هذه الترهات ، ايا كان شخص القائل لها ، فهى تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا اليه الاسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا مايستطيع ان يدلل عليه اى تلميذ صغير ، لكنه التحامل او الفكرة المسبقة او النظرة القصيرة او المغرضة .
(المترجم) .

لوحات النقود

التى ورد ذكرها فى ثنايا الدراسة

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الاربع فى الأصل لوحة واحـدة (فى الطبعـة الاولى من وصف مصر) لـكن مقتضيات الطبعـة العربيـة املت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات اربع بيانها كما يلى :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذى عولنا عليه فى سياق النص العربى ، وان كنا قد اجرينا الترتيت على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها أ ، ب ويشار اليها فى اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الأشكال : ١،٢،٣،٤،٥،٦ الواردة هنا الأشكال ١،٢،٦،٧، ١١ ، ١٢ فى الأصل الفرنسى .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بأرقام مسلسلة من ٧ الى ١٥، وتقابل اشكال : ٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤،١٥ الاشكال : ٣،٤،٥،٨، ٩،١٠،١٣،١٤،١٥ فى الأصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستةاشكال من ١٦ الى٢١ ، وتقابل الاشكال، ١٦،١٧،١٨،١٩،٢٠،٢١ الواردة بها الاشكال : ١٦،١٧،٢٠،٢١،٢٢،٢٣ فى الأصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقـابل الاشكال : ٢٢،٢٣،٢٤،٢٥،٢٦ الواردة بها الاشكال : ١٨،١٩،٢٤،٢٥، ٢٦ الواردة بالأصل الفرنسي .

اللوحة الأولى

من الشمال الى اليمين

الشكل ١ : ويمثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلى (او فندقى) .

الشكل ٢ : « « « « فندقلى (أو فندقى) واحد .

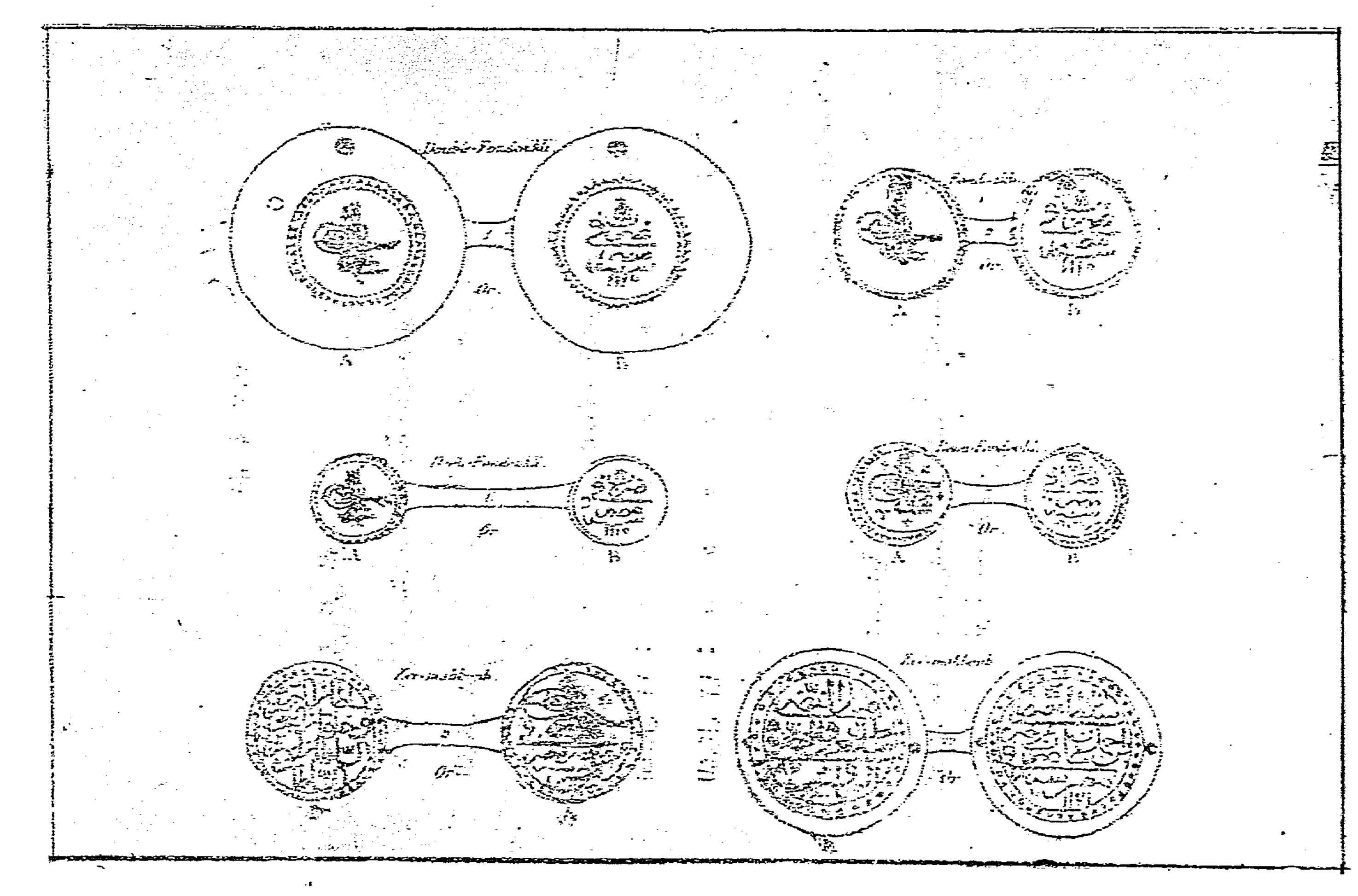
الشكل ٣ : « « « « نصف فندقى .

الشكل ٤ : « « « « نصف فندقى ايضا .

الشكل ٥ : « العملة الذهبية زرمحبوب .

الشكل ٦ : « « « زرمحبوب .

اللوحة الأولى



اللوحة الثانية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات فندقى واحد .

الشكل ٨ : « « « « « «

الشكل ٩ : « « « « « «

الشكل ١٠ : « قطعة من العملات الذهبية زرمحبوب .

الشكل ١١ : « « « « « «

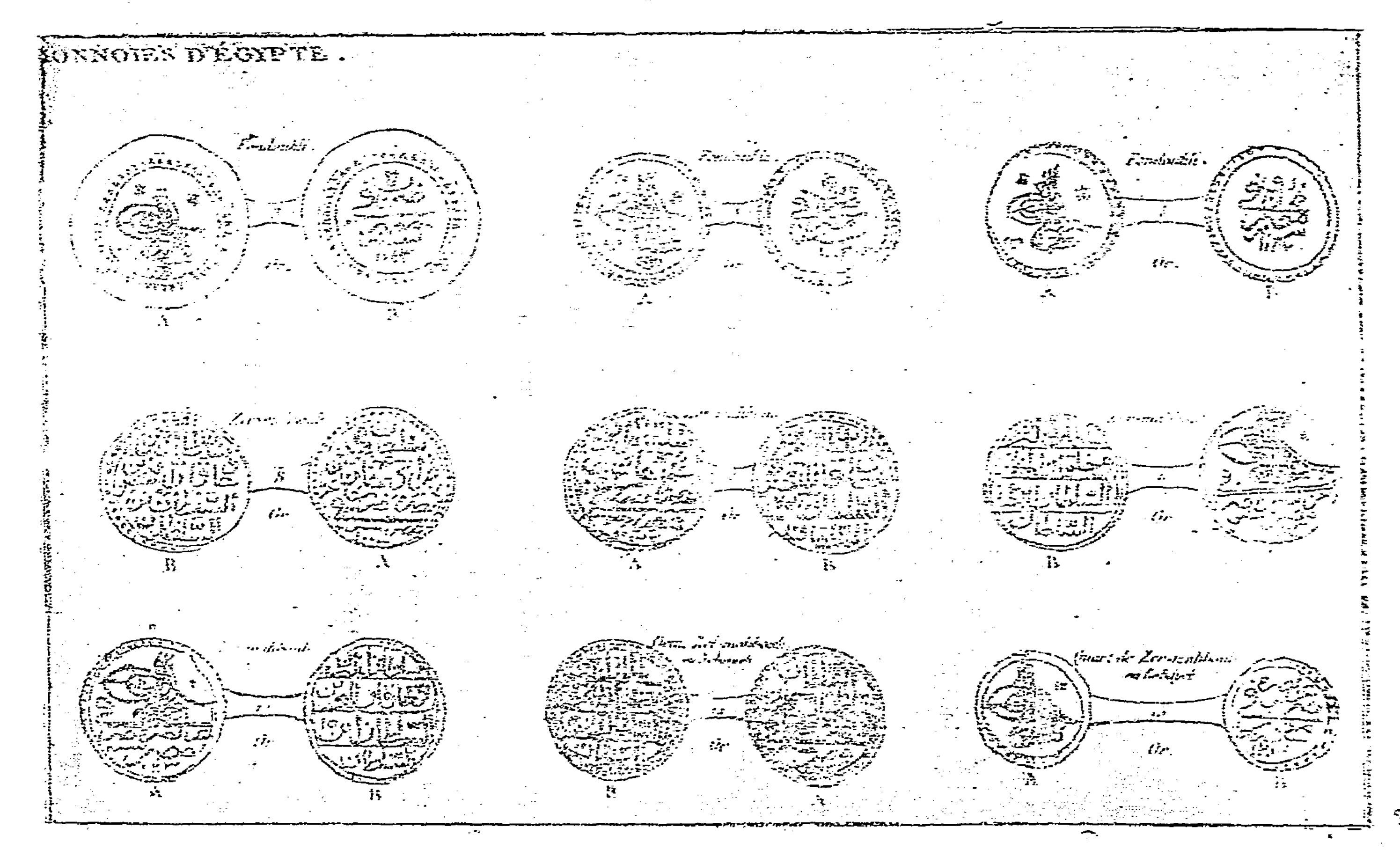
الشكل ١٢ : « « « « « «

الشكل ١٣ : « « « « « «

الشكل ١٤ : « « « « « ذات ٢/١ زرمحبوب او نصــفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ٢/١ زرمحبــوب او : نصــفية .

اللوحة الثانية



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

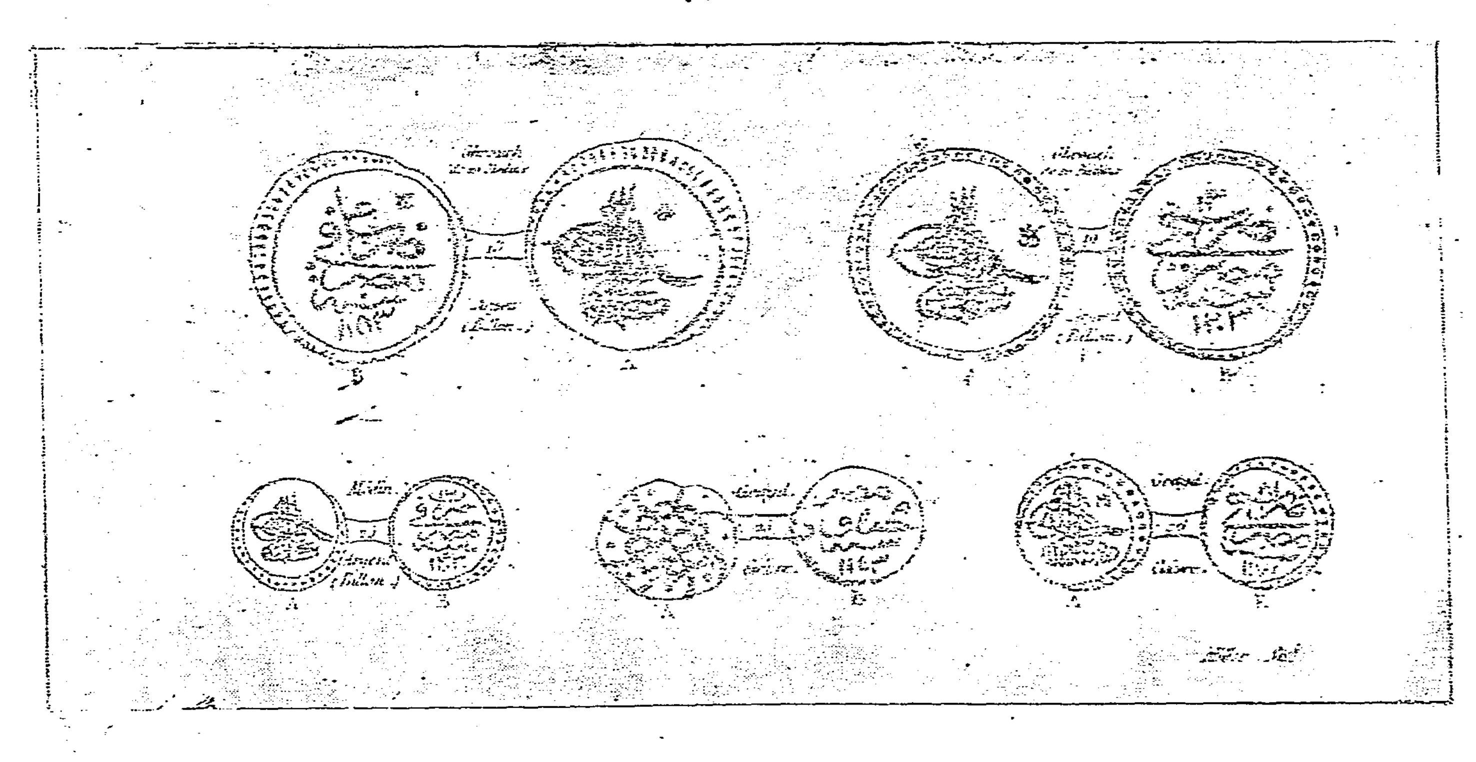
الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

اللوحة الرابعة



الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

١- المطاردون (مجموعة قصص قصيرة) .

٢ - حكايات من عالم الحيوان .

٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة) .

٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف چان بول سارتر) .

٥ - السماء تمطر ماء جافا . . .

(رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها) .

ثانيا : فى مجال التاريخ :

١ - تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ . تأليف مارسيل كولب .

٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية . تأليف أندريه ريمون .

ثالثا : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر تأليف علماء الحملة الفرنسية .

١ - المصريون المحدثون .

٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها .

٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية .

٤ - الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة .

٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية .

٦ – الموازين والنقود .

٧ – الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين .

٨ – الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين .

٩ – الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين .

١٠ – مدينة القاهرة – الخطوط العربية على عمائر القاهرة .

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ – المجلد الأول والثانى للوحات الدولة الحديثة .

٢ – المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة .

خامسا : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ – كيف خرج اليهود من مصر القديمة .

٢ – مدينة الأسكندرية .

٣ – مدينة رشيد .

تحت الطبع

– مقياس الروضة .

– القاهرة المملوكية .

– بقية مجلدات لوحات موسوعة وصف مصر .

– بقية الدراسات المختارة من موسوعة وصف مصر .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٢٠٧٤